



قضايا المجتمع العماني
في ظل العولمة

تأليف

الدكتور/ شُبّر بن شرف الموسوي

مسقط - ٢٠١٣

shopper.al-musawi.com

قضايا المجتمع العماني

في ظل العولمة

تأليف الدكتور شبر بن

شرف الموسوي

مسقط - ٢٠١٣

بطاقة تعريف الكتاب

أسم الكتاب: قضايا المجتمع العماني في ظل العولمة

اسم المؤلف: د. شبر شرف الموسوي

هاتف نقال: ٩٩٠٣٥٩٥٤

العنوان البريدي: ص.ب. ٣٥٤ الرمز البريدي: ١١١ - سلطنة عمان

بريد إلكتروني: dr-omani554@hotmail.com

اسم الناشر: مركز مسقط لتنمية الإبداع والاستشارات الإدارية والاجتماعية والنفسية

اسم المطبعة: مطبعة المدينة - ولاية السيب

رقم الإيداع المحلي: ٢٠١٣/١٧٤

رقم الإيداع الدولي(ISBN): ٩٧٨-٩٩٩٦٩-١-٠٧٨-٤

لوحة الغلاف : المصممة كوثر بنت شبر شرف الموسوي

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الإهداء

إلى الشعب العماني في كل شبر من عمان

شعب عماني عزيز

إسلامي النشأة

عربي الأصل

عماني الوطن والهوية

أهديكم جمعياً تحيّة حب واعتزاز

Shopper.al-musawi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

يأتي تأليف هذا الكتاب وسط تغيرات كبيرة تمر بها المجتمعات العربية والمجتمع العماني ويأتي بعد أربعة وأربعين عاماً من النهضة العمانية.

وكان السؤال الحقيقى والواقعى والذى يطرح نفسه باستمرار هل تأثر المجتمع العماني بحركة العولمة وهل يوجد قضايا تتعلق بحركة العولمة داخل المجتمع العماني؟

أن انتشار مفاهيم العولمة في كل المجتمعات العربية والعمانية قد جعل من فكر العولمة وتأثيراتها واقعاً معاشاً في كل تفاصيل حياتنا اليومية، فانتشار مفاهيم العولمة مثل مجتمع المعرفة واقتصاد السوق وتقنيات العولمة مثل أجهزة الاتصال المتطرفة وثقافة التواصل الاجتماعي عبر الفيس بوك وتويتر، وبرامج المحادثة عبر الهواتف الذكية قد غير مفاهيم كثيرة في حياتنا وفي رؤيتنا للحياة وللمفاهيم العلاقات الاجتماعية وطريقة التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وبين أجياله المختلفة والتغيرات الاجتماعية ومن ضمنها تأثير حركة العولمة على المجتمع وإفراده

لقد شهد المجتمع العماني، منذ السبعينيات القرن الماضي، تغيرات سياسية واقتصادية، أعادت تشكيل بناء المجتمع من قوى عمل وإنتاج مختلفة. وترتبط على ذلك تغيرات اجتماعية وثقافية تستوجب التوقف أمامها لدراستها، وفهم أبعادها وتأثيرها على الإنسان العماني. وأن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي حدثت في المجتمع هي نتيجة مجموعة من العوامل والأبعاد التي شملها التخطيط المنظم منذ قيام النهضة الشاملة، التي أولت التخطيط الاقتصادي والتعليمي أهمية خاصة من أجل التنمية الاقتصادية." ومع أن التنمية، وإن كان لها في الأغلب أساس سياسي واقتصادي، إلا أنها توضع أصلاً من أجل الإنسان وتحقيق المزيد من الخير له ولمجتمعه ككل، والتنمية عامة تهدف إلى التغيير المنظم الشامل

ولا شك أن نشوء فكر العولمة في العالم وانتشار مفاهيم العولمة، قد خلقت عددا من المشكلات الاجتماعية بسبب دخول التطور التكنولوجي الهائل في حياتنا العملية. فدخول الآلة الحديثة إلى كل الفروع الإنتاجية التكنولوجية والإنترنت والفضائيات، قد أدى إلى بروز مفاهيم جديدة وعدة تغيرات على الواقع الاجتماعي في دول العالم الثالث وفي سلطنة عمان. وقد أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة مرتبطة بالعولمة منها مجتمع المعرفة واقتصاد السوق وثقافة الإنترت وموقع التواصل الاجتماعي، فلقد أصبح التواصل الاجتماعي عن طريق برامج الهواتف الذكية الأثير حداةً وموقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك والتويير أكثر تأثيرا من أيّة وسائل إعلامية أخرى؛ فمثلاً أصبحت تغريدات التويير أكثر انتشاراً من أخبار التليفزيون وتصريرات المسؤولين وأصبحت مواقع الشات والمسنجر أقل جذباً للشباب وأصبح تواصل المجتمع عن طريق هذه الوسائل الانترنتية أكثر استخداماً من وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية.

وقد حاولت في هذا الكتاب رصد قضايا المجتمع من وجهة نظر أكاديمية وهو يعد الكتاب الأول الذي يرصد هذه القضايا، حيث لا يوجد رصد حقيقي لمثل هذه القضايا وذلك لقلة الدراسات الاجتماعية وعدم توفر مثل هذه الدراسات إلا في موضوعات متفرقة كما أن أكثر الدراسات التي تصدرها وزارة التنمية الاجتماعية يغلب عليها المنحاج الإحصائي الذي لا يمكن أن يعكس الواقع الاجتماعي صراحة، كما أن قسم الاجتماع في جامعة السلطان لم يصدر أية دراسات جديرة حول الواقع الاجتماعي في سلطنة عمان، ومن ثم فقد وجدت من الضروري تقديم دراسة معمقة حول هذه الظواهر والمشكلات التي تحولت إلى قضايا ومحاولات إيجاد حلول ناجعة لها، وفي نفس الوقت تقديم دراسة جدية لتأثير حركة العولمة في واقع المجتمع العماني النامي.

أن الدراسات الاجتماعية يجب أن تعكس الواقع الحقيقي للمعاش وإن تمثل نبض وواقع الشارع لا إن تعتمد على إحصائيات وجداول وأرقام لا تمثل الواقع ولا يمكن أن تقوم بدراسة الظاهرة أو القضية الاجتماعية دراسة حقيقة

أن أفضل الدراسات الاجتماعية هي تلك الدراسات التي تتقصى الحقائق والتي ترصد شرائح المجتمع والتي تقدم معالجات حقيقة للظاهرة أو القضية الاجتماعية

لقد حاولت في هذا الكتاب معايشة القضايا الاجتماعية داخل المجتمعات العمانية ومن خلال التغير الاجتماعي والتطور الاجتماعي والفكري الذي يمر به المجتمع العماني أن أكثر القضايا التي سوف نناقشها في هذا الكتاب لم تناقش واسع ولم تلامس من قبل بشكل جدي ولكنها موجودة في واقع المجتمع قضايا المجتمع العماني في ظل العولمة

وسوف نطرح في هذا الكتاب قضايا جديدة بشكل مفصل وواسع

لقد قمنا بتقسيم قضايا المجتمع العماني حسب مضمونها الفكري والاجتماعي ودراسة حركة العولمة ومفاهيمها وتأثيراتها على النظام الاجتماعي في دول العالم وفي سلطنة عمان، كما قدمت دراسة لتأثير مفاهيم العولمة على المجتمع العماني والتغيرات التي فرضتها على المجتمع العماني وعلى القيم الاجتماعية، والهوية الوطنية دور الحصانة الشعبية والدينية في مواجهة مفاهيم العولمة.

وقد قمت بتقسيم هذه القضايا إلى قضايا اجتماعية وأخرى اقتصادية وفكرية وسياسية وأخرى خاصة بالشباب وقضايا المرأة

وحقيقة أن قضايا المجتمع العماني في ظل العولمة متعددة منها قضايا الاجتماعية التي تتعلق بتفاقم ظاهرة البطالة والباحثين عن عمل وانتشار حوادث السيارات نتيجة ثقافة السرعة وانتشار آخر موديلات السيارات السريعة وعدم التزام الشباب بقوانين السرعة على الطرقات، وقضايا اقتصادية مثل الاحتكار التجاري وانتشار القضايا المرتبطة بالغش التجاري مثل قضية بيع حليب فاسد للأطفال واستشراء الغش التجاري

وهناك قضايا تتعلق بالعلوم الفكرية ومنها البحث عن الذات وتعزيز الهوية الوطنية والبحث عن الهوية الفكرية لدى الشباب ودوره في الحياة الاجتماعية والفكرية، وقضايا البحث عن الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، ومحاربة المحسوبية وتفشي الواسطة، وقضية الحرية الإعلامية والمطالبات الإصلاحية الأخيرة

وهناك بعض قضايا المجتمع العماني هي نتيجة العولمة مثل انتشار المخدرات بين الشباب العماني وطلبة المدارس، وانتشار العلاقات بين الجنسين نتيجة الاختلاط، كما أدت انتشار وسائل الاتصال الحديثة والإنترنت إلى ظهور ظواهر جديدة تتعلق بظهور الأفلام الإباحية وقضايا الانترنت والقضايا الإلكترونية وظهور بعض الظواهر الأخلاقية، مثل سوء استخدام الانترنت وظهور الآدبية الصحية، انتشار بعض المفاهيم الغربية في العلاقات الإنسانية والاهتمام بالكماليات مثل الموبايلات الحديثة ذات التقنيات العالمية وأجهزة اللاب توب وشراء السيارات الفارهة والسرعة

تمهيد: مفهوم العولمة

تعني العولمة في مفهومها المثالي بناء عالم واحد، أساسه توحيد المعايير الكونية، وتحرير العلاقات الدولية، والسياسية والاقتصادية، وتقريب الثقافات، ونشر المعلومات، وعالمية الإنتاج المتبادل، وانتشار التقدم التكنولوجي، وعالمية الإعلام.. الخ.

وهذا المفهوم لا يمكن أن يتم إلا بين القوى المتكافئة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، بحيث لا يستطيع طرف فرض التغير على الطرف الآخر، وبذلك يسير التغير في اتجاهين بدلًا من اتجاه واحد. وهذا لا يحدث إلا بين الأقوياء.

أما العولمة – كما هي مطبقة في عالم الواقع – فهي عملية إلهاقية انتقائية، تقسم العالم إلى عالمين: عالم القوى الكبرى ذات المصالح المتبادلة، والمؤسسات العالمية، والشركات العملاقة، وعالم الدول النامية أو الضعيفة. والعالم الثاني عليه أن يقبل دور التابع للعالم الأول، حتى طاقاته التكنولوجية القليلة التي طورت بشق الأنفس يتم استنزافها والاستيلاء عليها بواسطة دول العالم الأول^١

أولاً مفهوم (العولمة)

أما مفهوم العولمة لغة من التعولم ، والعلمية، والعالم. واصطلاحا تعني أن يصطبغ كوكب الأرض بصبغة واحدة تشمل جميع الأقوام والشعوب وتوحد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراق. العولمة إذن مفهوم شمولي يذهب عميقاً في جميع الاتجاهات لتوصيف حركة التغيير المتواصلة. ولكن مما يلاحظ من التعريفات التي أوردها الباحثون والمفكرون التركيز الواضح على بعد الاقتصادي لها، لأن مفهوم العولمة بدلالة له علاقة وطيدة بالاقتصاد والرأسمالية وهذا ما جعل عدداً من الكتاب يذهبون إلى أن العولمة تعني: تعميم نموذج الحضارة الغربية وأنماطها الفكرية و السياسية

^١ علي أحمد مذكر، العولمة وحياتها التكنولوجية والحضارة الثقافية ، بحث مقدم الى ندوة العولمة وأوليات التربية، كلية التربية جامعة الملك سعود، ٢٠٠٤،

والاقتصادية والثقافية على العالم كله». «إن المضمون الرئيسي للعولمة كما نعرفها اليوم هو أن المجتمعات البشرية التي كانت تعيش كل واحدة تاريخيتها الخاصة ، و حسب تراثها الخاص و وتيرة تطورها و نموها المستقلة نسبيا ، على الرغم من ارتباطها بالتاريخ العالمي ، قد أصبحت تعيش في تاريخية واحدة و ليس في تاريخ واحد . العولمة سيرورة تسعى لجعل العالم قرية كونية، بما تتحلى به كلمة القرية من علاقات قرابة و جوار و محدودية في المكان و الزمان. العولمة، إذن، هي ميل إلى «توحيد الوعي و توحيد القيم و توحيد طرائق السلوك و أنماط الإنتاج و الاستهلاك، أي إلى قيام مجتمع إنساني واحد».

هذا التعريف علمي مفهوم للكل وتشمل النواة "الفكرة العلمية والاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية" .. لأنها القوة الكبيرة المتحكمة بما تملك من مزايا تجعل الذرة مستقلة ذات مزايا خاصة. .. وبهذا جعلنا العالم قرية صغيرة "الذرة"

ومنهم من يرى أن العولمة «حدث كوني له بعده الوجودي ، إنها ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ ، خلقت واقعاً تغير معه العالم مما كان عليه بجغرافيته و حركته ، بنظامه و آلياته اشتغاله ، باماكناته و آفاقه المحتملة ... و هكذا تسفر، إزاء إمكانيات جديدة، للوجود و الحياة، تتباين على نحو لا نظير له من قبل. وهي تسفر، ليس فقط عن عولمة السوق و المدينة و السياسة ، بل تفضي إلى (عولمة الأنماط) بما هي حاملة للدلالة و مولد للمعنى و منتج للثقافة و المعرفة ...

وبذلك فإن العولمة في مفهومها الاقتصادي معناها إقصاء الدول الصغيرة نهائيا عن أي مشاركة في ميادين التنافس وإفساح المجال للشركات عابرة القيارات لكي تفرض قوانينها وأسعارها وشروطها على أصحاب الكيانات الاقتصادية الهشة من الفقراء والمطحونين، من دون أي اعتبار إنسانية الإنسان. والنتيجة معروفة سلفا، وهي أن يبقى الضعفاء فريسة لجشع الكبار ، واقفين في انتظار الموت أو الانتحار!

والعولمة في مفهومها الأخلاقي تعني إطلاق العنان بلا قيود لنوازع الجنس، والحس الغليظ، والتحلل الأخلاقي، وتدمیر القيم الإنسانية الباقية، وتدمیر الأسرة، وإشاعة المظاهر اللا أخلاقية والتي تعارض المفاهيم وال المسلمات الدينية

وفي مفهومها الثقافي تعني سيادة ثقافية "البسبيسة" و"الكوكلة" و "الكتكة" و "المكدة" ، "والجكسنة" ، وانتزاع أصحاب الدين من قيمهم وتقاليد them وثقافتهم إلى حيث يكونون مسخاً مشوهاً، لا إلى هؤلاء، ولا إلى هؤلاء. كما تعني التدفق المعرفي الهائل في اتجاه واحد

وفي مفهومها السياسي تعني هيمنة المعلوم (بكسر اللام)؛ فهو صاحب السيادة، والقول الفصل، لا راد لما يريد، ولا صوت يعلو على صوته، وهو مثل راعي القطيع؛ عصاه جاهزة لأي شاة شاردة !

والعلومة في مفهومها التكنولوجي تعني استثمار المعلومين بالتقنولوجى الفائقة، وبالأدوات التكنولوجية، وبالقدرة على استخدامها لتحقيق مصالحهم، وفرض شراء الأدوات التكنولوجية دون أسرارها على المعلومين، وفرض استخدامها في الأغراض التي تحقق مصالح المعلومين فقط (١)

والعلومة كما رأينا تقوم على محرك أساسى هو تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وهو ما أدى إلى ظهور مفاهيم و تسميات جديدة مثل مجتمعات المعرفة واقتصاد المعرفة وغير ذلك من المفاهيم و المصطلحات التي تكشف لنا أن البشرية دخلت عهداً صارت فيه المعلومة و المعرفة عاملاً حاسماً في تحقيق التطور و النمو سواء في القطاع الاقتصادي أو غيره من القطاعات الأخرى.

إذن لا عولمة بدون معلومات وبدون معارف، وهذه المعرف و المعلومات لا قيمة لها إذا لم تخزن و تعالج و توظف في حينها، ومن ثم الحاجة إلى العنصر البشري المؤهل لاجاز هذه العمليات والمجتمع هي المؤسسة الاجتماعية الأولى المنوط بها تنفيذ هذه المهمة. (من هنا نفهم التحول الواقع في أدبيات التنمية من الحديث عن الموارد الطبيعية إلى الحديث عن الموارد البشرية).

إذن لا يمكن أن نتصور منظومة مجتمعية قادرة على الانفلات من دائرة تأثير و جاذبية العولمة، و يمكن أن نلخص الأمر كله في القول بان العولمة تفرض على المنظومات الاجتماعية أن تكون مدخل المجتمعات إلى اقتصاد المعرفة أو عصر المعلومة، ولتحقيق هذا المسعى كانت ردات فعل الأنظمة الاجتماعية ثلاثة أنواع من الإصلاحات أو التغيرات أو التحولات – ما هي هذه الإصلاحات. إما قبول كامل لمفاهيم العولمة أو قبول جزئي مع محاولة التأقلم وتعديل مفاهيم العولمة حسب المتطلبات الشعبية أو رفض كامل كما حدث في فرنسا وبعض الدول

الفصل الأول

أثر العولمة على التغيرات الاجتماعية وتأثير فكر العولمة على الأسرة والمجتمع.

لا شك أن نشوء فكر العولمة في العالم وانتشار مفاهيم العولمة، قد خلقت عددا من المشكلات الاجتماعية بسبب دخول التطور التكنولوجي الهائل في حياتنا العملية. فدخول الآلة الحديثة إلى كل الفروع الإنتاجية التكنولوجية والإنترنت والفضائيات، قد أدى إلى بروز مفاهيم جديدة وعدها تغيرات على الواقع الاجتماعي في دول العالم الثالث وفي سلطنة عمان. وقد أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة مرتبطة بالعولمة منها مجتمع المعرفة واقتصاد السوق وثقافة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، فلقد أصبح التواصل الاجتماعي عن طريق برامج الهواتف الذكية الأكثر حداثة ومواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك والتويتر أكثر تأثيرا من أيّة وسائل إعلامية أخرى؛ فمثلاً أصبحت تغريدات التويتر أكثر انتشاراً من أخبار التليفزيون وتصرحيات المسؤولين وأصبحت مواقع الشات والمسنجر أقل جذباً للشباب وأصبح تواصل المجتمع عن طريق هذه الوسائل الانترنتية أكثر استخداماً من وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية

تأثير العولمة ومتغيراتها:

وقد أدى انتشار مفاهيم العولمة إلى ظهور عدة ظواهر مجتمعية ومنها

- ١- يؤدي إلى وجود صراع قيمي وثقافي بين عناصر الثقافة الوطنية وبين قيم العولمة وأسباب الحضارة الحديثة. وظهور الصراع الثقافي شيء أساسي بين القيم المحافظة والقيم الجديدة، وهذا ما نلاحظه على مجتمعاتنا العربية، حيث ملاحظ أن الصراع الثقافي ألان هو صراع حول العقيدة واللغة والرموز، ومن خلال فكر العولمة نجد أن هناك ثقافة مهيمنة تعتمد على وسائل الضغط القوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وإعلامياً، وفي المقابل توجد ثقافة مقهورة مستسلمة للأمر الواقع، تعلن الرفض وعدم الاتساع وتحاول مقاومة السيطرة، والهيمنة الثقافية، لذا تعتبر ظاهرة العولمة استراتيجية تهدف إلى تسهيل هيمنة الاقتصادي على السياسي، ومن جهة أخرى تهدف العولمة إلى السيطرة على جميع أوجه الثقافة بحيث تلغي كل عناصر المقاومة الشعبية والدينية

٢ - محاولة عولمة الدين والقيم وإلغاء آليات المقاومة الثقافية التي تصد وتحافظ على الهوية الحضارية للأمة بهدف تغير واقع الأمة وإجبارها على التسليم بمفاهيم العولمة، ولذا ينفي أن نحافظ على القيم الدينية والاجتماعية مثل دور المسجد والأسرة والمجتمع المدني والمحيط الاجتماعي في مفاهيم حركة العولمة.

٣ - ومن المتغيرات التي تفرضها العولمة هي التأثير على التربية، والمنظومات التربوية هي أكثر المنظومات الاجتماعية قابلية للعولمة وهي أيضاً من أكثر المنظومات التي من المفترض أن تقاوم التغيير المعولم لأنها حاضنة للتربية والتعليم
وهناك خيارات للتغير الاجتماعي المرتبط بالعولمة

١ - أن يكون التغير وفقاً لمفاهيم العولمة "كمتغير أساسي" مفروض من جهات خارجية؛ فالإنسان أو المجتمع هنا يؤمن أن كل شيء خاضع للتغير، ولا ثوابت يجب أن تظل بمنأى عن التغير؛ فالمجتمع هنا "متغير تابع". وهنا لا بد أن نتوقع أن التغير شامل لكل شيء؛ حتى أن خريطة الواقع والمستقبل في هذا المجتمع تكون غير واضحة ولا معروفة ولا محددة المعامل.

٢ - يبدأ التغير فيه من الإنسان نفسه، ومن المجتمع ذاته "كمتغير مستقل". فالمجتمع هنا - بعناصره الأربع: الأفراد؛ والروابط والصلات؛ والنظم والمؤسسات؛ والفلسفة أو العقيدة - يؤمن بأن هناك ثوابت، وأن هناك متغيرات، وأن الثوابت تحكم المتغيرات؛ مقداراً واتجاهها، وأن الثوابت ليست

خاضعة للتغير إلا في جانب صغير منها، وهو تغير لا يؤدي إلى التناقض في الحالتين، وإنما يؤدي إلى مزيد من الفهم، ومزيد من المرونة الإيجابية.
وأن على المجتمع أن يختار منها ما يتناسب مع واقعه الحالي بما يستمله من حاجات الأفراد، ومتطلبات الروابط والصلات، ومستلزمات النظم والمؤسسات، وتوجهات العقيدة والفلسفة قبل كل هذا وبعده، وبما يتاسب مع تصوره لمستقبله، وأوضاعاً في الاعتبار كل الاحتمالات.
وأكثر المجتمعات العربية والإسلامية تفضيل الخيار الثاني الذي يعطي قيمة الأيمان بالله،

والتمسك بالمنهج الديني في توجيه الحياة، ويؤمن بالأخوة في الله، والأخوة في الإنسانية، والتكافف المجتمعي، و يجعل قيمة الإنسان هي القيمة العليا، التي لا ينفي أن تهدر أو تحطط أمام أية قيمة أخرى، ويجعل العولمة خيارا يقوم به الإنسان والمجتمع تبعا لحاجاته، ومطالب أفراده ومؤسساته، ووفقا لتصوره العام للألوهية والكون والإنسان والحياة لا أن يفرض عليه قرضا قسريا أو أن يؤمن بمفاهيم غربية مفروضة عليه.

إذن من خلال الآثار نستنتج إن هناك ثلاث اختيارات لأي مجتمع في تقبّله لثقافة العولمة والتغيير الاجتماعي المرتبط بها:-

١ - معارضة اجتماعية وهذا يكون التغيير إما إن تكون قسرية أو للمحافظة على الوضع القائم أو لعدم تجانس وتكامل المجتمع.

٢ - معارضه بسيطة وهي أما لقلة الموارد الاقتصادية أو لانخفاض المستوى التعليمي أو الثقافي.

٣- قبول كامل وبدون وجود أية معارضة مما يؤدي إلى ضياع الهوية الوطنية والإنسانية.

ولقد أثر مفهوم العولمة السابق أيضا على مفهوم العلاقات الاجتماعية الجديدة، وعلى علاقه كل ذلك بالثقافة، والتنوع الثقافي، والحسانة الثقافية للمجتمعات النامية، وهذا ما نحاول دراسته في هذا الكتاب.

التغييرات الاجتماعية المرتبطة بالعولمة

أن المبدأ الذي تنتطلق منه ظاهرة العولمة من أجل جعل العالم قرية كونية واحدة تخضع للتوجهات الغربية، هو الوصول إلى مجتمع واحد ذي ملامح واحدة، وأنظمة اجتماعية واحدة، وأخلاق وعادات واحدة، سيكون من أولويات الظاهرة، صياغة المجتمع صياغة واحدة يسهل مهمة الأجنحة الهدامة الأخرى للعولمة في إفساد المجتمع وتفریغه من القيم الأصيلة، والأخلاق

الحميدة النابعة من الأديان السماوية والفطرة الإنسانية حتى لا تقوم له قائمة من الشهامة والرجلولة والعفة والكرامة إمام مخطط العولمة الرأسمالية الغربية الجشعة، وظاهرة العولمة تعمل من أجل خلخلة أخلاقيات المجتمع حتى يمكن بذلك اختراقه بسهولة.

أن التغير الاجتماعي (Social change) الذي طرأ على المجتمعات العربية أدى إلى التبدل في الأبنية الاجتماعية أي في أنماط الفعل الاجتماعي (السلوك والتصريف) والتفاعل الاجتماعي بما فيها من نتائج ومظاهر متمثلة في معايير وقيم ونماذج ثقافية، بمعنى أن التغير والتبدل أو الإضافة يشمل النظم والظواهر وال العلاقات الاجتماعية بدون تحديد اتجاه هذا التغير الذي يعتبر نتيجة التغير الثقافي والذي يصيب أنساق وأفكار متنوعة من المعتقدات والقيم والمعايير أي (عناصر الثقافة الشعبية والدينية) ... ولكن كيف يحدث التغير الاجتماعي؟ انه يحدث ضمن نظريات وحسب أسس ومحضات وعوامل وأسباب وهي التي تعيننا ومن أهمها ... (مبادئ علم الاجتماع، ٢٠٠٠ ، ص/ ٣١١-٣٠٨) :-

لقد كان ولا تزال بعض النظم التقليدية تسيطر على المجتمعات العربية مثل (القبيلة والمشيخة والطائفة والنظام الحاكمة) (ولا زال يهيمن نسق اجتماعي معين - Social System ويسطير على بعضها الآخر (القبيلة أو الأسرة أو الجمعيات الأهلية) على جميع أنساق البناء الاجتماعي، وقد ظهرت في بعض المجتمعات بعض المؤسسات البديلة مثل الجمعيات الدينية والتطوعية، وأصبحت أنساق البناء الاجتماعي مغلقة أمام باقي الأفراد كما حصل ويحصل في عدة دول عربية

كما أن عدم وجود أي نوع من التعبير الاجتماعي أو السياسي وعدم وجود وسائل وقوافل التعبير الإيجابي عن أفكار الشباب وعدم وجود أي نوع من أنواع التظاهر السلمي أو المطالبة بالحقوق أو إقامة أي نوع من الحوار الوطني بين السلطة والشباب أو بين المثقفين والشباب كل ذلك أدى إلى توجه الشباب لأدوات وعناصر الثقافة الجديدة والتقنيات الحديثة التي وفرت للشباب نوع من الحرية الاجتماعية والسياسية ووفرت له أشكال من التواصل الاجتماعي بعيداً عن الخطاب الرسمي والثقافة الاستهلاكية، ولذا توجه الشباب إلى الفيس بوك ومواقع توتير والمنتديات السياسية والاجتماعية وأصبح فكر العولمة والإنترنت له تأثير واضح على فكر الشباب ولهم قوة أكبر من قوة الأنظمة والمثقفين فمن يصدق أن موقع الفيس بوك والتويتر تستطيع أن تجمع ملايين الشباب العربي في ساحة واحدة بينما

فشل الأنظمة في جمع عشرات الأشخاص في حفل شبابي أو رسمي أو يفشل المثقفين العرب في جمع عدة شباب في أمسية ثقافية واحدة. لقد أصبحت هذه المواقف لها تأثير كبير على الشباب العربي.

ويبدو أن معايير الثقافة العربية التقليدية ووسائل التأثير التقليدية قد فقدت معظم تأثيراتها على الشباب العربي ولم تعد ترضي أذواق الشباب العربي الصاعد الذي أصبح يبحث عن وسائل وأفاق جديدة في مسيرة حياته وأفكاره، ويبدو أن مفردات مفاهيم وثقافة العولمة تلقى صداً جيداً لدى هذه الفئات العمرية الجديدة من الشباب ومن بقية أفراد المجتمع.

آثار الثورة التكنولوجية على المجتمع العربي والعماني:

ويبدو أن آثار الثورة العلمية التكنولوجية تتفاقم على المجتمع العربي، فهذه التكنولوجيا كما هو معلوم حصرًا على الدول المتقدمة الصانعة لها، إذن هذه هي علة التكنولوجيا وأهميتها لدى الغرب والشرق على السواء. فهذه الدول المتقدمة تحكم وتحتكر التكنولوجيا إلا بأعلى الأثمان وبشروط تتعاشى وسياساتها الاقتصادية، وحتى التقليدية منها، لهذا فإن التكنولوجيا ممكن أن تكون عامل من عوامل العولمة وتؤثر سلباً على المجتمع في الوطن العربي لأن مشغلي هذه التكنولوجيا لا تتوفر لدى الدول العربية مما يتطلب الأمر الاستعانة بالعملة الأجنبية سواء كانت غربية أو شرقية، وتتأثر هذه التكنولوجيا على الباحثين عن عمل هو تأثير سلبي بحيث يتم الالزام بالكثير من العمال الأجانب في هذا المجال، مما يؤدي إلى الاعتماد على الأيدي العمالية الأجنبية في العمل والإنتاج، وهذا يؤدي إلى زيادة الباحثين عمما وارتفاع نسبة البطالة في المجتمع عموماً، كما أن امتلاك بعض الدول الغربية لأدوات التكنولوجيا وعدم إتاحتها للدول الأخرى يرفع أسعار هذه الصناعات المرتبطة بالدولار واليورو مما يصعب على الشعوب الفقيرة والمتوسطة إمكانية الاستفادة من هذه التقنيات ويرفع أسعار بعض السلع مثل الصناعات البلاستيكية والأدوية والأغذية، وبهذا الحال ستبقى التبعية للدول الغربية وستبقى دول العالم الثالث تابعة لهيمنة السياسيات الغربية.

تعتبر التكنولوجيا العربية تكنولوجيا وافدة ومفتاحها بيد مصادرها المهيمنين وخاصة الغرب، وعليه فان هذه الناحية التكنولوجية واهنة وهيمنة عليها واقعه أساساً، الموجود منها تهيمن عليها العمالة الوافدة من الخارج واضحة وهي تابعة للشركات المصنعة لتلك التكنولوجيا.. لذلك أن التكنولوجيا العربية فقيرة، مقارنة بالเทคโนโลยيا الموجودة في الغرب/ فالเทคโนโลยيا هي سر الأسرار ولا يجوز نقلها إلى دول العالم الثالث ومن ضمنها الوطن العربي لتنظر هذه البلدان

تلهم في ركاب الإلحاد بمفاهيم التكنولوجيا الغربية والتطور الحضاري الذي تمر به المجتمعات الغربية.. هذه هي لعنة التكنولوجيا وأهميتها لدى الغرب والشرق على السواء ولكن الاثنين على تقدير، وهذه التكنولوجيا تساعد في تحقيق خططها الطموحة للنهوض من التخلف والفقر واللاحق برقب الحضارة المتتسارع.

وتأسساً على ذلك أن التكنولوجيا العربية معلومة أساساً وعمالة في التكنولوجيا هنا هي أحادية الجانب ولا توجد عمالة عربية متطرفة توافق التطور التكنولوجي العالمي، فالعمالة الوافدة هي المهيمنة وأكثر تطوراً من نمو العمالة العربية، وهذا أحد أسباب انتفاضة أعداد البطلة والباحثين عن عمل في الدول العربية وفي دول الخليج خاصة، حيث لا توجد عمالة مدربة من أبناء البلد مما يضطر أصحاب المصانع والأعمال إلى الاعتماد على العمالة الوافدة.

مظاهر التغير في المجتمع العماني:

لقد شهد المجتمع العماني، منذ السبعينيات القرن الماضي، تغيرات سياسية واقتصادية، أعادت تشكيل بناء المجتمع من قوى عمل وإنماج مختلفة. وترتبط على ذلك تغيرات اجتماعية وثقافية تستوجب التوقف أمامها لدراستها، وفهم أبعادها وتأثيرها على الإنسان العماني. وأن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي حدثت في المجتمع هي نتيجة مجموعة من العوامل والأبعاد التي شملتها التخطيط المنظم منذ قيام النهضة الشاملة، التي أولت التخطيط الاقتصادي والتعليمي أهمية خاصة من أجل التنمية الاقتصادية." ومع أن التنمية، وإن كان لها في الأغلب أساس سياسي واقتصادي، إلا أنها توضع أصلاً من أجل الإنسان وتحقيق المزيد من الخير له ول مجتمعه ككل، والتنمية عامة تهدف إلى التغيير المنظم والشامل"^(١).

أولاً - التغير في النظم

ونعني به التغير في البناءات المحددة مثل صور التنظيم والأدوار ومضمون الدور. "فالتغير في نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية ومن النظام الذي يقوم على المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، أمثلة للتغيرات التي تحدث في نظم المجتمع على نطاق واسع. وقد تكون التغيرات التي تحدث في بعض أنظمة المجتمع قليلة نسبياً إلا أن انتشارها بعد ذلك يؤدى إلى تغيرات هامة في البناء الاجتماعي بأسره. ومثال ذلك أن الانتقال من نظام التعدد إلى الوحدانية في الزواج لم يحدث مرة واحدة، بل ظهر في بعض

^(١) نادية جمال، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، مجلة التربية المعاصرة، عدد سبتمبر ١٩٨٤، القاهرة، ص ٥٢.

العائلات ثم انتشر بعد ذلك حتى أصبح النظام الأخير هو السائد وأصبحت العائلات التي لا زالت تأخذ بنظام تعدد الزوجات تعتبر شاذة أو منحرفة^(٢).

ومن التغير الذي تم في النظم في عمان كان التغير الذي تم في النظام الرسمي وتنظيم الجهاز الإداري للدولة وإنشاء الوزارات والهيئات الحكومية، فلقد كانت عمان تفتقد لذاك الجهاز التنظيمي للدولة قبل عمان ١٩٧٠، وقد أنشئت الوزارات في بداية قيام النهضة، وقد شهد نظام الجهاز الإداري في الدولة العديد من التطورات، ويتمثل ذلك في إنشاء المؤسسات والهيئات الحكومية والتجارية والصناعية والخدمة وتطويرها، وتطوير هيكلها الإدارية والتنظيمية؛ من أجل دفع عجلة التنمية. ويتحدد ذلك بوضوح بصدور قانون الجهاز الإداري للدولة رقم (٢٦/١٩٧٥م) للخدمة المدنية، وتحديد اختصاصاتها التي تضمن تنفيذ السياسة العامة المعتمدة للخدمة في السلطنة بشكل عام^(١).

ولقد تبع هذا التغير الإداري تغير على مستوى الوحدات والمناطق الإدارية التي قسمت السلطنة إلى مناطق ومحافظات، وأنشئت المدن الجديدة، ويوضح ذلك في عمليات التعمير والإسكان الضخمة التي تشهدتها ولايات السلطنة، والتحديث في مجالات الحياة اليومية التي شملت المدن والريف والصحراء. فقد كانت عمان (مع بداية السبعينيات) من أقل الدول العربية نسبة في سكان المدن، التي قدرت بحوالي ٥٥% فقط من إجمالي السكان ولكن المراكز العمرانية الحضرية (مع منتصف السبعينيات) قد تطورت وزاد عددها، وظهرت مدن حديثة توافر فيها معظم المقومات الحضرية - ومن أمثلة هذه المدن مسقط، والخوير، والقرم، ومدينة السلطان قابوس، والخوض، وقد تمت إقامة أحياء جديدة في ولايات صحار، وصلالة، ونزوى.

كما شهدت عمان تغييراً واضحاً في البعد أو النظم الاجتماعية، وذلك من خلال مجموعة من التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع العماني خلال ٣٨ سنة الماضية ومن هذه الملامح:

١- تقلص النفوذ القبلي في بعض المجتمعات العمانية، وضعف الروابط القبلية وعلاقات القرابة الشخصية، في مقابل العلاقات الفردية ذات الطبيعة الرسمية والتعاقدية وأساليب السلوك العصرية، ورغم عدم توفر بيانات أو دراسات ميدانية حول آثار برامج التحديث والتنمية على النظام القبلي، فإن المؤشرات الواقعية ما زالت تؤكد استمرارية قوة العلاقة القبلية في السلطنة، ووطأة الأعراف والتقاليد في الحياة الاجتماعية، وقوة

^(١) أنس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

^(٢) عيسان ، صالحـة عبد الله ، الآثار الاجتماعية والثقافية للعملـة الـوافـدة على المجتمع العـمـاني ، المنـظـمة العـرـبية للـترـبيـة والـثقـافـة والـعـلـوم ص

التفاهم والتصورات والمعتقدات في الحياة العامة، وسلوك الأفراد في المجتمع، وخاصة في المناطق والولايات ذات التجانس القبلي والاجتماعي. وكما هو معروف فإن التغير في القيم والمعتقدات والمفاهيم يكون عادة بطبيعة في تقبل التغيرات المادية. لكن لا يمنع ذلك من ظهور تغيرات في الاتجاهات وبعض القيم الاجتماعية وخاصة في المناطق الحضرية التي لا تتمتع بالتجانس السكاني. وعلى الرغم من هذه التغيرات^(٢). "إلا أنه من الصعب فهم البناء الاجتماعي في الدولة بعيداً عن النظام القبلي السائد، وتوازنات القوى بين الاتيامات القبلية والدينية والعرقية، ومدى تأثير هذه التوازنات على عمليات التحديث والتنمية وتأثيرها بها"^(١).

٢- ضعف تأثير التقاليد الموروثة على سلوك الفرد في بعض الجوانب. وبينما ذلك في تراجع أساليب الضبط الاجتماعي الرسمية خصوصاً في المناطق الحضرية والمؤسسات الرسمية للدولة. ولكن من الثابت أن السلوك الفعلي للأفراد، وخاصة المتعلمين منهم والشباب، وتصرفاً لهم في الحياة اليومية يخضع لمحددات بنائية بصورة أكثر منها معرفية، لذلك يسعى هؤلاء إلى تكيف سلوكهم الشخصي لكي يتلاءم مع متطلبات البناء القبلي الحياتية، ويتوافق مع أفكار وتصورات الكبار، ومن هنا يتم تعريف سلوكهم بمسحة تقليدية واضحة، واتجاهات أقل راديكالية في التغيير في المسائل العامة^(٢).

٣- تغيير البناء الاجتماعي والبيئة الاجتماعية العمانية والتحول من جو الحياة البسيطة وأجواء القرية العمانية إلى أجواء المدن الكبيرة والمساكن المغلقة والعمارات الشاهقة، وإلى ظهور مفاهيم ومعطيات جديدة في وعي المجتمع وحركته. ومثال آخر على التغير الاجتماعي الذي مر به المجتمع وأدى إلى تغير في بيئته الاجتماعية هو ترك المواطنين لبيوتهم القديمة في القرى والانتقال إلى مدن جديدة، والعيش داخل أحياء ضيقة وبيوت وشقق صغيرة جداً. وهذا أحد أهم مظاهر التغير الاجتماعي وهو التغير الذي حصل في وحدة السكن ، ففي الماضي كان الناس يعيشون في بيوت بسيطة ومفتوحة وذات طابع اجتماعي خاص أو في مزارع خاصة تحتوي بيوتاً مفتوحة، ولكنهم عندما انتقلوا إلى المدن تحولوا للعيش في شقق ضيقة تقع في بنيات شاهقة، بدلاً من البيوت التقليدية الواسعة، كما لا يخفى التحول والتطور الذي حدث بين الناس حال استخدامهم للأدوات

^(١) عيسان ، ص ٣١.

^(٢) محمد إبراهيم عبد النبي، التعليم والمجتمع، درا النهضة العربية، القاهرة، ص ١٠٧.

^(٣) عيسان ، مرجع سابق ، ص ٣١.

الكهربائية، وأجهزة التلفزيون، والفيديو، والسيارات ، وغيرها من الوسائل الحديثة التي تعمق جميعها الفردية وتوسيع الهوة الاجتماعية.

والتطور العصري للمجتمع.. تغير المؤسسات ... والتركيبة الفعلية للتفكير والسلوك الداخلي الذي يؤثر على سلوك الفرد سلباً وعلى المجتمع ككل... لأنه من أجل بناء مجتمع واحد قائم على القيم والتغيير يتطلب نمطاً حياتياً واجتماعياً ودينياً صلباً لحصول التغيير الإيجابي وليس السلبي

ثانياً التغير الأسري في ظل العولمة:

هناك عدة تغيرات مرت بها الأسرة العمانية، أن التغير الاجتماعي يلاحظ بشكل ملموس في المجتمع العماني، الذي يعرف حراكاً مهماً، نلاحظ انه اقل حدة من المجتمعات الخليجية عامة حيث لا تزال بعض العادات والممارسات التقليدية هي السائدة.

ولكن ومع ذلك نلمس لتغير، التغير في النظم في العلاقات - التغير في القيم - التغير في شكل المدينة والمباني والمنازل - التغير في الملابس والماكولات - التغير في العادات والتقاليد - التغير في شكل المدينة - الهجرة من القرية إلى المدينة - استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة - الاهتمام بالمظاهر المادية على حساب القيم الدينية - الاهتمام المظاهر بالكاذبة والخادعة والسيارات - الاهتمام بالمظاهر الشكلية كالشراء والسيارة على الاهتمام بجوهر الشخصية والقيم الثقافية.

ولقد أدى ظهور مفاهيم العولمة إلى بروز ظواهر عديدة على المجتمع العماني وعلى البناء الأسري في عمان مثل انتشار العلاقات العاطفية خارج إطار الزواج - وانتشار الخيانة الزوجية - وانتشار الطلاق - والمشكلات الأسرية وحتى شكل الزواج التقليدي قد تغير إلى إشكال وطرق جديدة للتعرف على بين الشباب والفتيات ومنها الصداقة بين الرجل المرأة والتعرف عن طريق الهاتف والمحادثات عبر الانترنت وقد كثرت في الفترة الأخيرة العلاقات العاطفية بين الشباب والفتيات وكذلك مسألة الخيانة الزوجية نتيجة لهذه العلاقات، وأصبح الاهتمام بالأدوات الزينة والميكاج - وحفلات الزواج المكلفة والمهور العالية سبباً من أسباب تأخر الفتاة في الزواج - وحفلات الزواج التي تدل على البذخ والإسراف - والاهتمام بالماكياج وظهور عدد لا يس بمن خبيرات التجميل العمانيات وصراعات الموضة ومتابعة الأزياء العالمية وتنظيم حفلات عرض الأزياء من قبل بعض المصممات العمانيات - الاهتمام بالسيارات الحديثة والمظاهر على حساب

القيم والأخلاق، وانتشار مظاهر الاهتمام بالثراء الفاحش والمظاهر الكاذبة مثل السيارات الفارهة وإقامة الحفلات في القاعات وحضور حفلات المطربين كلها مظاهر جديدة على المجتمع العماني

كم ظهر الاهتمام بوسائل الترفيه الخارجية مثل الخروج لمشاهدة أفلام السينما لأفراد العائلات بعد أن كان محصوراً في السابق والخروج إلى المنتزهات العامة والمقاهي وتناول الشيشة ما قبل الشباب والبنات حتى نلاحظ وجود مقاهي خاصة بالفتيات، الاهتمام بالرياضية بين الفتيات وخاصة كرة القدم وممارسة الرياضيات الأخرى نحو كرة السلة والطايرة والاشتراك في السباقات الجري والماراتون وحتى سباق السيارات

كما نلمس التغيير في مواضيع أخرى خاصة في الولايات والقرى العمانية بعيدة عن محافظة مسقط مثل النزاع بين الجيلين تطال اللباس وعصريته أو في الاختلاط بين الجنسين وحتى أن البعض يجد أنها تدعو الفتنة والسلوك المنحرف

على صعيد آخر فإن المدن تتعرض لوتيرة سريعة من التغير أكثر من الأرياف، فالعلاقات بين الأقارب أو الجيران عند سكان المدن أقل حميمة وشيوعاً وتتحو نحو التراخي والفتور حتى ما بين الأخوة والجيران ويسود نمط علاقات عصرية حديثة طابعه الاتجاه إلى كنف الأسرة التوأمية أكثر فأكثر. لكن يختلف الأمر نوعاً ما في الأوساط الشعبية.

كذلك نلاحظ في المدن العمانية وجود نزاعات حول الملابس فملابس الفتيات تتحو لأن تقد الملابس الشائعة عالمياً (لم يعد مناسباً أن تسميها غربية!) بينما يتطلب الأهل بشكل عام احتشاماً أكثر، ولو أن مفهوم الاحتشام مطاط وغير محدد وهو يتغير بتغير مكان السكن والفناء الاجتماعية، وقد شهدت نوعية الملابس التي تلبسها البنات تطوراً كبيراً من حيث تقليد الموضات الغربية وليس البنطال والبلوزة والسروال الستريج وغيره من الملابس الغربية التي كانت غير مقبولة في لسابق، ومن المظاهر المستحدثة في الأسر العمانية هي تناول أفراد الأسرة العشاء في المطاعم الخاصة أو الدراسة في مدارس مختلفة، أو شراء أجهزة الاتصال الحديثة لإفراد الأسرة المراهقين والمرأهقات دون مراقبة أو محاسبة أو ردع

كما ظهرت بعض الاتجاهات غير السوية في تنشئة الطفل مثل الإهمال من قبل الآبوين نتيجة الحياة الاجتماعية والمادية، وحرمان من رعاية الأم أو الأب نتيجة الطلاق أو الانفصال

الأسري وهذا مما يؤدي إلى ضياع الأبناء وإلى تفكك الأسرة ويكون أثر تفكك الأسرة على الأطفال وهذا بدوره يؤدي إلى العديد من الآفات الاجتماعية والمشكلات السلوكية، ومنها:

- الاتحرافات السلوكية لدى الأطفال
- الجريمة
- جناح الأحداث
- السرقة
- الإدمان على المواد المخدرة
- الاتحرافات الجنسية

الفصل الثاني

دور الثقافة الشعبية والدينية والهوية الوطنية في مواجهة مفاهيم العولمة

وعلى الرغم من الهجمة المنظمة من حركة العولمة وأفكارها ومفاهيمها التي يتعرض لها المجتمعات العربية إلا أنه لا يزال هناك الكثير من المقومات التي تتمتع بها الأمة العربية والتي تمثل حائط صد في مواجهة حركة العولمة، وتمثل في ثقافة المجتمع الشعبية ودور الحصانة الدينية ودور الهوية الوطنية في مواجهة العولمة

وسوف نحاول في هذا الفصل دراسة دور الحصانة الثقافية من خلال الثقافة الدينية والشعبية في حماية المجتمع من آثار مفاهيم العولمة

دور الحصانة الثقافية: الإسلامية والقومية والوطنية

تسعى العولمة إلى تدمير البنى الثقافية للبلدان التي اعتزت لقرون بثقافتها عن طريق تدمير بناتها الاجتماعية وعزل الثقافة عن الواقع لتأكد بأن هناك ثقافة المركز الواحد المتمثل بالثقافة الغربية، والدعوة لتبني هذا النموذج الأوحد، وعمدت إلى كثير من الطرق والوسائل لغزو الثقافات الأخرى كمصادر البث الإعلامي، والأقمار الصناعية والإنترنت التي تحكم بها الدول الغربية، حيث بمقدور مراكز البث والتصنيع أن تشيع الأخبار والمعلومات بالسبيل التي توافقها بما في ذلك إخبار البلدان المتقدمة.

فإن الخطر الأكبر الذي تنطوي عليه العولمة هو محو الهويات الثقافية للشعوب وطمس الخصوصيات الحضارية للأمم على أنه إحدى موجات الحادثة الفكرية التي يجب على العالم أن

ينخرط فيها ويستوعب معطياتها إن أراد أن يواكب العصر ويساير التطور الحضاري الإنساني. إن الواقع يؤكد بوجود ثقافات متعددة ومتعددة تختلف بعضها عن بعض، وليس هناك ثقافة عالمية واحدة مثلاً يدعى صناع العولمة ومفكريها فمثلاً تهتم المجتمعات العربية بالقيم الدينية الإسلامية اهتماماً خاصاً في مواجهة التداعيات الثقافية والاجتماعية للعولمة ولعل المجتمعات العربية والمؤسسات الاجتماعية أكثر تأثيراً واهتمامًا ومتابعة ورصد لتداعيات العولمة مثل الجامعات الخاصة والمؤسسات الدينية والمنظمات غير الحكومية – والدعاة على اختلاف توجهاتهم توقفوا لمناقشة وبلورة موقف ديني مناسب.

وعلى سبيل المثال في إحدى الندوات في الخليج أكد المشاركون في ندوة "العلومة وأولويات التربية" التي عقدت بجامعة الملك سعود بالرياض في يوليو من العام الماضي على ضرورة صياغة مشروع حضاري لحفظ الهوية الإسلامية مع تمية روح الناشئة وتحفظ المشاركون على ما أسموه عولمة الأخلاق ودعوا إلى ضرورة وجود بديل أخلاقي يتم الدعوة إليه. إن واضعي التخطيط الاجتماعي في العالم العربي والإسلامي يجب أن يعوا هذه الحقيقة، وهي أنه بدون ترسير عقيدة الإيمان بالله وبمنهجه في ترقية الحياة، سوف تذوب وتلاشى تحت ضغط التغير العلمي المفروض والتدفع المعرفي غير المسبوق.

وهنا لا يمكن أن ننسى دور الثقافة الدينية والشعبية في مواجهة ثقافة العولمة فمهما يكن من الارتهان للثقافة العولمة لا تزال الأمم والشعوب تحافظ بأدوار غير محدودة للثقافة الشعبية والدينية التي لا يزال لها دور واضح في مواجهة ثقافة العولمة، ولكن الوضع الثقافي والمجتمعي يبقى مفتوحاً على التغيير وتلقي عناصر جديدة من فكر وثقافة العولمة فمثلاً بالنسبة لبرامج الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وبرامج الهاتف الذكي، أصبحنا في ماراثون غير طبيعي لملاحقة هذه التطورات التي تم في هذا المجال

وربما يتحول الواقع إلى كيفية توظيف هذه التطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة في واقع المجتمع وتوظيفها في خدمة التطور الطبيعي للمجتمع دون تجاوز مفاهيم وثقافتنا الشعبية والدينية

لقد جعلتنا التغيرات الكونية المرتبطة بالعلومة نتساءل عن دور الثقافة العربية التقليدية ولماذا أصبح الشباب العربي منساقاً وراء مفاهيم العولمة ومفاهيمها "درجة نيسانه لعناصر الثقافة التقليدية ولا ننسى دور فكر ومفهوم (العلومة) انطلاقاً من كونها عامل متغير في عالمنا اليوم... إلى كثير من التساؤلات.. هذه القرية الصغيرة.. أصبحت معضلة

مرة لوقعها السيئ أو الإيجابي المتوقع على المجتمع والهوية الوطنية والاقتصاد الوطني والأمن القومي والثقافة الوطنية والإنتاج والدخل والرأسمال والإنسان نفسه" هل أصبحت عوامل الثقافة الشعبية غير فاعلة وهل أصبحت عناصر العولمة أكثر تأثيراً على الشعوب والمجتمعات العربية ولا يمكن أن نغفل دوره الثقافة العربية فأهمية الثقافة اليوم تتبع من معانيها وإنجازاتها الحضارية والعلمية والتكنولوجية والأنثروبولوجية، لذا فإن الثقافة العربية لها دور بارز في مواجهة العولمة وهي ليست متفردة في مواجهة العولمة فقد سبقتها ثقافات أخرى في هذه المواجهة ومنها الثقافة اليابانية والصينية والهندية لأن التفرد يتطلب مكانة بارزة بين ثقافات الأمم والمجتمعات من حيث الإبداع العلمي والفنى والتكنولوجي فثقافتنا... هي ثقافة عامة مشتركة ومتعددة ... ومستمدة من اللغة العربية وأدابها ومن الدين والعائلة وأنماط الإنتاج المتشابهة والتحديات والنظام العام السائد ووحدة التجربة التاريخية... فهي نتاج تفاعلي بين قوى وأوضاع ومصادر متعددة... وتفاعلها هذا تفاعل معقد دائم مستمر ودائرى،

أولاً: قيم الثقافة الشعبية للمجتمع العماني:

لقد قام المجتمع العماني على مجموعة من القيم العربية والإسلامية

- القيم الثقافية الدينية وقيم الثقافة العربية الأصلية
- وقيم الثقافة الشعبية لأن التراث والتقاليد لازالت قائمة وضرورية للمحافظة على التراث جزء من مهارات العولمة وجزء من المحافظة على النسيج الاجتماعي

وموروث الشعبى هو كل ما يتعلق بالتراث الشعبى من حكاية أو قول أو أهازيج أو

أمثال شعبية أو مصطلحات وألفاظ تراثية تعبر عن عبق الماضي وعن رؤية تختص بالمجتمع

الذى نشأت فيه. وموروث الشعبى أن كان مرتبط بالقصص الشعبية أو بأى موروث شعبي آخر

فهو يتصل بحدث قديم، وينتقل عن طريق الرواية الشفوية من جيل لآخر، وهذا الحدث القديم

ليس مقصوراً على فئة بعينها أو محصوراً في جماعات محددة، ولكنه حدث عام أساسه

الإنسان، ومسيرة التطور التي مر بها، ومجموعة الواقع والأحداث والمفارقات التي عاشها.

ولقد واجه الإنسان ظواهر الطبيعة المختلفة، وعجز عن تفسيرها، فقام مضطراً، يدفعه عجزه

عن فهم ما يدور حوله، إلى تقدير هذه الظواهر وعبادتها، وقادته حيرته وكفاحه اليومي،

ورغبته في تذليل ما يواجهه، وتكييف حياته وصياغة أماناته إلى خلق وسيلة للتعبير عن ذلك،

فكان الحكاية أو القص أو الرواية أو الأسطورة.. وكلها جميعاً تتصل بهذا الحدث القديم

والهاجس العام للبشر في نقل تجربة التطوّريها، وفي المجتمع الإنساني، ومن صور التأثير

بالتّراث الشعبي في سلطنة عمان والتي وظفت جلياً في المجال المُجتمع، صصية هو البحث عن

بطل شعبي وهو من الموضوعات التي ترتبط بفكر المجتمع وطبيعته في عمان، ونجد له

حضوراً في القصة القصيرة، وذلك بتأثير من البيئة المحلية، موضوع البحث عن بطل شعبي،

فالبطل الشعبي الذي لا يقاوم ولا ينهزم، رؤية شعبية ومتقدمة في فكر المجتمعات العربية، ولها

أصول تاريجية من خلال السير الشعبية القديمة. وتتحدث هذه القصص عن أشخاص لديهم قدرة

أسطورية على مواجهة السلطات الظالمة وتحديها، مهما تكن نوعية هذه السلطة: اجتماعية، أو

سياسية، وهؤلاء الأشخاص يعيشون في الجبال أو في وسط المجتمع، ويمثلون تحدياً دائماً

للسلطة التقليدية، لكن هذه الشخصيات سرعان ما تواجه الموت من قبل السلطات الحاكمة، ومن

ثم تحول هذه الشخصيات في وجدان المجتمع إلى أبطال شعبيين يكون لهم هالة اجتماعية وربما

تحول قصة حياتهم إلى ما يشبه السير الشعبية. وتعتمد الرؤية القصصية هنا، أو ما تقوم به

الشخصيات من أفعال مختلفة خلال القصة، على وجود محورين أساسين: الأول محور الواقع

الاجتماعي من حيث ارتباط الفعل القصصي بالمجتمع، وذلك من خلال رغبة المجتمع في وجود

شخصية ما لديها القدرة على تحدي السلطات الوضعية، والثاني: هو المحور الذاتي: الذي

يتمرّكز حول محور الذات التي يمثلها شخصية البطل، من حيث رغبته في تحدي سلطة الدولة،

واثبات قدرته على مواجهة السلطة -أي سلطة كانت سياسية أو اجتماعية أو دينية -، وكان

الأمر تعبير عن رغبة شعبية على تحدي ومقاومة أي سلطة كانت، والبحث عن بطل شعبي أو

أسطوري في مواجهة تراخي السلطات الوضعية عن أداء دورها الاجتماعي أو السياسي. ولا

يمكن هنا أن نغفل دور القصص والسير الشعبية القديمة، مثل قصة عترة بن شداد، أو سيرة

أبو زيد الهلالي، أو سيف بن ذي يزن، أو الشاطر حسن، في رسم مثل هذه الشخصيات

وبنورتها في القصص المعاصرة. وربما تكون هذه الشخصيات شخصيات متخيلة أو ربما تصور

هذه القصص فترات تاريخية سابقة، لكنها ربما تلقي الضوء على فساد بعض الولاة، أو

الإدارات المحلية المعينة من قبل السلطات الحاكمة، وربما تشير إلى بعض النفوذ الاجتماعي

والسياسي المطلق لبعض الشخصيات التي قد تدفع إلى مثل هذا التذمر من قبل بعض الفئات

الشعبية، وإلى البحث عن بطل يقاوم ذلك الفساد. وتعتمد هذه القصة في مضمونها على مفهوم

البطولة المطلقة أو على الشخصية الارتكازية في المجتمع، التي تجمع بين البطولة الخارقة والعلم

بالغيب والجهول أو ربما الجنون،

وتمثل هذه القصص نوعاً من المعارضة الشعبية لأي تدخل خارجي أو سياسات داخلية متعرضة، ويمثل بطل القصص في وجدهم صورة البطل الشعبي المفقود والذي يكون بطلًا شعبياً يعارض السياسات المحلية،

إن مثل هذه القصص تمثل الرؤية الشعبية في سعيها للبحث عن بطل شعبي مفقود، مثل الشاطر حسن والذي يقاوم السلطات السياسية، وبطل آخر يهاجم قوافل التجار لكي يقسمها على الفقراء والمحاجين، مثل حكايات روبن هود. إن مثل هذه الشخصيات ترمز إلى وضعية اجتماعية لها تجذرها في الهوية العربية والمحلية والانتماء إلى التاريخ، وإلى السير الشعبية العربية القديمة، وهي في نفس الوقت تصور التأثر الشعبي لدى كتاب القصة القصيرة بالبيئة المحيطة بهم.

وتمثل قصص الأدب الشعبي مصدراً آخر من مصادر التراث الشعبي العماني، وهذا الفن هو فن غني في عمان، حيث إن هناك وفرة كبيرة في هذه القصص الشعبية، ويشتمل هذا الفن على الحكايات الشعبية، وقصص التراث الشعبي، والخرافات، والأساطير التي كان يتناقلها الآباء، والجدات وكبار السن. ”الدكتورة آمنة الحمدان أن من أبرز سمات الحكاية الشعبية هي ”التداول الشفاهي، وحين يتولى بعض الكتاب إعادة كتابتها كما هي في حكايات التراث، نجدهم يشرون إلى مصدر جمعها، ومجهولية قائلها، فيذكر حتى إعرابي، أو قال الرواوى ... أو يحكي أن ..“⁽²⁾. ومصطلح الحكاية الشعبية مرتبط بالقص الشعبي ”الذي هو بدوره يتصل بحدث قديم، ينتقل عن طريق

⁽²⁾ انظر: دراسة في الحكايات الشعبية العمانية ، آمنة الحمدان ، فعاليات ومناشط المنتدى الأنبي لعام ١٩٩٢ م ، ص ١٠٨ .

الرواية الشفوية من جيل لآخر ، وهذا الحدث القديم ليس مقصوراً على فئة بعينها أو محصوراً في جماعات محددة ، ولكنه حدث عام أساسه الإنسان ، ومسيرة التطور التي مر بها ، ومجموعة الواقع والأحداث والمقارقات التي عاشها . ولقد واجه الإنسان ظواهر الطبيعة المختلفة ، وعجز عن تفسيرها ، فقام مضطراً ، يدفعه عجزه عن فهم ما يدور حوله ، إلى تقدير هذه الظواهر وعبادتها ، وقادته حيرته وكفاحه اليومي ، ورغبة في تذليل ما يواجهه ، وتكييف حياته وصياغة أمانية إلى خلق وسيلة للتعبير عن ذلك ، فكانت الحكاية أو القص أو الرواية أو الأسطورة .. وكلها جميعاً تتصل بهذا الحدث القديم والهاجس العام للبشر في نقل تجربة التطور ، والنمو في المجتمع الإنساني ⁽³⁾ .

وغمي عن الذكر أن عمان تحفل بتاريخها الضارب في القدم ، وبتضاريسها المختلفة من ساحل بحري ، وحقول زراعية ، وأراض صحراوية ، وجبال تفصل بين المدن وال惑اشر ، وكل هذه التضاريس الجغرافية قسمت البلاد إلى تجمعات سكانية مختلفة العادات والتقاليد ، وطرق الحياة وأوجدت فيها مجتمعات متعددة ، وكل مجتمع ثرثي بما لديه من حكايات ومواثير شعبية ، "ولعمان خط ساحلي يمتد عدة مئات من الأميال ، ينقاوت بين الشطآن الرملية المنبسطة ، والمنافذ الصخرية عند مسندم ومسقط ، ويعني ذلك أن عدداً غير عادي من البيئات الاجتماعية المجاورة تشملها سلطنة عمان من خلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي الهام ، وتضاريسها المتنوعة المتباينة ، ولنا أن نتصور مدى غزارة تنوع وتنوع جوانب النشاط الإنساني إذا عرفنا بأن لكل بيئه من هذه البيئات قيمها الأخلاقية والمعنوية والمادية وأن أدبهما وفنونها وعاداتها وتقاليدها وحرفيها وصناعاتها أحد عناصر تميزها عن بقية البيئات الأخرى ⁽¹⁾ وبالإضافة إلى عناصر البيئة الاجتماعية المتبااعدة ، وانقطاع أسباب الحضارة قبل عام ١٩٧٠ ، وانتشار الجهل والتخلف بين أبناء المجتمع العماني آنذاك ، كل ذلك أدى إلى انتشار الحكايات والخرافات والأساطير الشعبية .

ويرى الباحث عبد الكريم جواد " أن طبيعة التضاريس قسمت التجمعات السكانية إلى مجموعات هائلة من القرى الصغيرة النائية المنتشرة في بطون الجبال ، وفي الواحات الصحراء ، بعضها لا يربطها بمجتمع المدينة سوى طرق وعرة ، لا تسلك فيها غير الدواب ، وفي ظل مثل تلك المجتمعات التي حصرتها الطبيعة والظروف التاريخية والاجتماعية بنوع من العزلة ، ينكمي الفرد البسيط فيها على ذاتيه فيتضخم في قناعاته حجم الخيال ، وتنمو الخرافه في تفكيره نموا طاغياً ليستقوى بها على جبروت الوضع الصعب من حوله وقلة حياته وضآلته مقدرته باتجاه تغير

⁽³⁾ المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

⁽¹⁾ التراث الشعبي العماني رؤية في الخصوصية والتفرد ، علي عبد الله خليفة ، حصاد أنشطة المنتدى الأدبي لعام ١٩٩٢ ، ص ٩.

ما يعاني منه.. في مثل تلك الظروف يتحول الوهم إلى حقيقة، وتحول الحقيقة إلى وهم وتحتفل الأمور اختلاطاً مربكاً ومعقداً، ينبع من صميم معاناة الإنسان الذي لا يستكين في البحث عن خلاص، عن منفذ، عن فسحة أمل، عن ملاد يلجاً إليه.. ، في مثل تلك الظروف تفتقس بيضة الأسطورة، ويصبح ميلادها حتمية من حتميات الحياة ، وكلما زادت معاناة المجتمع الصغير، وزادت عزلته واغترابه عن المدينة، استوطنت فيه الأسطورة وترسخت جذورها ، وامتدت فروعها لتشمل كافة مناحي الحياة الطبيعية وما وراء الطبيعة⁽²⁾.

ولقد أثبتت الدراسات، وكذلك الكتب التي رصدت هذه القصص والحكايات الشعبية، أن عمان تزخر بعدد هائل من الحكايات الشعبية، وقد جمعت بعض هذه القصص في كتب مستقلة، منها كتاب "قصص من التراث العماني" ليوسف الشاروني، وكتاب "البصراويان والعجماني" لعيسي بن حمد الشعيلي، وكتاب "الحكايات الشعبية العمانية لعبد الله بن حمد الوهيبي، ومنها ما ورد ضمن عدد من الدراسات والبحوث*. وقد نجحت هذه القصص في تصوير المجتمع العماني عبر حقبه التاريخية، كما أكدت هذه القصص التصادقها بالمجتمع العماني، وحاولت عكس شخصية هذا المجتمع والمشاكل التي كان يعاني منها، ويدرك إلى هذا الرأي الباحث عبد الكريم جواد، حيث يقول: "ومن المسارات الجديدة في القصة الشعبية العمانية المعاصرة هو اقترابها أكثر فأكثر من الواقع ومن الحياة الاجتماعية، والممارسات والظروف اليومية البسيطة.

وتوظف بعض القصص الشعبية العمانية، أو تتناص مع قصص عالمية أخرى، مثل قصة سندريلا، حيث توجد قصة شعبية في كتاب "البصراويان والعجماني"، بعنوان: "الكلبة الإنسية"، وتتشابه أحدها مع أحداث قصة سندريلا، وتتحدث القصة عن فتاة مسكونة ماتت أمها وتزوج أبوها من امرأة أخرى فأذاقها شر العذاب، مما أضطر الفتاة إلى الهرب مع كلبها الذي كانت لديه بعض صفات البشر، من ذكاء وفطنة، كما أنه يتكلم مثل البشر، وكانت زوجة الأب قد عزمت على التخلص من هذه الفتاة، فأوزعت إلى عبدها الأسود أن يقتلها، فتضحي الكلبة بنفسها في سبيل إنقاذ الفتاة، وذلك بأن تأمر الفتاة بأن تقتلها أي الكلبة، وتلبس جلدتها، وبذلك يظن العبد أن الكلبة الإنسية قد أكلت الفتاة، فيرجع العبد ويخبر سيدته بذلك، وتواصل الفتاة رحلتها حتى تصل إلى قصر أحد الملوك، وتشتغل حارسة للأغnam، وهي لا تزال تلبس جلد الكلبة ويراهها أحد أبناء الملك

⁽²⁾ المسرح ومنظومة الموروث الشعبي" ، عبد الكريم جواد ، ص ١٠٧

* انظر الفلكلور والروايات الشعبية في ظفار ، بحث البروفيسور تي . جونستون ، حصاد ندوة الدراسات العمانية ، الجزء السادس ، إصدار وزارة التراث القومي والثقافة ١٩٨١ ، وكذلك راجع : دراسة في الحكايات الشعبية العمانية ، آمنة الحمدان ، فعاليات ومناشط المنتدى الأدبي لعام ١٩٩٢ م، وفن الحكايات بين الحقيقة والخيال ، خليفة بن عثمان البلوشي ، فعاليات ومناشط المنتدى الأدبي لعام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ م.

ذات يوم بدون الجلد، ويعجب بجمالها، ويصمم على الزواج منها، ويتزوجها فتحول من كلبة إلى أميرة في غاية الجمال، ويتبدل حالها من الخوف والهلع والظلم، على يد زوجة الأب، إلى رخاء ورفاهية وطمأنينة في قصر الملك^(١). ويشير وجود مثل هذه القصة وغيرها، إلى وجود علاقة واضحة بين القصص الشعبية العالمية، والقصص الشعبية العمانية لقد أصبح هذا الموروث الشعبي في عمان، مصدراً تناولته كثیر من القصص القصيرة في مرحلة بدايات كتابة القصة في عمان، وجعلت منه مادة غنية يمكن الإفادة منها في التعبير عن الخصائص المحلية الدقيقة لمجتمع الخليج العربي، وقد أتيح للموروث الشعبي في الخليج العربي أن يكون له تأثيره وروابطه البعيدة في المجتمع في جميع الأطوار وكان غنياً بعاداته وبمصادره التي نهل منها، بل إنه بحكم علاقته بالبحر اكتسب خصائص محلية مميزة^(٢).

والتراث هو كل ما تركه الأجداد فوق الأرض ويحتوي على عدد من العناصر الجميلة، من قصور وقلاع ومن أقوال القدماء، حيث أن القدماء برعوا في تدوين تراثهم شعراً وأمثالاً وإن أكثر ما تركه القدماء لنا ودونته من علومهم بالأمثال والقصص عن الأمم، وان المأثورات والعادات والتقاليد الموروثة تنفس عنها غبار السنين فهو فكر ومعتقدات في القلوب تنطق بلغة البلاد، كما أن التراث يقظ كيان الأمة وبقائها واستمرارها

أن لدى مجتمعنا العربي والعثماني الكثير من الموروثات القيمة التي ينبغي علينا الحفاظ عليها في ضوء ظاهرة العولمة والرغبة في بناء الإنسان وتفعيل ثقافتنا العربية وحضارتنا بهذه الظروف. فالتراث الشعبي العربي مبني على الترابط الأسري والعائلي والقبلي والناس معروفين بالوجه واللهجة.

وأخيراً يتجلّى التراث الشعبي في سلطنة عمان من عناصر كثيرة، مثل الفولكلور والموروث الثقافي والمعتقدات الشائعة من خرافات وأساطير، وهي في أساسها تلقائية غير واعية لأن أساسها المحاولة العشوائية في سد الحاجات الطبيعية الضرورية، فتعتبر الثقافة الشعبية وسيلة فعالة لإدماج الفرد في مجتمعه، ولها أيضاً وظائف اقتصادية وتوجيهية وجمالية وتنبؤية، وأهمها وظيفة الضبط الاجتماعي.

^(١) المرجع السابق ، ص ٧٩ .

^(٢) القصة القصيرة في سلطنة عمان ، دكتور شير شرف الموسوي ، ص

والفلوكلور هو جزء من التراث الذي يعتز به الجميع والذي يكشف عن الاصالة في الأغاني والألعاب اليدوية والرقصات والأزياء الشعبية لأي منطقة. فالأمم تحافظ على هويتها وخصوصيتها وعلى تراثها الوطني والإنساني وكما قال أحد القادة..(أن أي أمة ليس لها تراث، ليس لها أول ولا آخر، ومن ليس له ماض، ليس له حاضر ولا مستقبل) . ولا يزال المجتمع العماني يحافظ على أكثر هذه الإشكال التراثية والفلوكلور والأزياء الشعبية ولا زالت تمثل جزءا من قيمه وأسلوب حياته.

ثانياً قيم الثقافة الدينية في سلطنة عمان -

لقد كانت الثقافة الدينية دائما المرجع الأساسي لفهم سلوكيات الشعوب حاضراً ومستقبلـاً. لكن الثقافة اليوم أصبحت قضية استراتيجية على الصعيد العالمي، منها مثل الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والأمنية، وذلك بسبب ظهور الثقافة الإلكترونية التي يحملها طوفان الإعلام الوافـد. لقد تحول الحديث الآـن من الغزو الثقافي إلى طوفان الثقافة الكونية^(٢٩)، التي تستهدف الناشئة والشباب في المقام الأول؛ نظروا لمرونة بناتهم الشخصية، ودرجة قابلتهم العالية للتغير.

الثقافة بداية (هي ذلك الكل المركب، الذي يتضمن المعارف والعقائد والفنون والأخلاق والقوانين والعادات وأية قدرات وحصل على مكتسبها الإنسان نتيجة لوجوده كعضو في المجتمع)^(١). والثقافة في سلطنة عمان تقوم على مبادئ مستمدـة من الدين الإسلامي ومبادئ العروبة.

وان الثقافة الدينـة في عمان تقوم على مجموعة من المقومات والقيم الإسلامية تمثلـ في المكونات العقائدية واللغوية والمادية، وبفضل هذه المكونات الثلاث ساهمـت الثقافة العربية الإسلامية في بناء صرح الحضارة الإنسانية والعمانية، والسبب يعود إلى القيم التي يحملها الإنسان العماني والتي تعتبر مجموعة من مبادئ سلوكية أخلاقية تحدد تصرفات الأفراد والمجتمعات ضمن مسارات معينة. وان العوامل المساهمـة في تشكيل هذه المبادئ هي عوامل دينية وتاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية، لذا فـإن قيم الفرد هي خليط من هذه العوامل.

والمجتمع العماني مجتمع عربي وإسلامي أصيل تقوم رؤيته الاجتماعية على مجموعة من القيم العربية والإسلامية، فهو يعي قيمة الأيمان بالله، والتمسك بالمنهج الديني الوسطي في توجيه الحياة، ويؤمن بالأخوة في الله، والأخوة في الإنسانية، والتكافـف المجتمعي، و يجعل قيمة الإنسان هي القيمة العليا، التي لا ينبغي أن تهـدر أو تنحط أمام أية قيمة أخرى،

وأن أثر الثقافة الدينية والערבية يظهر جلياً على سلوك الفرد العماني. (شكور، يومئ به نظام القيم لديه والذي كونه خلال حياته وتربيته وتشنته وعلاقاته ... الأمر الذي لا يتعارض مع نظام القيم السائد في المجتمع، أن الفرد عندما يتصرف في سلوكه اليومي قد يعكس ثقافة وروح المجتمع الذي نشأ فيه والقيم التي تبناها طيلة حياته ولذلك فهو يتصرف ويسأك ويحكم على الأمور من خلال نظام كونه وترسخ لديه ضمن ما يسمى بالتنظيم الاجتماعي .. (شكور ، ١٩ ، ص ٨٥) .

ومع ما مر به المجتمع العماني من تغيرات اجتماعية وثقافية كبيرة إلا أن القيم الدينية والفكرية وربما الاجتماعية لم يصبها ذلك التغيير العميق، فالإنسان العماني ظل وفيا للقيم الدينية والاجتماعية الموروثة على الرغم من ظهور العديد من المظاهر والمؤثرات الحضارية التي أثرت في بنية المجتمع

وهما تبرز أهمية الثقافة الوطنية أو العربية في مقاومة التغير الثقافي المرتبط بفكرة العولمة

فأهمية الثقافة اليوم تتبع من معانيها وإنجازاتها الحضارية والعلمية والتكنولوجية والأنتروبولوجية، ويبدو لهذا أن الثقافة العربية والإسلامية فيها من التميز والتفرد ولهذا فقد ظلت لها مكانة بارزة بين ثقافات الأمم والمجتمعات من حيث الإبداع العلمي والفنى والتكنولوجى فثافتنا... هيركاس، عامة مشتركة ومتعددة ... ومستمدة من اللغة العربية وأدابها ومن الدين والعائلة وأنماط الإنتاج المتشابهة والتحديات والنظام العام السائد ووحدة التجربة التاريخية انتشاراً، ج تفاعلي بين قوى وأوضاع ومصادر متعددة.. وتفاعلها هذا تفاعل دائم مستمر و دائري، ولكن الاتصال بأدوات وعناصر العولمة والحضارة العالمية ربما أدت إلى نشوء ثقافة ثانية ضمن البلد الواحد ... شملت أنواع الثقافة التي تحددت بالثقافة السائدة (Prevailing Culture) وهي الأكثر انتشاراً، والثقافة الفرعية وهي الثقافة العامة، والثقافة المضادة (Counter Culture) وهي المتصارعة والمضادة للثقافة السائدة.. (بركات ، ١٩٩٦ ، ص / ٥٢) .

وهنا نلاحظ بروز هذا الصراع القيمي بين مبادئ الثقافة العربية والإسلامية ومبادئ ثقافة وقيم الحضارة الغربية وربما تنتصر بعض قيم الثقافة الغربية لكن تبقى هناك أصول ومبادئ الثقافة العربية قائمة وهذا الصراع كان ولا يزال موجوداً في أكثر

المجتمعات الناشئة وفي بعض المجتمعات العالمية طفت عليها قيم الحضارة الغربية
بينها حافظت بعضها على قيمها وثقافتها وخصوصاً المجتمعات العربية

ومن هنا فإن عناصر القيم الثقافية الإسلامية متربسة في واقع المجتمع العماني ولا زال لها دور واضح في مواجهة فكر وثقافة العولمة وإن المجتمع العماني لا يزال يحتفظ بالكثير من مقوماته الدينية والشعبية، ولقد قام المجتمع العماني على مجموعة من القيم العربية والإسلامية ومنها التراث والتقاليد القائمة على قيم التراث الإسلامي والمحافظة على هذا لتراث جزء من حركة التصدي للعولمة وجزء من الابتعاد عن التغير الاجتماعي الصادم، ومن الواضح أن هناك في عمان ثلاث عناصر أساسية في منظومة القيم الدينية هي المحافظة على قيم الثقافة الدينية والقيم الثقافية العربية الأصلية وهذا يتجلّى في ثقافة وسلوك المجتمع العماني رغم الهجمة الشرسة للظاهرة العولمة.

والمجتمع العماني يؤمن بأن الدين ثقافة كاملة، فهو يعبر عن رؤية العالم، للطبيعة والوجود والإنسان وهو كذلك يقدم تصوراً لبناء الاجتماع الإنساني على نحو يغطي أحياناً أدق تفاصيل هذا الاجتماع اقتصاداً وسياسة وأخلاقاً وأحوالاً شخصية، فهو نمط من القيم والعادات والطقوس والشعائر، وطريقة ثابتة الملامح في ممارسة الحياة في بناء الاجتماع وإعادة إنتاجه. وإن الثقافة العربية الإسلامية بكل ما تحمله من فرص إثراء غير مسبوقة في التاريخ البشري، تمثل جهداً متماسكاً متناسقاً لقولبة الناشئة والشباب وتنميتهم كونياً من خلال توحيد المرجعيات، والرموز، والأبطال، وتشكيل الأذواق ، وبناء الرؤى الشاملة للكون والإنسان والحياة .

إذن من خلال الآثار نستنتج إن هناك خيار المجتمع العماني في مواجهته لثقافة العولمة يرتكز على تراث شعبي عظيم وحضارة إسلامية ضاربة في الجذور وأن عولمة الدين لا يمكن أن تؤثر في وجdan وقناعات المجتمع العماني وإن آليات المقاومة الثقافية التي تصد وتحافظ على الهوية الحضارية للأمة لا زالت كبيرة ومتمسكة وتتركز في المسجد والأسرة والمجتمع المدني والمحيط الاجتماعي.

وبالنسبة للمجتمعات العربية الأخرى فهي بحاجة إلى تنقية الثقافة العربية الإسلامية، وتفعيل إيجابياتها بصفة عامة، وتفعيل مضامينها المستقبلية بصفة خاصة، يجعلها من القوة والأهمية الحضارية، بحيث تمثل رصيداً استراتيجياً ومغيراً لنقلة حضارية هائلة إلى عالم القرن الجديد. وبذلك تكون هي الضمانة الأكيدة للناشئة والشباب كي ينفتح على العالم من موقع القدرة على إدارة الاعتماد المتبادل بأفضل الشروط بالنسبة له.

ينبغي أيضاً التأكيد هنا على حسن تعليم أبنائنا للغة العربية، وعدم اللجوء إلى التعلم بلغات أخرى على مستوى التعليم العام والعلمي لأن ذلك يعطى مفاتيح الفكر إلى حد كبير، ويضعف الرابطة العضوية بين أبناء الوطن العربي وبين حضارتهم العربية الإسلامية، ويعرض مشاعر الارتباط القومي للوهن، ويغلق أمام أبناء الأمة العربية باب التفاعل الحي الأصيل مع العلوم والتقاليد الأجنبية، وكثيراً ما يقع في تبعية ذميمة، وفي انسلاخ أبناء الأمة العربية عن جذورهم، وتعرضهم وبالتالي لشتي أنواع النهب التكنولوجي والاغتيال الثقافي، والعدوان السياسي والعسكري.^(٤) فإن التعليم العالي العربي ينبغي أن يعمل على تشجيع الهوية الثقافية العربية الإسلامية. وهذه الهوية الثقافية سوف تساعد بدورها على نمو وتطوير السمات الثقافية العالمية بجزء عربي بحت.

ثالثاً دور الهوية الوطنية في مواجهة العولمة:-

ربما تواجه مسألة تحديد الهوية إشكالية لدى الشباب العماني ظل تعدد المفاهيم والمدارس الفكرية وتعدد التوجهات الفكرية والأحداث السياسية فمشكلة تحديد الهوية مسألة شائكة بالنسبة لبعض الشباب العماني الذي يواجه هذا الكم الهائل من التغيرات المجتمعية وهذا السهل الهائل من الثقافات والمفاهيم الجديدة، فهل يتبنى مفهوم العروبة أو الإسلام أم الحداثة والتحرر من القيم، فمع كثرة المفاهيم التي تحيط بنا أصبح الشباب يتتسائل هل نحن عروبيون؟ أو إسلاميون محافظون؟ أو حزبيون أو علمانيون أو وطنيون أم اشتراكيون أو ليبراليون أو براغماتيون أو نحن حقوقيون يمينيون أو يساريون حداثيون أو تقليديون أو مع فكر العولمة معلومون أو متعلمون ومع توافد هذه المفاهيم لمجتمعنا المنفتح يصاب الشخص الساذج والبسيط بلوحة فكرية إذا كان لا يملك الثقافة الكافية لمعنى ومفهوم هذه الرؤى وخاصة أولئك الذين استعداد فكري للتغيير ولتبديل أفكارهم ورؤاهم كل حين

ووسط هذه الفوضى والتعدد في المفاهيم والرؤى تفرض على المرء التعمق في هذه المفاهيم والبحث عن مفهوم الهوية الذي يتاسب مع ثقافته وأفكاره هل وصل مجتمعنا للنضج الفكري أو لا زلنا نعاني من المراهقة الفكرية يوجد لدى صديق أصابته هذه اللوحة لفكرة فتراه كل يوم يتبنى أحد هذه الفلسفات

وبالضرورة أن كل مفهوم من هذه المفاهيم يستدعي تغيير ليس فقط تفكير الشخص وإنما ملابسه ونظارته والسيجارة التي يدخنها

وترتبط مسألة الهوية لدى الإنسان العماني بال التربية المدنية وبالتشئة التربوية الأسرية والوطنية والتي تعني بها معرفته لحقوقه وواجباته نحو وطنه، ونحو العالم الخارجي وكيفية تعامله مع الآخرين، فهو يعرف ذاته أو هويته أو نفسه من جهة، ويتبعد مفهوم الصالح العام الذي تتوجبه عليه جذور انتتمائه لهذا الوطن ولهذه الأمة ولهذا الدين، وتلك هي مهمة أساسية في تكيفه واندماجه في علاقاته مع الآخرين سواء في مجتمعه المحلي - الوطني أو على مستوى العالم العالمي.

إن أفضل من السمات العامة التي تحدد هوية الفرد ضمن إطار الجماعة المرجعية والتي تكتسبه طابعاً سلوكياً متعملاً هي الخصوصية الجماعية والاتباع للأمة أو الدين أو الوطن تلك الصفات التي تحدد هوية الإنسان فهو إما عمانياً أو عربياً أو إسلامياً ويبدو أن تبني القيم المادية في المجتمعات الحديثة يؤدي أيضاً إلى ضياع الهوية الوطنية والدينية.

وان قيم الثقافة المادية قد تقف أحياناً ضد قيم الثقافة الدينية والأخلاقية للمجتمعات العربية لكنها لا يمكن أن تنتصر عليها انتصاراً كلياً، لكننا نجد في معظم المجتمعات العربية ومنها المجتمع العماني وجود كبير لقيم ومبادئ الثقافة الإسلامية والعربية فلا تزال صفات مثل الصدق والأمانة والشرف والتدين ولا تزال قيم الثقافة العربية موجودة

وعلى الرغم من أن ثقافة العولمة تسعى لسيطرة قيم الثقافة المادية على حساب الثقافة الأخلاقية الملتزمة، قيم الثقافة المادية منها البسيطة المادية والتكنولوجية تقف دائماً مقابل القيم الأخلاقية القائمة على الدين والتراث الأخلاقي، وبلا شك أن سيادة القيم المادية تناقض وتؤدي إلى سيادة القيم الغير أخلاقية وتؤدي إلى تغير في الأنماط السلوكية وقيم المادية من حيث حب الذات وسيطرت القيم المادية في مواجهة القيم الأخلاقية وهناك دائماً تضاد بين قيم الثقافة المادية والثقافة الدينية والأخلاقية

ونلاحظ في أكثر المجتمعات العربية والعمانية أن سيادة الثقافة الإسلامية والعربية قد تنمو بسرعة أكبر من تأثير عناصر الثقافة المعنوية ومنها عناصر الثقافة الدينية

والشعبية والتي ناقشناها سابقاً وما نلاحظه أن هناك ربما يكون تبني خاطئ في القيم وفي سلوكيات وفي الممارسات الاجتماعية نتيجة لتبني القيم المادية الغربية.

إن موضوع الثقافة وعلاقتها بالقيم متشعب ومتنوع كما أسلفنا، لذاً مثلاً معنى ومفهوم (الدشداشة والمصر) فهو في نظر المجتمع العماني "يحدد مظهر الرجل ورجولته وكذلك بالنسبة للباس المرأة وحجابها (الشيله واللاحاف) أصبحا عنصرين مهمين من عناصر مظهر الرجل والمرأة في عمان ويعكسان الهوية الوطنية التي لم يتخلى عنها أفراد المجتمع العماني

إن هذه الممارسات ما زالت متداولة بين الناس وهي ميزة من ميزات الثقافة العمانية قديماً وحديثاً ولهذا فلم تتأثر عوامل التغير الثقافي فحسب وإنما ظل المجتمع محافظاً على نظم القيم العمانية ...، رغم التقدم التكنولوجي في جميع المجالات وتطور التعليم وإكساب العقل مهارات فكرية وقدرات ذهنية إبداعية، وما يسمى بالانفتاح على العالم كالابتعاث والسياحة ووسائل الاتصالات والمواصلات والإعلام، وهو ما يسجل انتصاراً لقيم الحضارة العربية والإسلامية.

ثالثاً أثر العولمة في تغيير في القيم والسلوكيات

وتؤلف القيم نسقاً متماسكاً، فتحتل كل قيمة في هذا النسق أولوية خاصة بالقياس إلى القيم الأخرى، وأنساق القيم هي المستويات التي نحكم إليها في ذواتنا أمام الآخرين، أو هي الموجهات التي تحرك تصرفاتنا، لكي نبدو أمام الآخرين بالصورة التي نفضلها، فهي توجهنا في إقناع الآخرين والتأثير فيهم لتبني مواقف أو معتقدات أو اتجاهات أو قيم نعتقد أنها جديرة بالاهتمام، وتsemهم القيم في إعطاء نوع من التماسك لمجموع القواعد والنماذج الثقافية في مجتمع معين، والتي إذا أخذت منفصلة سوف يكون من الصعوبة إيجاد تفسيرات لها.

ولا يمكن أن ننكر تأثير التنشئة الاجتماعية في الدفاع عن قيم وثقافة المجتمع في مواجهة ثقافة العولمة فأثر التنشئة الاجتماعية على الأفراد لا يمكن إغفالها فهي تبلور موقف شعبي واجتماعي في مواجهة فكر العولمة، لذاً فعملية التنشئة وال التربية النفسية والاجتماعية واطر

المجتمع المدني، من أجل تنمية وتطوير شخصية المواطن حتى تساعد في العالم السياسي ولرؤي دوره بوعي وولاء وإخلاص وخلق وأمانة وكفاءة ومسؤولية نحو وطنه ومجتمعه بشكل شرعي وموجه. موضوع التربية والبناء الاجتماعي موضوع مهم، ولهذا فإن المجتمع العماني مجتمع نامي من حيث التربية والبناء والنظم الاجتماعية، معتبرين أن البناء الاجتماعي هو الهيكل التدرجى للموقع الاجتماعية والثقافية والمهنية المتسلسلة والتي يشغلها الأفراد إما بالوراثة أو بالاكتساب، ضمن شروط ومواصفات مهنية ومهارة وذكائية وخبرة، من أجل بناء علاقات اجتماعية متفاعلية داخل المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل اللغة والمعتقدات والأمور الثقافية ومراعاة اختيار الفرد المناسب لكي يشغل الموقع الاجتماعي المناسب مقيداً بالضبط والامتثال لمعايير المجتمع وقيمه، وخطوة إلى نمو تنميته سلوكه في تكوين النسق الاجتماعي... (من خليل عمر، ١٩٩٢، ص / ٢٥٦)

على اعتبار أن أهداف الهيكل الاجتماعي هو... احتضان الجماعة... والطبقة الاجتماعية تحوي التنظيم الاجتماعي، والمؤسسات الاجتماعية تحوي الجماعة العرقية... وبالتالي لا يسمح الهيكل بانفصال لأي وحدة من وحدات الهيكل في البناء الاجتماعي (من خليل عمر، ١٩٩٨، ص / ٤٦)

دراسة تغير القيم والسلوكيات في المجتمع العماني:

ومن ضمن التغيرات التي مر بها المجتمع هو التغير في القيم والسلوكيات التي تمت من خلال التأثر بفكر العولمة، فقد أصاب القيم نوع من التغير في ظل هذا الغزو الفكري القادم من الغرب

وندرس في هذا الفصل التغير الذي أصاب القيم والسلوكيات التي قام عليها المجتمع العماني وعلاقته بالدين وال מורثات الاجتماعية والصراع الحضاري بين قيم المجتمع المحافظ وقيم التطور الحضاري وهل أن هناك تغيراً كبيراً في مفهوم القيم والسلوكيات في المجتمع العماني

مفهوم القيم الاجتماعية

القيمة هي منتوج اجتماعي، وهناك من يعرفها على أنها موضوع الاتجاهات، فالدين يمكن أن نعتبره قيمة اجتماعية لأنه يعمل على ضبط سلوك الأفراد في المجتمع، وبعد تحديد المعايير التي تحدد السلوك تصبح قيمًا اجتماعية معترفًا بها، فهي تنظم وتحدد السلوكيات الاجتماعية وتنتقل عن طريق التنشئة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد وحتى الجماعات، كما أن للمفاضلة والاختيار دوراً هاماً في ذلك.

يمكن الربط إذن بين المعايير والقيم، فدور كهaim مثلاً في دراسته للمجتمعات يركز على القيم والمعايير التي تضبطها، كما أن المماثلة والتكرارية في السلوكيات لها أثرها لشرها، ذلك أنها محدّدات السلوك الاجتماعي وقاعدة الحكم عليها ويمكن أن تميّز بين عدة أنواع من القيم حسب معايير التصنيف المختلفة.

قيم مادية: الاهتمام الزائد بالمادة مثلما حدث مع أنصار الفلسفة الاشتراكية.

قيم الجماعة: ميل الجماعة إلى التعاون والتكافف والتكتل في سبيل مجابهة الحياة والقضاء على الظواهر السلبية، فهي ترتكز بدرجة كبيرة على العاطفة.

قيم جمالية: الميل إلى كل ما هو جميل وجيد من أخلاق وفضائل.

وهناك تقسيم آخر

قيم عامة: خاصة بكل أفراد المجتمع على اختلاف الطبقات التي ينتهي إليها الفرد.

قيم خاصة: هي قيم خاصة بالفرد أو حتى الطبقة الاجتماعية أو منطقة جغرافية محددة.

وهناك من يحدد أنواع القيم كما يلي:

قيم دائمة: القيم الموروثة من جيل إلى آخر، بحيث تركها يعني المساس بأحد مقومات المجتمع (القيم الدينية).

قيم مؤقتة: القيم الناتجة عن التزاوج الحضاري والتلاحم الثقافي بين الجماعات التي تؤمن بقيم اجتماعية مختلفة.

وتبدأ عملية زرع القيم منذ الطفولة، وكلما تأملت ونظرت ودرست وعشت الحياة أكثر عرفت أن معظم القيم تنغرس في الإنسان في السنتين الأولى من حياته، فهي مرحلة زرع القيم والمبادئ والفكر، وتحكم ليس فقط العقيدة بل تحكم علاقات الإنسان وطريقة إنتاجه.

وهذه القيم تزرع في نفس الإنسان من قبل مؤثرات خارجية وبالذات الأبوين فلهم تأثير غير عادي في زرع هذه القيم والمبادئ، ثم يكبر الإنسان وينضج ويبدأ يفك في الاستقلال عن هذه المؤثرات الخارجية، فيبدأ باختيار قيم جديدة ومبادئ جديدة يختارها من تأثيره بأصدقائه أو من خلال الأفلام والإعلانات وغيرها لتزرع فيه قيم ونظارات جديدة للحياة.

أن التغيرات الاجتماعية والعالمية التي تصيب القيم هي أكبر تغير ممكن أن يصيب أي أمة لأنها دليل على تغير معتقداتها وفkerها. ولذا تجد أن أكثر الأمم حتى ولو قبل التغيير فإنها لا تغير قيمها ومبادئها وإنما يصيب التغيير طريقة حياتها أو بعض من أفكارها أي أن بنية التغيير لا يمكن أن تصيب بينة القيم والمبادئ التي تقوم عليها الأمم وإنما تصيب الطرق والأفكار المتولدة بين الناس مثلاً طريقة اللباس أو إذا أعظم تغيير وأكبر تغيير هو التغيير الذي يحدث في المبادئ والقيم لأنه يحكم كل التغيرات الأخرى، وبينى على هذا تغيرات في السلوك وفي أسلوب الإدارة وغيرها.

لكن يبدأ في تغير في السلوك وبالتعامل مع الآخرين لأن تعاملنا مع الناس سيحكمها المبادئ والقيم التي اتبناها.

ولدراسة التغيير في القيم ينبغي أيضا دراسة الإنسان كهدف للتغيير أي كيفية تغيير فكر الإنسان فالفرد هو أساس الأسرة والأسرة أساس المجتمع، ولا يمكن تغيير قيم الأسرة إلا بتغيير قيم الفرد وإذا كان الفرد قد نشأ على أسس ومبادئ قوية فبالضرورة تكون الأسرة قوية. والفرد هو الغرور الأساسي في المجتمع وهو يمثل المصدر الوحيد لأهداف المجتمع ويحمل كل الصفات السلوكية للمجتمع وخبراته ويستمد منه المجتمع القوى اللازمة والمنظمة لحركته والمتمثلة في القيادة والعلماء واليد العاملة . وبمعنى آخر فإن مجموع إفراد المجتمع تمثل اليد العاملة والطاقة اللازمة لأداء جميع الوظائف والمهام اللازمة للحياة بمختلف إشكاليتها، ولها القدرة على القيام

بتنظيم وإدارة حركة الإفراد وفق لمنهج عادل يلتزم جميع أعضاء الفريق أو المجتمع به لتحقيق مصالحهم وأهدافهم ويحميهم من أنفسهم ومن بعضهم البعض إثناء تفاعلهم وسعدهم لتحقيق فردانيتهم، وكذلك وطبقاً للقدرات الفردية للإفراد يبرز منهم العلماء وأولي العلم ويكونون المصدر الوحيد للفكر والتشريع والمرجعية العلمية الالزمة للإرشاد للطريق الصحيح والمستقيم المحقق لأفضل النتائج على المستوى الفردي والجماعي إثناء المواقف التفاعلية في جميع المجالات

◦ ما هي أسباب التغير في القيم والسلوك الاجتماعي

هناك جملة عناصر تساعد على التغيير في القيم والسلوك في ظل العولمة

١ - نمط التربية الخاطئة والحرية المطلقة في استخدام أجهزة العولمة، طبيعة العلاقات الاجتماعية والتفاعل الأنثروبولوجي ومحددات السلوك الاجتماعي
للشخصية

٢ - افتقار لأسسيات التربية والثقافة الخاصة بقيم الحرية ولم تتعود عليها،
وربما تحول إلى فوضى ليست حرية من جهة أخرى،

٣ - النقص والتشوّه في التربية والسلوك والثقافة، المحافظة على بعض صور السلبية للثقافة العربية نحو الفخر والاعتزاز بالقبيلة والأصول القبلية والذي ما زال شاغراً ومترسخاً في داخلنا ومهما حاولنا سداده (النقص-

(Penury)

٤ - الفقر والحرمان والتخلف، وعدم وجود العدالة الاجتماعية والحرية الفكرية مما يؤدي إلى تبني أي مفاهيم وحركات جديدة تدعو إلى الحرية والعدالة ولو كانت فلسفات غربية

٥ - الانفتاح والتطور والازدهار في البيئة المحيطة، كمكون أساسي يساهم إلى حد كبير في بناء معلم الشخصية الإنسانية، وما ذهب إليه علماء التحليل النفسي،

٦ - غياب الذات عن التعبير الدقيق عن الرؤى و الهواجس، و ما يعتدل داخل النفس الإنسانية من مشاعر دائمة تحول دون الطموح الإنساني المشروع إلى الأرقى والأفضل في الحياة الاجتماعية و السياسية و المشاركة الروحية و الوجدانية مع الآخرين في سبيل البناء و تحقيق الأرقى والأمثل

٧- ويرى البعض أن عملية التعليم مسؤولة عن قدر كبير من.. التشابه الحاصل بين أبناء المجتمع الواحد... مما يجعلها أساسا هاما في وحدة المجتمع وتكامله.

أسباب انتشار الظواهر السلوكية المرفوضة

١- غياب الرقابة الاجتماعية:

ولك أن تخيل مجتمع غابت عنه الرقابة وضعف فيه القانون والسيطرة وأصبح بظاهره سلوكية مرفوضة وأهمل السيطرة عليها وافتضح أمره لجميع أفراده بمعنى أن جميع الأفراد اختفى منها الخوف والقلق المستحسن والمائع للمخالفة السلوكية وتأكدت تمام التأكيد أن كل منهم قادر على تحقيق جميع أهدافه الشخصية حسب خبرته الشخصية وتحولت الأولوية للأهداف للذاتية فسعى كل منهم لتعلم خبرات المخالفات في شتى المجالات. وبذلك ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الظواهر الاجتماعية من أخطر أعداء المجتمع الغير ظاهرة وهي أخطر وأهم من أي ظواهر اقتصادية حتى في زمن المجاعات وأخطر من الظواهر العسكرية وحتى في زمن الحروب

٢- انتشار مظاهر الجهل والتخلف: ومن أكبر مظاهر الجهل والتخلف أن يهتم مجتمع بالشؤون الاقتصادية والصناعية والزراعية والخارجية ويهم الشؤون الداخلية والسلوكية للمجتمع وخاصة الظواهر الاجتماعية حتى لو تكفل القضاء عليها والسيطرة عليها ومحاربتها تكاليف حرب على عدو حقيقي يحاول الهجوم على المجتمع لأن العدو يريد تدمير المجتمع والظواهر الاجتماعية ليس لها نهاية إلا تدمير المجتمع والفرق هو اختلاف الفترة الزمنية فقط والتي يمكن تقصيرها من قبل أي عدو حقيقي بانتهاز اللحظة المناسبة والتأكد من الضعف التام الناتج عن تفشي الظواهر الاجتماعية

٣- عدم قدرة المجتمع على المقاومة والسيطرة ويفعل ما يريد بزيادة هذه الظواهر وتطويرها وتحديثها وزرع الفتن والصراعات الداخلية وبعض الأمراض والظواهر الاجتماعية

٤- وهناك أسباب أخرى منها سرعة التأثير بأفكار العولمة لدى الشباب، وازدواجية داخل المجتمعات العربية ذاتها وازدواجية داخل الشباب ذاته: تعكسها مظاهر التأثير السريع بأفكار العولمة، وخاصة في المجتمعات التي لا تمتلك عناصر المقاومة الدينية والشعبية، ويمكن تقسيم هذه الظواهر إلى ظواهر أخلاقية، ظواهر ثقافية، ظواهر اقتصادية

مظاهر التغير في القيم في المجتمع العماني^(١):

إن افتتاح سلطنة عمان على العالم الخارجي، ودخول مئات الآلاف من العمالة الوافدة (التي تتحدر من جنسيات متعددة)، من أجل الإسهام في عمليات التعمير والتخطيط والتنمية، سواء في صورة فنيين، أم أكاديميين أم مهنيين وبحكم أن هؤلاء ينحدرون من ثقافات مختلفة، لا بد وأن يكون لهم تأثير مباشر أو غير مباشر على مكونات الثقافة الوطنية وأنماط الخصائص الاجتماعية. ويتبادر ذلك بوضوح في ظهور الكثير من القيم والأفكار والأساليب жизнوية الوافدة، ويخشى الكثير من أفراد المجتمع العماني أن تطفى هذه على القيم والأساليب жизنوية التي تميز بها المجتمع العماني عبر العصور المختلفة.

ومن ضمن التغيير الاجتماعي الذي حصل في عمان؛ كان التغيير في القيم الاجتماعية، "وتمثل القيم موجهات للأشخاص نحو غايات أو وسائل لتحقيق الغايات، كما أنها أنماط سلوكية مفضلة. وهي تنشأ من تفاعل بين الشخصية والواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وت Epoch عن نفسها في المواقف والاتجاهات والسلوك اللفظي والفعلي نحو موضوعات معينة، وبصفة عامة تمثل القيم وسيلة غير رسمية للضبط الاجتماعي، وأداة رئيسة لتحقيق الوحدة والتماسك - هذا في حالة تجسس الجماعات، وسيادة قيم عامة مشتركة. أما في حالة اختلاف الجماعات، وتباعد السلالات تتعدد القيم ويحدث صراع قيمي داخل المجتمع الواحد"^(٢).

ويرى الدكتور محمد أحمد بيومي، أن التغير في القيم الاجتماعية، يعد من "أكثر التغيرات البنائية أهمية، ذلك التغير في المستويات الشاملة التي نطلق عليها اسم القيم، والقيم التي تعالجها هنا هي القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي. ولنقرب الفكرة في الأذهان سنقرب مثلاً يدور حول الانتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع إلى النمط التجاري والصناعي فالتحولات التي تكون في هذا الانتقال لا تحدث خلال فترة وجيزة من الزمان، بل قد تستغرق أجيالاً بأكملها"^(٣).

وقد أدى هذا التغير الاجتماعي السريع الذي تمر به السلطنة بفعل التخطيط وبرامج التنمية، وبفعل عوامل أخرى خارجية وداخلية، إلى حركة تطور في المجتمع العماني، وإلى تغير في العوامل المؤثرة في حركة المجتمع، وإلى بروز أشكال من التنوع الثقافي والاجتماعي الذي

^(١) هذه الفقرة منقولة من كتاب أثر التغير الاجتماعي على سلطنة عمان للكاتب نفسه

^(٢) نبيل محمد السمالوطى، البناء النظري لعلم الاجتماع ، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٤ ، ص ١١٩ .

^(٣) أساس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٣٢٢.

يتمحور حول شخصية المجتمع وتوجهاته، وإلى تغير في مظاهر الحياة بصورة مذهلة، وإن هذا التغير قد أوجد بعض الظواهر السلبية التي تحاول التأثير على المظاهر السلوكية والنفسية والثقافية والاجتماعية لمجتمعنا. وسوف نحاول رصد أسباب هذا التغير الاجتماعي، ومن ثم رصد المشكلات الاجتماعية والظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع والأسرة العمانية، والتي أوجدها هذا التغير.

فإذا كان المجتمع العماني في بداية عصر النهضة منفتحاً على معالم التغيير والتطور، والأخذ بظواهر الحياة الغربية الإيجابية والسلبية منها، وربما أصبحت هذه المظاهر جزءاً من ممارساته اليومية، وقد صارت الحفلات من وسائل الترفيه في المدينة، فقد أصبحت من معالم الحياة الجديدة، ولم تكن مجرد لقاء يرفرف فيه الناس عن أنفسهم، ويجدون قواهم، وإنما صارت مظهاً من مظاهر البروز الاجتماعي، والتباكي بها من قبل علية القوم، ورجالات الدولة والمجتمع، حيث أصبحوا يجتمعون في كل مكان، ومن كل الأجناس ليقضوا أوقاتاً ممتعة، ويعقدوا الصفقات الخاصة، ويزور عادات جديدة يحتفل بها الناس، مثل "حفلات أعياد الميلاد، وحفلات توقيع الصفقات، والاحتفال برأس السنة وغيرها من الحفلات المستحدثة على عادات المجتمع وتقاليده.

وفي سبيل بناء مجتمع حديث اعتمد المجتمع العماني على الاتصال واستخدام أدوات الحضارة الغربية، وتميز أدوات الحضارة الغربية بقدرها الفائقة على التغلغل في المجتمعات النامية ويرجع سبب ذلك إلى عدم قدرة المجتمعات النامية على مقاومة قدرة هذه الأدوات.

وعندما نسمى أدوات الحضارة الغربية، فإننا نجدها تتفاوت بدأة من إبرة المورفين ونهاية بالفياجرا، حيث تشمل جميع أوجه الحياة الحديثة، بدءاً من السياسيات الاقتصادية التي تمثلها سياسات السوق الحرة وقوانين منظمة الجات ونظام الحرية الفكرية وسياسات صندوق النقد الدولي، وفي نظم التسلية المتمثلة في ألعاب الآتاري والفيديو جيم وألعاب الكمبيوتر وأفلام السينما نحو رامبو وروكي والمدمر وغيرها من الأفلام الغربية، ثم الإعلام حيث استقبال البث الفضائي المباشر والصحافة الغربية الحرة والاتصال عن طريق الإنترن特 إلى نظام الاتصال بالأقمار الصناعية والوجبات السريعة مثل الهامبرجر والتاكو أو واي وكتاكو وغيرها من وجبات الأكل السريع^(١).

^(١) مقالة للباحث بعنوان، أثر الحضارة الغربية على الحياة الاجتماعية في عمان، جريدة الوطن، أبريل ٢٠٠٤.

ولقد أثار استخدام هذه الأدوات الكثير من النقاش حول استعمالها، عندما دخلت إلى المجتمع العماني المحافظ، وأثارت مجموعة من النقاشات الحادة بين مؤيد ومعارض، وانقسمت الآراء إلى فريقين متعارضين أحدهما مؤيد بدون تردد وفريق آخر معارض بدون تردد، فلقد أثار استخدام التليفزيون والفيديو نفس القدر من المعارضة وكذلك استخدام نظام استقبال القنوات الفضائية، وغيرها من أدوات الحضارة الغربية ولكن استخدام هذه الأدوات أصبح جزءاً من الحياة الاستهلاكية الحديثة، ولا يزال بعض أفراد المجتمع العماني يعتبر أن التليفزيون والتصوير وشرب الكواكولا حرام، لكنه يشاهد التلفاز وتلتقط له الصور برضائه أو دون ذلك.

ولقد اكتسبت الحياة الاجتماعية في عمان العديد من الظواهر والممارسات الاجتماعية التي استوردت من المجتمعات الغربية الحديثة والمجتمعات العربية المتقدمة، ومنها على سبيل المثال؛ ترتيبات الزواج على الطريقة الحديثة واستئجار صالات الأفراح - بعد أن كانت تتم بالطريقة التقليدية في المساجد ومجالس المناسبات - وتأجير الفرق الموسيقية، والذهاب إلى مصافي الشعر، أو الذهاب إلى المقاهي وتدخين الشيشة بالنسبة للنساء، أو أن تلتقي الفتاة بمن تحب وأن تخرج أثناء وقوعها في غرام شاب في رحلات ونزهات منفردة، بدون مرافقة أو موافقة من ذويها. مثل هذا الانفراد لم يكن ممكناً فيما قبل، إذ لم يكن الأزواج يرون بعضهم بعضاً قبل ليلة الزفاف. وبالنسبة للرجال؛ أصبح الذهاب إلى المقاهي، والسهر خارج البيت مع الأصدقاء أو استخدام الإنترنت، والدخول إلى موقع المحادثة لفترات طويلة، ومشاهدة القنوات الفضائية، من المظاهر الاجتماعية الجديدة، وأكثر هذه العادات الاجتماعية هي عادات مستحدثة وجديدة على المجتمع العماني الذي لا عهد له بها في السابق، مما أدى إلى خلخلة العلاقات الاجتماعية، وفتور العلاقات في بعض الأسر العمانية.

ومن مظاهر التحول الذي مر به المجتمع، التغيير الذي حصل في العادات والتقاليد العمانية داخل إطار المجتمع العماني، وذلك في بدايات تحولاته من مجتمع قبلي محافظ إلى مجتمع يعتقد مفاهيم المدينة، فأصبح الفرد يتأثر بالمال والسلطة والنفوذ، وربما تغيرت أخلاقيات الفرد ومفاهيمه نتيجة للثراء الطارئ أو السلطة المفاجئة والجديدة، وقد أدى هذا التغيير في نمط السلوك الاجتماعي لدى بعض شرائح المجتمع، إلى ظهور عدد من المفاهيم الاجتماعية الخاطئة، مثل الاستيلاء على أموال وحقوق الغير دون وجه حق، والتصرف بعنوانية شديدة تجاه الغير، أو استغلال النفوذ بشكل سلبي.

ولقد بدأ واضحا التغيير الكبير في العادات والتقاليد العمانية داخل إطار المجتمع العماني، فقد أصبح المجتمع يتبنى طرقاً وعادات جديدة على تقاليده وأعرافه، حيث دخلت الحياة الاجتماعية أشياء عديدة بسبب التحولات الاجتماعية المعروفة، ولعل من بين العادات الجديدة، الاحتفال بعيد الميلاد وفق التقاليد الغربية، وكذلك ما يعرف بـ "أذوبة إبريل"، وهي من العادات المستحدثة، حيث نجد أن هذه العادة الغربية قد أخذت طريقها للمجتمع العماني، ويرى يقطين أن المجتمع العماني ليس مستعداً بعد لقبول مثل هذه المظاهر الغربية، فيقول: "إن هذين الحدثين الجديدين - الاحتفال بعيد الميلاد، وأذوبة إبريل - لا يخانقان سوى التعasse والشقاء، وأن المجتمع ليس مستعداً، ولا مؤهلاً لاستقبال الجديد والطارئ من العلاقات، لكن هناك صوراً مختلفة للعلاقة مع هذه الحداثة في بعض جوانبها، حيث نجدها تتأرجح بين الرفض والقبول" ^(١).

ومن مظاهر التأثر بالمارسات الغربية الخاطئة في سلوك المدينة الجديدة؛ تعاطي المواد الكحولية والمدرات، وانتشار الأمراض الحديثة وأثرها على المجتمع، مثل الإصابة بمرض الإيدز. ومع أن تعاطي المدرات غير منتشر بكثرة في المجتمع العماني، ولكنه يعتبر ظاهرة عالمية وجديدة على المجتمعات في الخليج.

ولقد ظهرت ملامح الصراع الحضاري بين قيم المجتمع المحافظ والقيم الغربية المستحدثة، التي جاءت بها حركة التغيرات الجديدة التي أصابت المجتمع، والتي انتشرت من خلال أدوات الحضارة الغربية في تلك الفترة، وقد رفض المجتمع العديد من الممارسات الغربية، ولهذا فإننا نجد الكثير من مظاهر الرفض تتجلى خلال رفض المواطن العماني لكثير من هذه المفاهيم، وما يمكن ملاحظته على مظاهر هذا الصراع أنه في بداية افتتاح المجتمع كانت قيم الصراع تتفاوت بين قيم الحضارة الغربية وبين قيم المجتمع المحافظة بين أفراد المجتمع أنفسهم، ثم تطور في الفترة التالية إلى صراع داخل المجتمع نفسه بين أفراده وقيم المدينة الجديدة، وكان قيم الحداثة قد تحولت إلى قيم المدينة ذاتها. وفي هذا الإطار يمكن تقسيم رؤية أفراد المجتمع حيال التغير الاجتماعي والصراع الحضاري الذي مر به المجتمع العماني إلى قسمين متقاوين: قسم يقاوم مظاهر هذا التغير وهذه المفاهيم والممارسات، ويرى فيها شرًّا لا بد منه، ويقصد من حالات الرفض بأفضل طريقة ممكنة، والقسم الآخر وهم الجيل الأكثر حداً، وهؤلاء يرون أن وجود هذه القيم داخل المجتمع شيء بديهي، وهم لا يرون أن هذا الصراع

^(١) سعيد يقطين، الأصوات السردية في القصة القصيرة بعمان، حصاد المنتدى الأدبي لسنة ١٩٩١، ص ١٣٠.

القيمي أو الأخلاقي يمكن أن يكون مدمراً للمجتمع، بل أنهم يتصورون أن مجتمع المدينة قد تشبّع بهذه الأفكار والقيم، حتى أصبحت جزءاً من تركيبته الاجتماعية^(٢).

ومن الدراسات الميدانية التي تطرقـت إلى رصد القيم في المجتمع العماني، دراسة قام بها نجيب الفونس خرام (١٩٩٠م) بعنوان "قيم الشباب العماني" وهذه الدراسة تعتبر الأولى من نوعها التي تنتـرـق إلى اختبار مدى التجانس والتـماـسـكـ في نـسـقـ الـقـيمـ دـاخـلـ المـجـتمـعـ العـمـانـيـ وـخـاصـةـ فـئـةـ الشـابـ. وقد بلـغـ عـدـدـ أـفـرـادـ عـيـنةـ الـدـرـاسـةـ (١٢٠) طـالـبـاـ وـطـالـبـةـ منـ جـامـعـةـ السـلـاطـانـ قـابـوسـ،ـ مـنـهـمـ (٥٢)ـ مـنـ الـذـكـورـ وـ(٧٢)ـ مـنـ الإـلـاثـ،ـ بـمـتوـسـطـ عـمـرـ قـدـرهـ ١٩٢٢ـ سـنـةـ،ـ وـيـمـثـلـونـ خـمـسـ مـنـاطـقـ مـسـقـطـ،ـ وـمـنـطـقـةـ الدـاخـلـيـةـ،ـ وـالـشـرـقـيـةـ وـالـظـاهـرـةـ وـالـبـاطـنـةـ)ـ وـمـنـ

نتائج الدراسة ما يلي:

١ - هناك فروق بين المناطق في درجة القيم، وخاصة بين منطقة الداخلية من ناحية، وكل من محافظة مسقط ومنطقة الباطنة من ناحية أخرى، ويعزو الباحث هذه الفروق إلى أن الأفراد في هاتين المنطقتين أكثر اهتماماً وميلاً للتعامل مع الوافدين، ويرجع ذلك إلى وجود فرص أكبر لاحتـكـاكـ الـاجـتمـاعـيـ فـيـهـمـاـ،ـ إـضـافـةـ إـلـىـ كـثـافـةـ السـكـانـ،ـ وـتـعـدـ الأـصـوـلـ العـرـقـيـةـ لـلـعـمـانـيـنـ أـنـفـسـهـمـ.ـ بيـنـماـ يـخـافـ ذـلـكـ عـنـ الدـاخـلـيـةـ،ـ حـيـثـ يـقـبـ عـلـىـ التـجـمـعـاتـ السـكـانـيـةـ فـيـهـاـ النـظـامـ القـبـليـ التـقـلـيدـيـ الـذـيـ يـمـيلـ إـلـىـ الـمـحـافـظـةـ وـالـتـماـسـكـ الـاجـتمـاعـيـ الشـدـيدـ.

٢ - هناك اختلاف في القيم السائدة لدى الذكور والإثاث من أفراد عينة الدراسة، فقد اتضـحـ تـفـوقـ الإـلـاثـ عـلـىـ الذـكـورـ فـيـ الـقـيمـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـدـينـيـةـ،ـ وـقـدـ جـاءـتـ الـفـروـقـ فـيـ صـالـحـ الذـكـورـ فـيـ الـقـيمـ الـنظـرـيـةـ وـالـاقـتـصـاديـةـ وـالـسـيـاسـةـ.ـ أـيـ أنـ الذـكـورـ هـمـ أـكـثـرـ اـهـتـمـاماـ وـمـيـلـاـ لـاـكـتـشـافـ الـحـقـيقـةـ وـالـسـعـيـ نـحـوـ الـعـرـفـ،ـ وـهـمـ أـكـثـرـ اـهـتـمـاماـ إـلـىـ مـاـ هـوـ نـافـعـ وـيـمـيلـونـ أـكـثـرـ لـلـقـوـةـ وـالـسـعـيـ نـحـوـ السـيـطـرـةـ وـالـتـحـكـمـ.

٣ - إن نـسـقـ الـقـيمـ فـيـ مـحـافـظـةـ مـسـقـطـ أـقـلـ تـجـانـساـ،ـ مـقـارـنـةـ بـمـنـطـقـةـ الدـاخـلـيـةـ.ـ وـيـرـجـعـ الـبـاحـثـ ذـلـكـ إـلـىـ أـنـ مـنـطـقـةـ الدـاخـلـيـةـ أـكـثـرـ الـمـنـاطـقـ تمـثـيلاـ لـمـجـتمـعـ الـبـادـيـةـ وـالـرـيفـ.ـ أـمـاـ مـحـافـظـةـ مـسـقـطـ،ـ فـهـيـ أـكـثـرـ الـمـنـاطـقـ تمـثـيلاـ لـمـجـتمـعـ الـمـدـنـ.ـ وـعـادـةـ إـنـ مـجـتمـعـ الـبـادـيـةـ وـالـرـيفـ أـكـثـرـ مـحـافـظـةـ عـلـىـ التـقـالـيدـ وـالـعـادـاتـ،ـ (ـبـعـضـ النـظـرـ عـنـ التـغـيـرـاتـ فـيـ أـنـماـطـ الـثـقـافـةـ الـمـادـيـةـ)،ـ وـأـقـلـ تـأـثـراـ بـالـتـيـارـاتـ الـوـافـدـةـ الـتـيـ أـثـرـتـ تـأـثـيرـاـ وـاضـحاـ فـيـ أـهـالـيـ الـمـدـنـ.ـ وـهـذـاـ

^(٢) الموسوي، شير شرف ، القصة القصيرة في سلطنة عمان ، وزارة التراث والثقافة ، مسقط ، ٢٠٠٦ ، ص

يفسر لنا التمايز بالنسبة لمنطقة الداخلية عن بقية المناطق الأخرى، وخاصة محافظة مسقط ومنطقة الباطنة^(١).

٤- نستخلص من هذه الدراسة أن هناك تغيرات بدأت تظهر في قيم الشباب العماني، ولكنها بدرجات متفاوتة، وتبين لنا بوضوح في المناطق التي تواجهه تغيرات حادة، خاصة عن مواجهة مظاهر ثقافية وسلوكية مختلفة، وتخرج عن النمط المألوف. وهذا ينطبق على محافظة مسقط ومنطقة الباطنة. أما الداخلية فلها ذاتية خاصة بها. أضف إلى ذلك رسوخ القيم الدينية التي تحكم في سلوك الأفراد صغراً وكباراً. لكنه من المتوقع، ونتيجة للتوجه الاقتصادي والسياحي، وتطور الكثير من الخدمات فيها، أن تجذب هذه المنطقة وغيرها من المناطق أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة إليها، وعليه يمكن التنبؤ بأن تبرز بعض العلامات الدخيلة والمشاكل الاجتماعية والتغيرات الثقافية على المدى البعيد^(٢).

ومنظومة القيم تتكون في المجتمع العماني من قيم أساسية تمثل في الدين - الأخلاق - العادات والتقاليد

ومن بين العناصر الثقافية التي تبدو أكثر عمومية هي العادات، وهي تكرار عملية معينة، أو النشاط "اللاشعوري" واللاوعي لعملية ما، والناتج عن تكرار فعل حتى لو كان فعلاً اجتماعياً، والعادات تكون فردية، تكون وتمارس في حالات العزلة عن المجتمع، فيقاد الإنسان يكون مجموع عادات تمثي على الأرض، بل إن قيمته تعتمد في بعض الأحيان على عاداته. وأما العادة الجماعية فهي مجموعة من الأفعال والأعمال وألوان السلوك التي تنشأ في قلب الجماعة بصفة تلقائية لتحقيق أغراض تتعلق بمظاهر سلوكها وأوضاعها، وتمثل ضرورة اجتماعية تستمد قوتها من هذه الضرورة.

وتعرف التقاليد على أنها مجموعة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة أو طائفة محلية محدودة النطاق، وهي تنشأ عن الرضا والاتفاق الجمعي على إجراءات وأوضاع معينة خاصة بالمجتمع الذي تنشأ فيه، والتقاليد ما هو إلا عادة فقد مضمونها ولم يعد من الممكن أحياناً التعرف على معناها الأصلي، وتغيير التقاليد يحتاج عادة إلى كسر في النظام السياسي - الاقتصادي القائم. ولا يوجد الكثير من التغيرات التي طالت نظام التقاليد والعادات في عمان،

^(١) نجيب الفونس خرام، قيم الشباب العماني - دراسة تحليلية ، مكتبة الإنجليز المصرية، ١٩٩٠، ص ٥.

^(٢) عيسان ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

الافتراضات والعادات نظم اجتماعية موجودة في التراث الشعبي من القدم، ولقد حافظ العمانيون عليها وألازالت تتواجد في أكثر manus بات الاجتماعية ولدراسة تغير القيم والسلوكيات في المجتمع العماني فلما بأجراء رصد لهذه القيم من خلال المنتديات والمقالات التي ترصد تغير القيم:

يعاني المجتمع من انتشار القيم الخاطئة والسلوكيات الخاطئة مثل التناقض بين العادات والتقاليد وهي تمثل الشعبيّة وبين قيم الحياة الحديثة

ومن بعض هذه المظاهر التي تأثر المجتمع العماني بأفكار بالعلوم الحرية الزائدة في تقليد الغرب بلا حدود والتحرر من القيم أو الالتزام بتقالييد القبيلة والمجتمع ويتصور البعض أنها قيم بالية لا تمثل الفكر الحديث وهناك أخطاء في تبني مفاهيم العولمة والمدينة الحديثة وخاصة في تبني المفاهيم الخاطئة التي أتت بها العولمة نحو سوء استخدام الانترنت - انتشار الملابس الغربية - الاهتمام بالكماليات (الموبايلات - السيارات) الفضائيات -

الناتج بين قيم الحياة الحديثة وبين التعاليم الدينية والتقاليد واضح في أفكار بعض الشباب من حيث انتشار الملابس الغربية على الملابس العمانية والاهتمام بالكماليات (الموبایلات) -

وقد أصيّبت بعض القيم القديمة بعض التغيير مثل قيمة الدراسة وقيمة العلم والنجاح وقيمة العمل وقيمة الزواج وقيمة الأسرة كما ذكرنا سابقاً ويتمثل هذا التغيير تغيير في القيم المجتمعية وفي تغيير القطاعات لدى الشباب العماني وما يلاحظ أن هناك لدى الشباب والمجتمع العماني قيم ثابتة وأخرى متغيرة فبالنسبة للقيم الدينية والاجتماعية كالعادات والتقاليد تبقى ثابتة ولكن القيم الجديدة أو المستحدثة يصيّبها التغيير في كل فترة

، ولمجتمع العماني يجع بالشباب والرجال المبدعين وبالناس المبدعين ولكن هناك عدد من الشباب والبنات الذين لديهم بعض التصرفات التي قد تتعكس على واقع المجتمع سلبا، وهو المجتمع العماني مثله مثل أي مجتمع عربي يجع بالظواهر الإيجابية لكن فيه عدد من

المظاهر السلبية. وهنا نعرض بعض المظاهر السلبية فالمجتمع العماني المعاصر بعد قيام النهضة وبعد حصول العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتي أثرت على روح وواقع المجتمع العماني.

- ١- انتشار قيم السيطرة في البيت والعمل وذلك من قبل فئة محدودة من الشباب
- ٢- الافتخار والاعتزاز القبلي: بعض القبائل لا ترضى بأن تتزوج خارج القبيلة على أساس أن دم القبيلة أدقى من القبائل الأخرى، تمجيد القبيلة والشرف (الأصل أو شرف المحتد - Gentry) على القبيلة أو الطائفية - Sectarianism أو على ما يسمى بـ (Quota) أو على مدى خدمتنا للنظام السياسي الحاكم (السلطة) لتنال رضاه ومكافأته لنا فلا يهمنا المؤهل ولا الكفاءة ولا التخصص ولا الثقافة، المهم أن ندرج بأي شكل كان وبأي ثمن (وهذا حقيقي) حتى لو بعنا شرفنا وكرامتنا وربما عرضنا أو حتى وهذا يولد بعض صور العصبية القبلية بين فئات بعض المجتمع ويولد نوع من التقاوالت القبلي
- ٣- كما يوجد في المجتمع العماني بعض التفرقة القبلية: المجتمع العماني هذا بدوي هذا حضري، المجتمع العماني لا يعاني من تفرقة في الأصول والمعانوي ولكن في بعض فئات المجتمع وخاصة في أمور الزواج والنسب
- ٤- الاهتمام بالمظاهرية، ومن أهم مظاهر التطور الاجتماعي والذي سببته العولمة الاهتمام بالمظاهر الخادعة شباب يغالي في اللبس لكنه يعني من فراغ في النفس.. السيارات الفاخرة والبحث عن المتعة العابرة والعلاقات العاطفية. نحو اقتناء السيارات الفارهة والسرعة واقتناء الأدوات والأثاث المنزلي ببذخ شديد دون الحاجة الفعلية لتلك الأدوات وخاصة ذات التقنية العالية مثل التاييفزيونات والفضائيات ووسائل الاتصال الحديثة نحو الهواتف الذكية واللأب توب وهذا كله راجع لتقليد الغرب وحب الظهور بالمظاهر الخادعة

٥- انتشار الواسطة في المجتمع فلا تنفع أحياناً لإنجاز أعمالك إلا الواسطة نحو القبيلة والأسرة أو الطائفية والشلالية أو المحسوبية وأحياناً يعتمد المجتمع على بعض الصور السلبية في أدائه الاجتماعي مثل الشلالية والواسطة، والثروة والجاه وشراء

المناصب -

٦- الاتكالية التكاسل والاعتماد على الأجنبي وذلك بسبب الاعتماد على الوافد الأجنبي في القيام بكل الأعمال من جهة، وانعدام الكفاءة الاجتماعية من جهة أخرى، حيث يدعمها زخم كبير من العادات السلبية والهيل والكسل العقلي والجسدي في محاولات متكررة لتجسيد أحلام اليقظة،

٧- انتشار العلاقات العاطفية والعلاقات خارج إطار العلاقات الزوجية حسب الطريقة الغربية

٨- انغلاق الناس على بعضهم البعض وتقلص الزيارات فيما بينهم لأسباب متعلقة بالجانب الاجتماعي فالجار لا يعرف جاره وهذه أحدى مساوى المدينة الحديثة في تهادى الروابط العائلية والاجتماعية

٩- انتشار بعض القيم الداخلية: مثل تدخين الشيشة - التدخين وشرب الخمور - وتعاطي المخدرات وكل هذه من تأثيرات العولمة ومضارها السلبية فالمجتمع

ولكن هناك الكثير من القيم الإيجابية ومن بعض صور القيم الإيجابية:

١- المحافظة على الأخلاق والقيم الوطنية بين مختلف أفراد الشعب العماني

٢- التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع العماني والالتزام بالقيم الدينية والمبادئ والقيم الأخلاقية

٣- المحافظة على القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية

الفصل الثالث

قضايا المجتمع العماني في ظل العولمة

أولاً القضايا الاجتماعية

قضية الباحثين عن عمل

تعد قضية البطالة أو ظاهرة الباحثين عن عمل ظاهرة حديثة على المجتمع العماني وأفرزتها حركة العولمة وعززها العصر التقني والمعلوماتي أو ما يسمى على الحالتين بالتحديث عموماً وبتحديث الاقتصاد بوجه خاص. فالبطالة بمعناها الحديث وبشكلها المعاصر لم تكن معروفة في المجتمعات الرعوية والزراعية، وكان عمل الإنسان يدور مع دورة الأرض اليومية والفصلية والسنوية حول الأرض ويعكسها.

إذا فكملنا الكلمة البطالة كما تستعمل اليوم في الاصطلاح تغدو تعطل أو عدم تشغيل أحد عناصر الإنتاج، ولكنه يستعمل أكثر ما يستعمل للدلالة على تعطل الأيدي العاملة عن العمل. وهناك تعريف آخر يصف البطالة بأنها التعرف على مدى التباين الظاهر بين كمية العمل، (عرض العمل) والطلب الواقع على تلك الكمية في سوق معينة للعمل في وقت معين.

أما بعض المعاجم الاجتماعية فإنها تعرف البطالة على أنها ظاهرة اجتماعية تعبّر عن العمالة الناقصة، وتتجسد في التفاوت بين سوق العمل وسوق الإنتاج. تقوم هذه الظاهرة على كون شريحة من السكان القادرين على العمل، لا تجد عملاً لها، بسبب زيادة عرض الأيدي العاملة بحكم ازدياد عدد السكان بوتيرة أعلى من وتيرة نمو الطلب على الأيدي العاملة والمهارات والكفاءات.

وقد اتفق على تسميتها في سلطنة عمان ظاهرة الباحثين عن عمل بناء على توجيهات السلطان قابوس ونحن عندما نستعمل أحد المصطلحين فإننا نشير لظاهرة نفسها

قضية الباحثين عن عمل في سلطنة عمان

تبرز سلطنة عمان والتي على الرغم من كونها دولة خليجية نامية كمثال لزيادة الباحثين عن عمل وانتشار هذه الظاهرة نتيجة لسياسات التخطيطية والتشغيلية المتبعة وكثرة وجود الأجانب والوافدين، ونتيجة للزيادة السكانية وزيادة في مخرجات الثانوية والتعليم العالي. وقد تجاوز عدد العاطلين عن العمل بها مائة وستين ألف مواطن، بينما يبلغ عدد الأجانب مليون ومائتين ألف وافد حسب تصريح وزير القوى العمالة مؤخراً وهو ما يعكس حجم البطالة وحجم العمالة الوافدة بحيث لا تجد أي تناسب حقيقي بين العمالة الأجنبية وبين العمالة الوطنية ، أن مشكلة البطالة أو ظاهرة الباحثين عن عمل من الظواهر التي يعاني منها العالم بشكل عام ودول مجلس التعاون بشكل خاص حيث تكثر العمالة الوافدة وتتقاض العمالة الوطنية ولا تجد لها أي وظائف مناسبة

إن ظاهرة الباحثين عن عمل تشير إلى قضية الأيدي العاملة الوافدة بدول المجلس والآخذه في الزيادة أصبحت لها تداعيات وتأثيرات سلبية عديدة في توفير فرص عمل للمواطنين وكذلك تأثير على المستوى الاقتصادي فلا يخفى على أحد التأثير في تقليل فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص وبالتالي تزايد نسبة الباحثين عن عمل.

كما لا يخفى علينا التأثير في تقليل فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص وبالتالي تزايد نسبة الباحثين على عمل وكذلك التأثير السلبي لتحولات المالية للخارج، الأمر الذي يستدعي اتخاذ قرارات استثنائية من حيث تصريح تنمية الموارد البشرية وغيرها من الاجراءات التي اتخذوها للحد من هذه الظاهرة..توصلت لمسببات عديدة لهذه المشكلة ولكن المسببات الأكثر اثر على هذه الظاهرة هي المسببات الأكثر انتشاراً في الوقت الراهن مثل أزمة المالية التي دعت إلى إغلاق العديد من المؤسسات والشركات مما زاد عدد الباحثين عن عمل في البلاد...

ذلك استنتجت إن جهود السلطنة للتقليل من مشكلة البطالة كبير وواضح بصورة جيدة وذلك من خلال إنشاء المشاريع الضخمة الواسعة التي تؤدي إلى توفير فرص العمل وذلك واضح من خلال الجهد الذي تحققها السلطنة مثل الاهتمام بالسياحة وأقامه المشاريع وعملية التعمين التي تتبعها السلطنة في الوقت الحالي.....

وفي آخر إحصائية لعدد الباحثين عن عمل كال التالي نقلًا عن جريدة عمان الرسمية

* اعتمدنا في كل الأرقام الوراءة في هذا الكتاب على الأرقام الوراءة في وسائل الإعلام الرسمية مثل جريدة مان

مئة وثلاثة وخمسون ألف باحث عن عمل بالسلطنة^٣

الباطنة تتصدر أكبر نسبة تليها ظفار ثم مسقط

(١٥٣)، أعلنت الهيئة العامة لسجل القوى العاملة أمس عدد الباحثين عن عمل في السلطنة بلغ

(٣٢٦) مواطناً ومواطنة، منهم (٥٥.١٦٤) ذكور يشكلون نسبة (%)٣٦

و(٩٨.١٦٢) إثاث يشكلن نسبة (%)٦٤

وأعلنت الهيئة في مؤتمر صحفي أمس أنها تمكنت من إنجاز مشروع حصر الباحثين عن عمل وفقاً للفترة الزمنية المحددة بثلاثين يوماً، بتضافر جهود كافة الجهات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة إلى جانب المجتمع بكافة شرائحه.

وجاءت محافظة شمال الباطنة الأولى في قائمة الترتيب بالنسبة لأعداد الباحثين، وجاءت كل من محافظتي إظفار ومسقط في المركزين الثاني والثالث على التوالي. وتركزت معظم الأعداد في الفئة العمرية (١٨-٢٩)، حيث مثلت هذه الفئة ما نسبته (%)٧٧ من إجمالي الباحثين عن عمل. وشكل حملة شهادة диплом العام (الثانوية العامة فما دون) نسبة (%)٨٨.

وكشفت بيانات الحصر أن أكثر من (١١) ألفاً من إجمالي أكثر (١٨) ألفاً من الباحثين عن عمل من حملة диплом الجامعي فأعلى هم من أصحاب التخصصات ذات الطبيعة الإنسانية والنظرية والتربوية وإدارة الأعمال، بنسبة تزيد عن (%)٦٠. شكلت الولايات الست الأولى الأعلى بالنسبة لأعداد الباحثين عن عمل (بالترتيب التنازلي: صلالة وصحار والسوقي وعبري والسيب) نسبة (%)٣٣ من العدد الإجمالي للباحثين عن عمل.

وبلغ عدد الباحثين عن عمل ممن سجلوا لأول مرة (لم تكن بيانتهم مسجلة بقاعدة بيانات الهيئة كباحثين عن عمل في السابق) (١٩٠٥٠٠)، منهم (%)٦٣ إثاث، و(٢٨١٥) منهم تجاوزت أعمارهم (٣٠) عاماً، منهم (٣٧٧) حاصلين على مؤهلات أعلى من диплом العام. وطمأن رئيس هيئة سجل القوى العاملة الباحثين عن عمل بأنه تنفيذاً للخطة الوطنية سيتم خلال العام المقبل استيعاب ٥٦ ألف باحث عن عمل، مشدداً على أن الاختيار يعتمد على المهارة والكفاءة، وأن عمليات التوظيف مستمرة، وأن القطاع الخاص يعمل على ذلك. وأضاف الدكتور

^٣ هذه الأرقام منقولة عن آخر احصائية صادرة عن الهيئة العامة لسجل القوى العاملة والتي سترتفع بلا شك م شهر يونيو لأنه سوف يتخرج من الثانوية العامة حوالي أربعين ألف طالب ومن الجامعة والكليات حوالي عشرة الآف متخرج سينضمون إلى قائلة الباحثين عن عمل

يونس الأخرمي الرئيس التنفيذي للهيئة بأن هناك لجاناً مشتركة بين الهيئة والجهات المعنية لتحديد احتياجات القطاع الخاص من الوظائف وترشيح الباحثين لها، إضافة إلى الوظائف المعلن عنها في القطاع الحكومي. وقال الأخرمي: انه يتمنى على الباحثين أن يعلموا بأن فرص العمل متوفرة في القطاع الخاص وأن على الباحث أن يطور نفسه وأن يرتقي بمهاراته للحصول على العمل.

من جانبه قال سعادة خليل الخنجي رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان إن القطاع الخاص متواقف بالمستقبل وأن الاستثمارات المقبلة في السلطنة سوف تحتاج إلى أعداد أكبر من هذا العدد، مشيراً إلى أن الدراسات توضح أن السوق سيحتاج خلال ٢٠ سنة المقبلة إلى نصف مليون وظيفة للعمانيين غير الوظائف التي سيشغلها الوافدون. وقالت الهيئة في بيان لها انه ومنذ صدور التوجيهات السامية لموالانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بتنفيذ الخطة الوطنية لاستيعاب الباحثين عن عمل من المواطنين والمواطنات في القطاعين الحكومي والخاص يوم ١٦ أغسطس الماضي باشرت الهيئة العامة لسجل القوى العاملة بتنفيذ ما أوكل إليها من مسؤولية الإشراف على إنشاء لجان لمدة مؤقتة في كل ولاية من الولايات السلطانية تختص باستكمال وتحديث بيانات الباحثين عن عمل في تلك الولايات.

وقدت في هذا الصدد التنسيق مع مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية للمشروع في تنفيذ مشروع حصر الباحثين عن عمل من خلال اللجان المؤقتة بالولايات. وقامت بتجهيز وفتح (٨٩) مركزاً للحصر في كافة الولايات السلطانية توزعت بين مركز إلى ثلاثة مراكز في الولاية الواحدة وفقاً للكثافة السكانية والمعطيات الجغرافية والاجتماعية في تلك الولايات. وبدأ مشروع الحصر يوم ٤ سبتمبر الماضي وفقاً لجدول وبرنامج زمني محدد روعي فيه عملية التسهيل على المواطن وتفادي الانتظار خلال أيام الحصر حيث تم تقسيم فترة الحصر وفقاً للمؤهلات الدراسية وأعداد المسجلين فيها كباحثين عن عمل في قاعدة بيانات الهيئة العامة للسجل قبل مشروع الحصر. وخصص التصنيف الأكبر من أيام الحصر للباحثين عن عمل من يحملون مؤهلات الدبلوم العام (وما يعادله) فما دون.

معالجات السلطنة لقضية البطالة:

إزاء هذا الواقع اتخذت السلطات العُمانية سلسلة إجراءاتٍ لإيجاد المزيد من فرص عمل للشباب العماني خاصة خريجي الثانوية العامة، إذ أنشأت وزارة القوى العاملة وصممت عدداً من

البرامج برنامج (سند) التدريبي فضلاً عن طرحها مفهوم توطين الوظائف، فإلى أي مدى نجحت السلطنة في خططها، في بيان وزيرقوى العاملة أمام مجلس الشورى أوضح الوزير عن عدد من الخطط والبرامج التي تقوم بها الوزارة لتقليل الفجوة بين العدد المسجل للباحثين عن عمل وعن أعداد الوافدين الأجانب والذين يفوق عددهم المليون، وقد تعرض الوزير لأربعة محاور أساسية تتعلق بسياسات الوزارة مثمناً التوجيهات مزيداً من فرص العمل والتشغيل للعمانيين والعمل على الحد من القوى العاملة الوافدة في حدود النسب المسموح بها.. خلال المناقشات أكد البكري على أن نتائج ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستحدث فرقاً نوعياً عندما تدخل حيز التنفيذ بما يحقق مصلحة المواطن كما أن صندوق الرفد سيسهل كثيراً ويدعم من دور برنامج سند ومشاريعه وأكّد البكري أن هناك حاجة ملحة لمراجعة نسب التعمين في بعض المؤسسات بعد أن وصلت إلى حد مبالغ فيه وتحولت إلى تجارة مستترة مشيراً إلى أن هناك تنسيقاً على أعلى مستوى مع شرطة عمان السلطانية ووزارة التجارة والصناعة لوضع حد للتجارة المستترة والاتجار في السجلات التجارية كما أكّد البكري خلال المناقشات والأسئلة أن الخبراء والأكاديميين التابعين لوزارته وفي الكليات التقنية من الأجانب سوف يتم إحلالهم بعمانيين ولكن وفق آليات مدرورة وبعد الاتهاء من إعداد كوادر وطنية وأكاديميين عمانيين من خلال التأهيل والابتعاث بالخارج وطلب من الأعضاء عدم المطالبة بإعادة النظر في تعمين بعض المهن لأن ذلك سيتعارض مع التوجيهات السامية لحضره صاحب الدلالة وسياسة الوزارة بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن، ورفض الوزير تخفيض الرسوم والضرائب التي تضخ في برامج التدريب والتأهيل وقال أن هناك تنسيقاً مع البنك المركزي وبعد موافقة الحكومة على وضع آلية لمراقبة تحويلات الوافدين للخارج والتي تفوق أحياناً رواتبهم.

وقال أن البيانات توضح بأن خطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) قدرت عدد الداخلين الجدد من القوى العاملة الوطنية إلى سوق العمل بـ (١٧٨.٠٠٠) مواطن ومواطنة ، وقدرت حجم الطلب بـ (٢١٤.٠٠٠) فرصة عمل جديدة. وأضاف أنه ازدادت تبعاً لذلك أعداد القوى العاملة الوطنية بأجر في القطاع الخاص من (٩٨.٥٣٧) مواطن ومواطنة بداية عام ٢٠٠٦م إلى (٢٠٧.٠٠٩) مواطنين ومواطنات نهاية عام ٢٠١٠م مشيراً إلى أن خطة التنمية الخمسية الحالية (٢٠١١-٢٠١٥) فإن تقديراتها أشارت إلى أنَّ عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل سيبلغ حوالي (١٣٨.٢٩٠) مواطناً ومواطنة وبأن فرص العمل الجديدة التي سيتم

توفيرها في القطاعين الخاص والعام تتراوح ما بين (200.000 - 275.000) فرصة عمل. وذكر وزير القوى العاملة أن البيانات تشير إلى أن عدد فرص العمل الجديدة بأجر التي تم توفيرها بالقطاع الخاص منذ بداية عام ٢٠١١م وحتى نهاية أغسطس ٢٠١٢م بلغ (٢٦٦.٦٠٤) فرصة عمل، تم شغل (١٠٢.٨١٢) فرصة عمل منها بقوى عاملة وطنية في حين أنه بالمقابل ترك العمل منهم (٩٤.٣٧٣) مواطناً ومواطنة وبقي على رأس العمل من تم تعينهم خلال ذات الفترة (٨٠.٤٣٩) مواطناً ومواطنة.

ظاهرة الاستقالة

وقال وزير القوى العاملة أن المحور الثاني حول معدلات دوران العمل للقوى العاملة الوطنية في سوق العمل بالقطاع الخاص والخطط والسياسات للحد منها موضحاً أن حركة تشغيل القوى العاملة الوطنية بالقطاع الخاص تتأثر بظاهرة الاستقالة، أو إنهاء الخدمة بالفصل أو التسريح من العمل، الأمر الذي يؤثر في ارتفاع معدل دوران العمل للعاملين العمانيين بالشركات والمنشآت مع ما تعيشه هذه الظاهرة من جوانب إيجابية تخدم تطلعات العاملين بتحسين أوضاعهم وأخرى غير إيجابية بما تعيشه من تحديات للتشغيل والتعدين في القطاع الخاص ومن هدر للجهود التي تبذلها الحكومة لتوفير فرص العمل للمواطنين. وأوضح أنه ولمعرفة حجم هذه الظاهرة فإن البيانات تشير إلى أن الفترة من عام ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١١م شهدت (٤١٠.٧٩٦) حالة تعيين لمواطني العمل في القطاع الخاص وشهدت بالمقابل (٢٠٥.٢٨٤) حالة استقالة وفصل من العمل في هذا القطاع أي بنسبة مقدارها نحو (٥٥٪) من العدد الإجمالي لحالات التعيين التي تمت في تلك الفترة، مشيراً إلى أن عام ٢٠١٢م شهد توافصلاً حالات الاستقالة من القطاع الخاص بسبب الرغبة في الانتقال للعمل بالقطاع العام.

وذكر معاليه أن نتائج الدراسات التي أعدتها الوزارة بالتعاون مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والجهات ذات الاختصاص أشارت إلى أن الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة ترجع إلى ضعف مستوى الأجور وفرص الترقى الوظيفي وصعوبة التكيف في بيئه العمل إلى جانب صعوبة استخدام القوى العاملة الوطنية للغة الإنجليزية التي تعتبر لغة الأعمال في منشآت القطاع الخاص. مؤكداً أن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة شملت تعديل قانون العمل لتحسين المزايا الوظيفية للعاملين بالقطاع الخاص وذلك بالتنسيق مع طرف الإنتاج غرفة تجارة وصناعة عمان والاتحاد العام لعمال السلطنة وتطوير آليات تفتيش العمل بتكييف الرقابة على منشآت القطاع الخاص للتأكد من التزامها بأحكام قانون العمل واللوائح

المنظمة له.

وأضاف: أن الإجراءات شملت تكثيف حملات التوعية والتثقيف بالعمل وأهمية الاستقرار فيه لاكتساب المهارات والخبرات وتحسين أوضاع أصحاب المعاشات الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية بمنحهم مكافأة نهاية خدمة ورفع الحد الأدنى لمعاشاتهم وتشكيل فريق عمل من أطراف إنتاج ثلاثة (الحكومة - أصحاب الأعمال - العمال) لوضع شروط مرجعية بهدف تكليف بيت خبرة عالمي لتحديث قانون العمل وتكتيف منظمة العمل الدولية بإجراء دراسة لتقييم المركز المالي للتأمينات الاجتماعية والنظر في تقديم بعض المزايا التأمينية للمستفيدين منه وما يصاحبها من التزامات مالية إضافية.

الوضع الحالي للتشغيل

وتناول الوزير في المحور الثالث من البيان الوضع الحالي للتشغيل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والاحتياجات المستقبلية لتشجيع التشغيل الذاتي للمواطنين الباحثين عن عمل. وأوضح أن هذا المحور من جانبين الجانب الأول ويتمثل في الدور الهام لبرنامج سند حيث تشير البيانات إلى تمكنه منذ إنشائه عام ٢٠٠١م وحتى نهاية عام ٢٠١٢م من توفير التأهيل والتدريب وفرص التشغيل الذاتي لعدد (٤٥٠٤٧) مواطناً ومواطنة وذلك بتوفير التأهيل والتدريب لعدد (١٦٠٤٣٠) مواطناً ومواطنة في مجال المبادرات الفردية لإشاء الأعمال الحرة وتوفير (٢٨.٦١٧) فرصة عمل حر للمواطنين بالولايات وفي مختلف المحافظات. وقال معاليه أنه تم في العام المنصرم رفع سقف القروض للمشروعات الفردية والجماعية لتصل إلى (٥٠٠٠٠) ريال عماني، وفتح المجال لتمويل مشاريع صغيرة ومتعددة لفائدة المتقاعدين أصحاب المهارات المهنية لتشجيع اندماجهم في سوق العمل كعاملين لحسابهم الخاص أما الجانب الثاني من نفس المحور فقد تناول وضع التشغيل بالمنشآت المسجلة بالدرجات الثانية والثالثة والرابعة وهي ما تسمى بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تطورت التي تطورت أعدادها والعاملين فيها خلال الفترة منذ نهاية عام ٢٠٠٥م وحتى أغسطس ٢٠١٢م على النحو الآتي وهي زيادة عدد المنشآت من (99) منشأة إلى (١٠٩.٦٦١) منشأة، بزيادة صافية بلغت (٤٥.٧٦٢) منشأة جديدة وبمتوسط (٦.٨٦٤) منشأة سنوياً وزيادة عدد القوى العاملة بأجر بهذه المنشآت من (268.226) عاملأً وعاملة إلى (٦٣٣.٨٦٤) عاملأً وعاملة بزيادة صافية بلغت (٣٦٥.٦٣٨) (فرصة عمل جديدة وبمتوسط (٥٤.٨٤٦) فرصة عمل سنوياً. وتراجعت أعداد القوى العاملة الوطنية بأجر بهذه المنشآت من (١٦.٢٤٧) مواطناً ومواطنة

عام ٢٠٠٥ م إلى (١١.٧٩٦) (مواطناً ومواطنة في أغسطس عام ٢٠١٢ م أي بانخفاض مقداره ٤٠.٤٥١) فرصة عمل. وقال :أعداد القوى العاملة الوافدة بهذه المنشآت ازدادت من (٢٥١.٩٧٩) عاملاً وعاملة عام ٢٠٠٥ م إلى (٦٢٢٠٦٨) عاملاً وعاملة في أغسطس عام ٢٠١٢م، أي بزيادة مقدارها (٣٧٠.٠٨٩) فرصة عمل وبمتوسط (٥٥.٥١٣) فرصة عمل سنوياً عليه فإن فرص العمل الجديدة بأجر التي تم توفيرها بهذه المنشآت وبالبالغة (٣٦٥.٦٣٨) فرصة عمل تم شغافها بالكامل بقوى عاملة وافدة وبهذا يمكننا القول بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لم تقدم الدور المتوقع منها في ظل أوضاعها الحالية في مجال التشغيل وتوفير فرص العمل للمواطنين . وقال انه ولتوضيح هذه الحقيقة فإن بيانات شهر أغسطس لعام ٢٠١٢ تشير إلى أنه ومن بين كل (١٠٠٠) فرصة عمل بأجر بمنشآت الدرجة الثانية (٤٤) للقوى العاملة الوطنية و(٩٥٦) للقوى العاملة الوافدة وبمنشآت الدرجة الثالثة و(١٨) للقوى العاملة الوطنية و(٩٨٢) للقوى العاملة الوافدة وبمنشآت الدرجة الرابعة و(١٢) للقوى العاملة الوطنية و(٩٨٨) للقوى العاملة الوافدة.

وأضاف معاليه انه بمنشآت الدرجة الثانية والثالثة والرابعة مجتمعة (١٩) فرصة عمل للقوى العاملة الوطنية و(٩٨١) فرصة عمل للقوى العاملة الوافدة مشيراً إلى أن ذلك يعود إلى السبب الأساسي لبلوغ هذا الوضع إلى أن العدد الأكبر من المواطنين أصحاب السجلات التجارية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة استبدلوا الهدف من الترخيص لهم بإنشائها وهو تمكينهم من إنشاء أعمال حرة للعمل فيها لحسابهم إلى المتاجرة بها وإعطاء الفرصة للقوى العاملة الوافدة لتملكتها من الباطن والعمل من خلالها في تجارة مستترة على نحو أعنق وبشكل واضح دور الهام لهذه المنشآت في توفير فرص العمل للقوى العاملة الوطنية وأدى إلى تقليل قدرتها الحقيقية على المساهمة في استيعاب المواطنين الباحثين عن عمل وتوفير فرص العمل الحر والتشغيل الذاتي للمواطنين بالولايات في مختلف المحافظات.

التعليم التقني

وأشار وزير القوى العاملة في المحور الرابع إلى الخطط والبرامج لتطوير التعليم التقني والتدريب المهني لتلبية المستجدات والاحتياجات في سوق العمل بالمرحلة المقبلة فقد ساهمت سياسات الحكومة وإجراءاتها لتطوير البنية الأساسية والمرافق التعليمية والتدريبية والورش الهندسية والمخابر العلمية وتجهيزاتها وتوسيع في التخصصات التقنية والمهنية بالكليات التقنية وبالمراكز والمعاهد التربوية في مضاعفة الطاقة الاستيعابية لدى هذه المؤسسات

التعليمية والتربوية فازت أعداد الطلبة خريجي دبلوم التعليم العام المقبولين للاتحاق بالكليات التقنية من (٥٥٥٠) طالباً وطالبة للعام الأكاديمي (٢٠٠٥/٢٠٠٦) (إلى ١٠٩٦٢) طالباً وطالبة للعام الأكاديمي (٢٠١١/٢٠١٢)، وتطورت الأعداد الإجمالية للطلبة المسجلين بهذه الكليات خلال الفترة أعلاه من (١٣٣٢٠) طالباً وطالبة إلى (٣٣.٣٢٣) طالباً وطالبة موزعين على (٣٩) تخصصاً دراسياً غالبيتها هندسية لتلبية الاحتياجات والمستجدات في سوق العمل للمهارات المهنية والمتخصصات التقنية.

وقال معاليه انه ازدادت أعداد المتدربين الملتحقين بمراكز التدريب المهني التي تضم (١٩) تخصصاً مهنياً وبمعاهد تأهيل الصيادين التي تضم (١٢) تخصصاً مهنياً من (١٩٣٣) (متدرباً ومتدربة في العام التربوي ٢٠٠٥/٢٠٠٦) إلى (٤٧٤٨) متدرباً ومتدربة في العام التربوي (٢٠١١/٢٠١٢).

وأكد معاليه على انه ولبناء نظام تعليمي وتربوي بعد مرحلة التعليم العام قادر على متابعة المستجدات في سوق العمل وتوفير احتياجات التنمية من القوى العاملة المهنية فإنه تم اعتماد مؤهل الدبلوم المهني المعادل لدبلوم التعليم التقني للتطبيق بمراكز التدريب المهني وبمعاهد تأهيل الصيادين اعتباراً من يوليو الماضي وتم عبر مركز القبول الموحد توفير (٣٦٩٢) مقعداً للطلبة خريجي دبلوم التعليم العام للاتحاق بهذه المراكز ومعاهد التربية.

وأوضح معاليه انه كذلك وتنفيذآ لخطة الحكومة وبنموذل منها فإن الفترة من عام ٢٠٠٥م وحتى نهاية سبتمبر ٢٠١٢م شهدت قيام المؤسسات التربوية الخاصة وبالتنسيق مع الشركات بتوفير التدريب المقترن بالتشغيل لعدد (٢٧١٥٠) مواطناً ومواطنة باحثين عن عمل. وفي ختام بيته أكد معالي الشيخ عبد الله بن ناصر البكري وزير القوى العاملة على أن تنمية الموارد البشرية المقترنة بالاحتياجات والمستجدات في سوق العمل من مختلف التخصصات العلمية والمهارات التقنية والمهنية وقدرة القطاع الخاص على توفير فرص العمل للقوى العاملة الوطنية تبقى تحديات أساسية تتطلب تكاتف الجهود لمواجهتها بتشجيع الشباب على قبول فرص العمل المتاحة لهم وبيان يعزز القطاع الخاص مبادراته لتشغيل القوى العاملة الوطنية لتحقيق الاستقرار لها في أعمالها بمنشآتها، والإهتمام بتوجيه المواطنين أصحاب السجلات التجارية للعمل في منشآتهم والتفرغ لإدارتها والاستفادة من فرص الدعم المتاحة للتتوسع فيها بما يحقق لهم أهدافهم وتطبعاتهم للمساهمة في تنمية وطنهم معهم.

وأشاد معاليه بالجهود التي يبذلها مجلس الشورى والتي تتكامل مع سياسات الحكومة وإجراءاتها لتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل المنتجة للقوى العاملة الوطنية، مؤكداً حرص وزارة القوى العاملة والعاملين فيها على القيام بدورهم لتحقيق المزيد من التقدم لهذا الوطن.

الآثار الاجتماعية للبطالة على المجتمع العماني والمشكلات الناتجة عن قضية البطالة

للبطالة آثار عديدة تترك بصماتها على الشاب والأسرة بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، فالعمل من الأمور الضرورية والأساسية لحياة البشر واستقرارهم، فالبطالة لا تؤثر على اقتصاد البلد فقط بل تؤثر سلبياً على فئات المجتمع كافة. ومن هذه الآثار هي:

١ - الجريمة والانحراف.. أن عدم حصول الشاب على الأجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات يلجأ إلى الانحراف أو السرقة أو النصب والاحتيال لكي يستطيع أن يحقق ما يريد سواء المال أو ذاته.

٢ - التطرف والعنف.. نعد عدم حصول بعض الشباب على العمل قد يدفعه إلى التطرف والعنف مثلما حصل في بعض المجتمعات الخليجية نجد أن البعض يلجأ إلى العنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفاً محدداً وأيضاً كونه ضعيفاً بالنسبة لتلك الجماعات المتطرفة وبالتالي تكون هذه الجماعات مصدراً لهؤلاء.

٣ - تعاطي المخدرات.. نجد أن هناك منهم من يجد أن الحل في تعاطي المخدرات للهروب من الواقع المر الذي هو فيه لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود عمل وبالتالي النتيجة أن توصل الفرد إلى الجريمة والانحراف.

٤ - الشعور بعدم الاتساع.. هو شعور العاطل عن العمل بعد الاتساع إلى البلد الذي يعيش فيه لأنه لا يستطيع أن يحقق له أو يوفر له مصدراً للعمل وبالتالي ينتمي إلى أي بلد آخر يستطيع أن يوفر له فرصة عمل.

٥ - التفكك الأسري.. والسبب الرئيس لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة عمل وبالتالي تحدث كل هذه الآثار السابقة والتي تزيد من المشكلات الأسرية، وكلها ناتجة عن المشكلة الرئيسية وهي البطالة.

اقتراحات من أجل توفير فرص عمل..

١- الزيادة في إنشاء المشاريع الصغيرة ذات الرأس مال البسيط من أجل توفير فرص عمل ونماء و النشاط الاقتصادي وزيادة الدخل..

تحديث المهن القديمة وتشجيعها حيث يساعد ذلك على بقا المهن القديمة وتوفير فرص عمل

٢- متابعة السلطة جهودها واهتمامها في النشاط السياحي لما في ذلك من فوائد في نمو اقتصاد البلاد وزيادة دخلها وال الحاجة إلى فرص عمل جديدة

٣- التقليل من الأيدي العاملة الوافدة وذلك لإتاحة الفرصة للأيدي الوطنية العاملة والباحثين وخاصة تلك الأعمال التي لا تحتاج إلى مستويات علمية عالية ولا كفاءات أدارية.

٤- تأسيس بنك لجمع معلومات عن الوظائف الجديدة والشاغرة من أجل توفير فرص عمل كافية للباحثين عن عمل ومثلاً هو معمول به في مركز القبول الموجد بالنسبة للبعثات كذلك يعمل بنفس النظام للوظائف الشاغرة وعمل على الرغم من وجود السجل الوطني للقوى العاملة إلا أن نسبة الباحثين عن عمل في ازدياد كما أن السياسيات المتتبعة أثبتت فشلها في إيجاد العدد المناسب للوظائف مقابل الخريجين والباحثين عن عمل يمكن للحكومة أن تقوم بإنشاء مؤسسات كثيرة للباحثين عن عمل والعاطلين عن العمل يحصلوا على وظائف مناسبة في المؤسسات.

٥- توفير مزيد من فرص الدراسية والتدريب للباحثين عن إعمال في معاهد متخصصة فنسبة المبالغ المخصصة للتدريب لا تفي بالغرض المطلوب منها فالبالغ المخصصة للتدريب لا تعادل واحد في المائة من نسبة الباحثين عن عمل وحتى الدورات التي تعطى للباحثين عم عمل قليلة جداً مقارنة مع أعداد الباحثين عن عمل

٦- زيادة الجرعات التدريبية وفترات التدريب أثناء فترة الدراسة من أجل الحصول على شهادة وخبرات تساعده على توفير فرصة عمل.

٧- وضع خطط وسياسات تؤدي إلى التكامل بين مخرجات التعليم وسوق العمل المحلي.

٨- توفير مزيد من الدعم للبرامج الراعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مثل «سند» و«انطلاق» بزيادة قدرة هذه البرامج على توفير خدمات الاستشارات والإشراف والمتابعة على أداء هذه المشاريع. وقال «تشير الدراسات إلى أن هناك عدداً كبيراً من

المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا يحالفها النجاح بسبب نقص الخبرة في الإدارة وعدم توفر المعرفة والمهارات اللازمة. وفي هذا الإطار يجب أن تكون هناك جمعية أو منتدى مستقل يعني برواد الأعمال ويتابع مشاريعهم ومتطلباتهم. ونحن بحاجة كذلك إلى توفير مؤسسات متخصصة في تأمين التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأعمال الحرة بحيث تكون لديها القدرة المالية والحرية في اتخاذ القرارات على الدولة التدخل بإنشاء صندوق لضمان قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة».

٨- إنشاء مؤسسات تدريبية أو معسكرات تدريبية ينظم لها كل الباحثين عن عمل ويتحروا بها في فترة البحث عن عمل، وتكون مراكز للتدريب وتأهيل القوى العاملة قبل الالتحاق بالإعمال أو الوظائف، ولدينا تجربة معسكرات العمل الوطني التي تقام في الصيف ويمكن أن تطبق في كل أنحاء عمان

ثالثا قضية حوادث السيارات

من أصعب وأعقد المشاكل التي يعاني منها المجتمع العماني هي مشكلة حوادث السيارات وخاصة فيما يتعلق بضحايا هذه الحوادث وعلاج الإصابات التي تخلفها هذه الحوادث والإشكاليات التي تخلفها هذه الحوادث من يتم وقضايا التعويضات فهي تكلف الدولة الكثير ولا يزال المجتمع العماني يعاني من حوادث السيارات حتى أن الذين يسقطون في حوادث السيارات أكثر من يسقطون في المعارك الحربية وهذه النتائج مكلفة ومؤثرة في الشعب العماني، فعلى سبيل المثال آخر حادث الطرق مات ثلاثة أخوان في حادثة سير كانت الأفعى في عمان وخلف هؤلاء الأخوة ثلاثة نساء أرامل وواكثر من عشرين طفلاً يتيمـاً، أنها فعلاً حادث مأساوية، ولقد أخذ موضوع الحوادث أخذ وقت كثير جداً من النقاش، وأكثرها من الطرقات التي لم تنفذ بشكل سليم، وعدم اتخاذ القوانين الصارمة ضد أي شخص يتناول المسكرات يتسبب بحادث، ينبغي تشديد العقوبة اتجاه هؤلاء المخالفين والذين لا يرعون حق الطريق

لقد أصبحت حوادث المرور شغناً الشاغل في الآونة الأخيرة؟، فقد لوحظ زيادة أعداد الحوادث المميتة في شوارعنا وبالتالي ارتفاع في أعداد الضحايا وكأننا في

حرب مع الحوادث المرورية، نتج عن حوادث المرور خسائر بشرية بأرقام عالية ومخيفة وخسائر مادية كذلك

أصحاب قضايا حوادث تسبب قلقاً كبيراً للمجتمع العماني حيث تمثل حوادث السيارات المروعة التي تختلف أسبابها ونتائجها . . مما يثير القلق لدى المواطنين فنجد شباب طائش .. وسرعة قاتلة .. وحوادث مخفية تقلق المجتمع وتدفع بأعداد كبيرة من الشباب إلى الموت، فقد أشارت إحصائيات الإدارة العامة للمرور بالسلطنة إلى ارتفاع أعداد حوادث السيارات وإلى أن عدد الوفيات الناتجة عن حوادث السير العام ٢٠١٢، أشارت إحصائية الإدارة العامة للمرور لـ عدد الوفيات الناتجة بسبب حوادث السير في السلطنة من تاريخ ٢٠١٢/٩/٧ وحتى ٢٠١٢/١١ بلغ ٨٠٦ وفاة بينما بلغ عدد الوفيات بنفس الفترة خلال العام الماضي ٧٠٤ وفاة بزيادة ١٠٢ وفاة جديدة..

كما أكدت الإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للمرور أن الجوانب التي كانت الشاحنات طرفاً فيها خلال العام الماضي بلغت (٨٨٦) حادثاً نتج عنها وفاة (٤٤) شخصاً وان إجمالي الذين توفوا نتيجة حادث الطرق بلغ ٨٠٦ حتى أكتوبر من العام الماضي بزيادة عن نفس الفترة في عام ٢٠١١ بلغت ٧٠٤ أي بزيادة ١٠٢ حالة وفاة

وهذا نقل تقرير عن وكالة الإباء العمانية عن عدد الحوادث الذي وقعت في شهر فبراير ***
مسقط في ١٩ فبراير / العمانية / توفي ١٩ شخصاً وأصيب ١٢٦، وأصيب آخرين في ١١٩ حادث سير وقعت خلال الأسبوع الماضي في الفترة من ١١ إلى ١٧ فبراير الجاري وقد سجلت محافظة مسقط أكبر عدد في الوفيات حيث بلغ عدد المتوفين فيها سبعة أشخاص فيما توفي أربعة أشخاص في محافظة شمال الباطنة وثلاثة أشخاص في محافظة الظاهرة وشخصين في كل من محافظتي شمال الشرقية، وجنوب الباطنة وشخص واحد في محافظة الداخلية .، وتعتبر حوادث الاصطدام بين المركبات هي أكثر الحوادث وقوعاً خلال هذه الفترة حيث بلغت ٦٢ حادثاً فيما وقع ٢٤ حادث اصطدام، بجسم ثابت و ٢٢ حادث دهس و ١١ حادث تدهور. وتدعو شرطة عمان السلطانية دائماً جميع مستخدمي الطريق إلى الالتزام بقواعد وقوانين المرور والانتباه والحذر أثناء السير على الطريق والالتزام بالسرعة المحددة وعدم التجاوز في الأماكن غير المسموح فيها والحذر من مفاجآت الطريق.

ومن الأسباب التي تساهم في كثرة الحوادث

- ١- التخطيط الخاطئ للشوارع لا يحاسِب مخططه .
- ٢- انتشار ثقافة السرعة لدى الشباب السرعة في القيادة وتوفير السيارات ذات السرعة الكبيرة
- ٣- سهولة الحصول على رخصة القيادة
- ٤- سهولة شراء السيارات من قبل الشباب الصغير مما يؤدي إلى حصول حوادث
- ٥- الشوارع ذات التخطيط السيء والتي تقوم على سياسيات تخطيطية خاطئة الشوارع ذات مسارين ومحدودية الشوارع وعدم وجود بديل
- ٦- وجود أدوات التكنولوجيا الحديثة من الهواتف النقالة واستخدامها أثناء القيادة الاشتغال بالرد على المكالمات الهاتفية والاستماع إلى الهد فون أكثر الحوادث هي نتيجة لاستخدام الخاطئ لهذه التقنيات الحديثة
ووجود تصارييس طبيعة حادة في شوارع سلطنة عمان وبعض الطرق ذات انحناءات شديدة وبعضاها يكون مرتفع جدا تخترق الجبال مما يسبب بعض الحوادث نتيجة السرعة والدوران السريع
- ولقد قامت الحكومة بمبادرات عدة لوقف نزيف الدم والحد من هذه الحوادث ولكن النتائج لا تبدو أنها فاعلة في خفض حوادث الطرق، فلقد أنشئت اللجنة الوطنية للسلامة المرورية وأقيمت عدة ندوات ومنها الندوة الوطنية للسلامة على الطريق وأقيمت عدة ندوات أخرى في مناطق مختلفة من عمان، كما أن شرطة عمان السلطانية تصدر سجل يومياً وشهرياً بالحوادث التي تقع في مناطق عمان وتثبت العديد من الإعلانات حول ضرورة اخذ الحيطة والحذر على الطريق إلا أن هذه الإجراءات لم تساعد على الحد من حوادث المرور التي لا تزال في ازدياد، ولا شك أن هذه القضية بحاجة إلى تعاون جميع فئات المجتمع وخاصة الأسر العمانية في توعية ابنائها بضرورة المحافظة على السرعة المحددة وعلى الانتباه لتعليمات السلامة المرورية وتوجيه الجهود نحو الشباب لأنهم أكثر الفئات العمرية ارتكاباً للحوادث المرورية.

الإحصاءات المرورية لشهر أغسطس طبس ٢٠١٢

أولاً : الحوادث المرورية

النوع	صلم بجسم ثابت	تدحر	دهس	تصادم
٥٨٦	١٤٦	١٢٥	٧٥	٢٤٠

ثانياً : المحافظات التي سجلت حوادث الوفيات :

مسقط	مستدم	طفار	البريمي	الداخلية	الشرقية شمال	الشرقية جنوب
١٣	١	٤٦	٣	١٢	١١	٨

الجهة	الوسطى	الظاهرة	المجاورة شمال	المجاورة جنوب
١٤٠	٣٠	١٥	١٤	١٦

ثالثاً: أهم حادث مروري سجل هذا الشه

الولاية	المكان	التاريخ	الوقت	نوع الحادث	الوقيات	الاصابات	المسبات
ريسوت	العام الفسيل	٢٥١٢/٨/٢٧	٢٣:٠٠	تصادم	١٥	٤	سؤ التحصيف

رابعاً : المحافظات التي سجلت حوادث إصابات :

المنطقة	الوسطى	الظاهرية	شمال الباطنة	جنوب الباطنة
٩٦٣	٤٣	٧٤	٥٠	١٩

خامساً: أهم الأعمدة الخدمية لإدارات المدارس بالمحافظات:

الحالات	الرخص		المركبات		
	المجدة	الجديدة	المجدة	الجديدة	
المرورية	٢٨٢٦٦	٣٩٠٩	٥٥١٠	٤٨٩٣٨	١٣٣٦٣

ثالثا قضية تعاطي وإدمان المخدرات:

ويشير مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة والمخدرات لمنطقة الشرق الأوسط إلى أن هناك ما يقرب من نصف مليون شاب عربي ينطبق عليهم صفة " مدمn ".

لقد استخدمت آليات الاتصال للعولمة في رفع كفاعة تهريب المخدرات، وبخاصة إلى الدول النامية والدول العربية تحديداً - والتي تجاور مناطق معروفة عالمياً بانتاج المخدرات مثل "أفغانستان" وباكستان وإيران ".

إن الساحة العربية تقدم للشباب البطالة والفقر والإحباط واليأس والفراغ النفسي والوطني فضلاً عن وسائل إعلامية فقيرة ومنخفضة المصداقية، أي أنها تقدم البيئة التنمويجية لنمو ظاهرة إدمان المخدرات.

من الملحوظ أن للعولمة دور في زيادة تعاطي المخدرات لأن أكثر تجار المخدرات يستهدون الشرق الأوسط ويشير مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة والمخدرات لمنطقة الشرق الأوسط إلى أن هناك ما يقرب من نصف مليون شاب عربي ينطبق عليهم صفة " مدمn ".

إحصائيات تعاطي المخدرات في سلطنة عمان

أكَد مصدر مسؤول إدارة مكافحة المخدرات بالإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية أن عدد جرائم المخدرات في السلطنة قد بلغ خلال العام الماضي (٢٠١٢) م ٨٩٥ جريمة متهم فيها ١٤١٧ شخصاً. كما بلغت المخدرات المضبوطة ٣١٤ كيلو جراماً حشيش و٥٢ كيلوجرام هيرويين وكيلو جرام أفيون و١٢٣ جرام مورفين و ١١ كيلوجرام من القات بالإضافة إلى (276455) حبة مخدرة .

وفي عام ٢٠٠٩م بلغ عدد الجرائم التي تم ضبطها (٦٨٨) جريمة وبلغ عدد المقبوض عليهم (١٠٤٨) شخصاً. ويمثل المواطنون الفئة الأكبر من المتعاطين فيما يمثل الوافدون الفئة الأكبر من المهربيين والمتاجرين.

وحول أسباب انتشار تجارة المخدرات أكَد المصدر أن قرب السلطنة استراتيجياً من دول الإنتاج جعلها تتعرض لحالات تهريب المخدرات عبر أراضيها إلى دول الجوار مما جعل شرطة عمان السلطانية تبذل جهوداً مضنية بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى والجهات الحكومية والخاصة لوقاية المجتمع من هذه السموم.

التصدي لمهربى المخدرات وأضاف: خلال السنوات الماضية انتهج مهربو المخدرات أساليب مبتكرة لغرض الوصول إلى السواحل العمانية بسرعة ومنها استخدام المتسللين في عمليات التهريب كما قاموا بإغراء بعض الشباب لمساعدتهم في تخزين مدراتهم إلى أن يتم تهريبها خارج السلطنة. ودأب المهربون على حمل السلاح الناري ومقاومة رجال الشرطة، وتمكنوا الشرطة من إحباط العديد من عمليات تهريب المخدرات وضبط العديد من أفراد تلك العصابات وتقديمهم إلى العدالة. وخلال السنوات الماضية تم إتلاف كميات كبيرة من المخدرات ومصادرة الوسائل المستخدمة والمبالغ المتحصلة من عمليات بيع المخدرات، مما جعلهم يتذبذبون خسائر كبيرة، الأمر الذي جعل هذه العصابات تبحث عن أساليب أخرى للتهريب . وهناك دور كبير لزوارق قيادة شرطة خفر السواحل السريعة والمجاهزة بأحدث التقنيات في القبض على المهربين، كما أن الطائرات الحديثة للإدارة العامة لطيران الشرطة تقوم بدور فعال في مراقبة الشواطئ وملحقة المهربين.

وتشارك شرطة عمان السلطانية ممثلة في إدارة مكافحة المخدرات في الندوات والاجتماعات الإقليمية والدولية التي تعقد في هذا الشأن. وهناك تعاون مع الدول المجاورة في مجال مكافحة المخدرات حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين السلطنة وجمهورية إيران الإسلامية وأخرى مع جمهورية تركيا، وتم تشكيل لجنة مشتركة بين السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة.

إجراءات منع التهريب

وأكد المكلف بتسيير أعمال إدارة مكافحة المخدرات أن شرطة عمان السلطانية تدرك خطورة المخدرات وأثارها وتولي مكافحتها اهتماماً كبيراً و يجعلها في طليعة أولويتها. وقد قامت بمجموعة من الإجراءات ساهمت وبشكل فعال في خفض تهريب المخدرات والمؤثرات العقائية إلى السلطنة وضبط مروجيها. علاج المدمنين . و حول طلب بعض الأسر من إدارة مكافحة المخدرات وكذلك بعض الشباب العلاج والتخلص من مشكلة الإدمان أشار ضابط المكلف بمتابعة ملف المخدرات إلى أن إدارة مكافحة المخدرات تقوم بالتنسيق مع وزارة الصحة لعلاج المدمنين الراغبين بالعلاج سواءً في مستشفى ابن سينا أو في إحدى مصحات العلاج بالدول الشقيقة. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تم علاجهم خلال العام الماضي ٨٦ مدمناً. استدرج صغار السن ، وأوضح المكلف بتسيير أعمال إدارة مكافحة المخدرات أن مروجي المخدرات يستدرجون صغار السن لتعاطي المخدرات مستغلين براعتهم بهدف جرهم إلى المخدرات لترويج سلعهم .

ويشدد قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٩/١٧ العقوبة في حالة استخدام قاصر في ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة {٤٣} من قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والتي تقضي في الفقرة الثانية منها على عقوبة الإعدام في حالة استخدام قاصر في ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة. لتفادي الواقع في المخدرات ، وتوجه بالنصح للشباب لتفادي الواقع في آفة المخدرات ومنها الابتعاد عن التدخين باعتباره الخطوة الأولى نحو عالم الإدمان، وتجنب إغراءات مروجي وتجار المخدرات. كما وجه أولياء الأمور إلى ضرورة معرفة جوانب مشكلة المخدرات وأضرارها وأسلوباتها التي تتخفي تحتها لتوعية أبنائهم وحمايتهم من الواقع في براثن الإدمان .

وأضاف: أن الإبلاغ عن مهربى المخدرات واجب وطني على كل مواطن وقيم لحماية الشباب من الواقع في شباكهم، وأكد أن هناك تعاون كبير مع المواطنين والمقيمين وتقرب شرطة عمان السلطانية المتعاونين معها.

أهم أسباب وجود المخدرات في سلطنة عمان ومن أهم هذه الأسباب:

وقد توصلنا إلى أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار تعاطي المخدرات هي:

- ١- غياب الرقابة الأسرية على الأبناء
- ٢- بروز المشاكل والصعوبات الاجتماعية وعدم وجود الرادع الديني والرسمي
- ٣- انتشار مظاهر الحضارة الغربية التي تدعو إلى مثل هذه القيم
- ٤- غياب الواقع الديني والأخلاقي بين التجار والمدمنين
- ٥- سذاجة بعض الشباب وإتباعهم لأصدقائهم في التعاطي دون تفكير في العواقب
- ٦- وجود السيولة المادية ووفرة الحالة المادية عند بعض الشباب الشاب الذي ضيع ماله وصحته ولكن تلك اليد العليا التي تعطي في الأول بسخاء لتجتمع بين أحضانها أكثر عدد من الشباب، تلك اليد صعب محاربتها و الوصول إليها ولكن باستطاعتنا الإصلاح في اليد التي تم لتأخذ فنقول أحرضي و امسكي عن نفسك و ابتعدى حتى من اللمس أو معرفة مكونات المخدر، إنه عالم سوء سجن من أجله العديد و أدمى منه الكثير و مات منه البعض.

وأشار بحث "عوامل وأسباب تعاطي الشباب العماني للمخدرات و أثرها الاجتماعي "

عن العوامل التي تساعد الشباب على تعاطي المخدرات حيث بدء هذه الورقة ببيان أن جميع المجتمعات البشرية تعاني من مشكلة المخدرات و نحن كمجتمع عمانى نعاني من هذه المشكلة بحكم قربنا من البلدان المنتجة للمخدرات كإيران و أفغانستان و عرض العديد من الصور لشباب لاحقوا حتفهم نتيجة تناولهم المخدرات و أوضح أن أفغانستان تنتج حوالي ٧٨٪ من الأفيون وهي مادة مخدرة و شرح أن العديد من التركيبات الدوائية القديمة في سلطنة عمان تدخل مادة الخشاخ في صناعتها و هذه المادة تعد مادة مخدرة وبذلك يعود تاريخ المخدرات في سلطنة عمان إلى ٤٠٠ سنة و بين أن عدد المتعاطين للمخدرات في العالم يبلغ حوالي ١٧٠ مليون شخص و بعدها قدم إحصائيات عن المتعاطين للمخدرات و الوفيات الناتجة جراء تعاطي هذه الآفة الفتاكه، ثم انتقل للحديث عن أسباب تعاطي المخدرات منها أصدقاء السوء، و ظروف المدمن الشخصية، و هموم ومشكلات المدمن، و وقت الفراغ، و ظروف أسرة المدمن. بعدها أوضح أنه قام بدراسة بعض الحالات (مدمنين على المخدرات) ليتبين منهم الأسباب التي قادتهم إلى الإدمان وقد خلص إلى عدد من الأسباب منها: الرغبة في المرح و نسيان الهموم، و الهروب من المشكلات، و ضعف الوازع الديني، و الرغبة في تجريب هذه المادة المخدرة، و عدم القدرة على مواجهة الحياة، و تقليد الأصدقاء، واثبات الرجولة. وخلص إلى أن هناك أسباب تتعلق بأسر هؤلاء الأشخاص و بالتالي أدت هذه الأسباب إلى إدمان الأبناء ومن هذه الأسباب: ضعف المراقبة الأسرية، و قضاء الأب معظم وقته خارج المنزل، و سوء المعاملة الوالدية، و تعاطي أحد أفراد الأسرة المخدرات و وجود خلافات أسرية بيت الوالدين.

و تطرق إلى أن بعض الأسباب التي تؤدي إلى الإدمان تتعلق بمصاحبة أصدقاء السوء و بوقت الفراغ الذي يستغل بشكل خاطئ. لينتقل بعدها للحديث عن الآثار الاجتماعية المترتبة على تعاطي المبحوثين للمخدرات و منها : التعرض للسجن ، و نظرة الحقد والكراهية من قبل أفراد المجتمع ، و حقوق الوالدين ، و طلاق الزوجة ، و خروج الأبناء للعمل في سن مبكرة. ومن الآثار الاقتصادية المترتبة على تعاطي المخدرات: الإفلاس، و الفصل من العمل، و ترك العمل، و تبديد دخل الأسرة، و التسول في الشوارع.

ويمكن أن نخلص الأسباب التي تؤدي إلى انتشار المخدرات والأنشطة العقلية في المجتمع العماني:

- ١ - قرب السلطنة من البلدان المنتجة والمصدرة للمخدرات، و
- ٢ - العمالة الوافدة، و السياحة الزائفة إلى مناطق الإنتاج . ليبين بعدها أن دول الخليج العربي تعاني و بكثرة من هذه المشكلة و ذلك بسبب
- ٣ - ارتفاع دخل الفرد و أن غالبية السكان من فئة الشباب.
- ٤ - انشغال الوالدين والأسرة عن مشاكل شباب الأسرة
- ٥ - عدم وجود قانون مكافحة المخدرات و أن المتعاطي للمخدرات يرتكب العديد من الجرائم ليحصل على المال و وبالتالي يستطيع شراء المخدرات ثم تطرق إلى جهود السلطنة في مجال مكافحة المخدرات و اشتراكها في العديد من المؤسسات الدولية والعربية والخليجية التي تعنى بهذا الجانب وختاما عرض بعض من الأساليب المستخدمة في التهريب و عرض كذلك صور لضحايا المخدرات .

تشير آخر إحصائيات وزارة الصحة العمانية إلى أنه يوجد حاليا في السجل الوطني لحصر حالات الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية ٥٧٨ حالة مسجلة بدون الكحوليات، هذه الحالات تم تسجيلها من خلال مراجعة المرضى المدمنين للعيادات النفسية في المناطق، وهي لا تعكس الوضع الحقيقي للإدمان، وهذا هو الواقع في كل من دول العالم، حيث إن هناك مرضى يراجعون القطاع الخاص، أو يسافرون للعلاج خارج السلطنة، أو يقصدون العلاج الشعبي، ولا يتم تسجيلهم.

وذكرت صحيفة "الزمن" العمانية أن ظاهرة تعاطي المخدرات بدأت بالانتشار بشكل كبير في السنوات الماضية بين أوساط الشباب مع زيادة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الحالة النفسية للكثير من الشبان وتدفعهم للهروب من واقعهم المؤلم إلى عالم آخر يتناسون فيه آلامهم ولو لساعات. هناك ٣، ٤% من الحالات المسجلة هم من غير العمانيين، وتشير الإحصائيات إلى أن ٣٧، ٧% من المرضى المسجلين هم من مستوى التعليم الابتدائي و ٢٠، ٣% هم من مستوى التعليم الإعدادي و ٧، ٥% من مستوى التعليم الثانوي.

وأشارت الصحيفة إلى أن بعض المتعاطين بدأوا في التعاطي في سن مبكرة، حيث شملت المرحلة الإعدادية الفارق الأهم في حياتهم، والبداية غالبا ما تكون من المواد المتدولة والتي لها عدة مسميات محلية مثل "أفضل، بامبراك، نشوق"، ويتطور الأمر بعد ذلك إلى المواد

المخدرة الأخرى، وذلك مرده إلى تأثرهم بأصدقاء السوء وحب التقليد. وعن طريقة حصولهم على المخدرات أكد بعض المتعاطين أنهم يجلبونها عن طريق بعض المروجين وذلك يتم بطريقة سرية جداً، وبمبلغ لا يتجاوز ١٠ ريالات بالنسبة لمادة الحشيش.

وتشير الإحصائيات أيضاً إلى أن هناك ٥١% من الحالات المسجلة هم من فئة غير المتزوجين بينما شكلت فئة المتزوجين ما نسبته ٣١% من الحالات . وهناك ٥٣٪ من المدمنين المسجلين هم من فئة غير العاملين و ٣٦٪ هم من العاملين بالقطاع الحكومي والأهلي. وذكرت أن محافظة مسقط تعد من أكثر المناطق التي يكثر فيها تسجيل حالات تعاطي المخدرات، حيث تم تسجيل حالات الإدمان فيها بنسبة ٤٩٪، وتلتها منطقة شمال الباطنة التي تم تسجيل ما نسبته ١٨٪ من حالات الإدمان. أما من ناحية عمر المرضى فلحوظ أن هناك تقارباً واضحاً في نسب الفئتين العمرية من ٢١ إلى ٣٠ سنة، و ٣١ إلى ٤٠ سنة، وهي ٦٪، ٣٦٪، ٣٪ على التوالي.

ونذكر الصحفة أن الجهات المختصة، وفي إطار سعيها لمعالجة المتعاطين تقوم بعمل رحلات علاجية للخارج للراغبين في العلاج، وتحمل هذه الجهات معظم النفقات وتستمر الرحلة لعدة أسابيع، يعود بها المتعاطي ليمارس حياته بالشكل الطبيعي.

أشارت أحدث إحصائية عن واقع المخدرات في السلطنة إلى أن عدد المقيدين بالسجل الوطني حتى نهاية العام الماضي بلغ (١٨٢٦) حالة ما بين مدمن على المخدرات أو على المؤثرات العقلية، منهم (١٣٤٥) حالة قد تم قيدهم في سجل مستشفى ابن سينا حتى نهاية عام ٢٠٠٨ م ووضعت السلطنة خطة وطنية لمكافحة المخدرات عبر استراتيجيات موضوعة تتمثل في مكافحة وخفض العرض، وخفض الطلب على المواد المخدرة، وتقليل الضرر. ويمثل تزايد أعداد المدمنين مخاوف لدى أفراد المجتمع في الوقت الذي سجل فيه الثالث الأول من العام الحالي (١٧٠) جريمة مخدرات، وألقي خالها القبض على (241) شخصاً. واتخذت الحكومة عدة إجراءات على الصعيد الوطني، أبرزها صدور المرسوم السلطاني رقم (٩٩/١٧) الخاص بإصدار قانون المخدرات والذي وضع الأسس والتدابير التي يتم التعامل بها في مجال المخدرات.

في المقابل تم تشكيل اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية التي من مهامها وضع السياسة العامة المتعلقة بالمخدرات وتنسيق التعاون مع مختلف الجهات المعنية داخلياً وخارجياً ووضع خطط الوقاية والعلاج اللازم، ويتم دورياً دعم أجهزة مكافحة المخدرات بشرطة عمان

السلطانية وتأمين كافة المتطلبات وإعداد الكوادر والعناصر المتخصصة عبر إيفادها لدورات خارجية تخصصية من شأنها تعزيز مقومات النجاح في عملها وأدائها لمهامها الموكلة إليها.

هنا نقدم بعض الاقتراحات لمعالجة تعاطي المخدرات في عمان أن

- إنشاء وحدة معالجة إدمان المخدرات في كل ولاية من ولايات السلطنة
- إنشاء مؤسسة وطنية لمعالجة تعاطي المخدرات
- التعيين ببناء مستشفى مركزي لمعالجة مدمري المخدرات وان تكون هناك توعية إعلامية واسعة عن مضار تناول المخدرات
- إنشاء فروع الجمعيات الخاصة بمعالجة المخدرات في كل ولايات السلطنة
- تشديد العقوبات على الذين يتاجرون بالمخدرات لدرجة الإعدام من أجل وقف هذا الهدر الدامي لطاقات الشباب

الأثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات

أن نتائج تعاطي المخدرات تعتبر مدمرة على المجتمع فيغض النظر عن ضياع القدرات العقلية والنفسية لبعض الشباب فان تعاطي المخدرات يؤدي إلى ارتكاب بعض الجرائم كالقتل والانتحار وحوادث السير والسرقة، كما يترتب عليها آثار اجتماعية واقتصادية تتمثل في هدم روح العمل في الإنسان، والتقليل من قدرة المتعاطي الوظيفية وإضعاف إنتاجه وفقدانه لها، وخفض المستوى المعيشي للأسرة، والتقليل من عنایة المدمن بأهله ورعايته لأبنائه، المخدرات تساعد كذلك على تفكك الروابط الأسرية وانهيار العلاقات في الأسرة والمجتمع، وقد ان الإنسان دوره في المجتمع ويكون عالة على الأسرة والمجتمع معاً، وانخفاض الطاقة الإنتاجية للفرد، وحدث خلل في التعاملات المادية وتفشي الطواهر غير الصحية كفسل الأموال.

أفاد الدكتور رئيس اللجنة الوطنية لشئون المخدرات والمؤثرات العقلية بأن المؤشرات المسجلة لدى وزارة الصحة تشير إلى تزايد أعداد المدمنين على المخدرات في السلطنة. ووفقا لما ورد بجريدة " الوطن " العمانية أعرب المصدر عن أسفه الشديد في أن الأعداد وصلت هذا العام إلى ١٨٢٦ وأن من بين هذه الأعداد عمانيات أغلبهن طالبات في الكليات والمدارس، مشيرا إلى أن هذا الأمر دخيل على المجتمع العماني كون العنصر النسائي بدأ يتعاطى المخدرات.

إشكالات الإدمان وتعاطي المخدرات:

أن المخدرات لا تضر الفرد المتعاطي نفسه بل تطال الأسرة والمجتمع، لأن الفرد يعتبر جزءاً مهماً في الأسرة وجزءاً أهم في المجتمع سواء من خلال علاقاته في مجتمعه المحلي أو أدائه الوظيفي. وقالت إن المخدرات تؤثر في كيان الفرد وأسرته ومجتمعه، فهي تقتل في نفس الفرد الإحساس بالمسؤولية والاحترام لذاته وجماعته وتستنزف طاقته وموارده ووقته، ففي العيش في دوامة لا تنتهي من الإحباط والاتكال والاستهانة. تنعدم عن الأسرة المدمن بأسرته فهو لا يرعى أبناءه بشكل سليم وإنما يتربى هؤلاء الأبناء في جو أسري مضطرب ويتجلى ذلك في تشكل ملامح شخصية مهزوزة تؤثر في علاقاتهم وتعاملهم مستقبلاً. فنجد هذا المدمن تتأثر سلباً علاقته بزوجته ووالديه وأقاربه وقد يحدث أن يسيء إلى ذويه بشكل مبالغ فيه من أجل توفير المال لشراء المخدر مما يجعل تواصله الاجتماعي تدريجياً في محيط الأسرة وخارجها شبه معور. كما أن انهيار العلاقات في الأسرة يولد مشاكل معقدة في المجتمع كالاعتداء على الأعراض والسرقات وانتهاك المحرمات وذلك كله فقط أجل الحصول على ذلك المخدر، وبتأثير هذه البنية (الأسرة) سلباً نجد من الطبيعي أن يتأثر البناء الاجتماعي للمجتمع. ولا نغفل دور الفرد الوظيفي وتأثيره بشكل كبير نتيجة إدمانه، حيث يعجز عن الإيفاء بمتطلبات واجباته، كما أن عدم التزامه بالعمل يترك تبعاتً عليه والتي قد تنتهي بإنهاء خدماته المهنية، وعليه ينقطع مصدر دخل الأسرة وينخفض المستوى المعيشي وتسوء الأوضاع المادية والمعنوية لأفراد الأسرة. فعندما لا يمكن تحديد الآثار بشكل واضح وقطعي، نجد أنها تؤثر في علاقات إنسانية متداخلة والتاثير أيضاً يتداخل ويختلف من فرد لآخر ومن أسرة لأخرى. وأكدت وضحة بنت سالم العلوية: أن المديرية العامة للتنمية الأسرية تقوم بتقديم برنامج الرعاية اللاحقة للنزلاء بالإدارة العامة للسجون بشكل عام وذلك بعد إنهاء محكمتهم، وفيما يتعلق بالمدمرين فإنه تم دراسة وضع المدمن وت تقديم خدمات إرشادية للعمل على تشجيعه لتحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي.

وأشارت الأخصائية الاجتماعية بدائرة الإرشاد والاستشارات الأسرية بوزارة التنمية الاجتماعية بأنه ينبغي أن تكون للأسرة أساس تربوية واضحة، فالالتزام الأب والأم بالحدود الدينية السليمة والقيم الاجتماعية الصحيحة هو أساس لبناء أسرة واعية. فالمحبة والمودة بين أفراد الأسرة تزيد من الألفة والتآلف وتصل بالفرد إلى حالة من الاتزان العاطفي والعقلي.

كما يظهر جلياً تأثير المجتمع الخارجي وبالأخص جماعة الأصدقاء والذين لهم دور بارز في حياة الفرد وفكره وخلفه.

أن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية يسبب أضراراً جسدية حيث يؤدي التعاطي إلى تحطيم وتآكل ملايين الخلايا العصبية في المخ مما يؤدي إلى فقدان الذاكرة، واضطرابات في عمل القلب، وتعتبر المخدرات هي السبب الرئيسي في الإصابة بأشد الأمراض خطورة مثل مرض الإيدز ومرض التهاب الكبد الفيروسي. كما يؤدي تعاطي المخدرات إلى الأضرار النفسية التي تؤثر على اختلال في التفكير العام، وحدوث آثار نفسية مثل القلق والتوتر المستمر والشعور بعدم الاستقرار مع عصبية وحدة في المزاج وإهمال النفس والمظهر وعدم القدرة على العمل، كما يؤدي التعاطي إلى اضطراب في الوجودان، وسرعان ما يتغير الشعور بالسعادة والنشوة إلى ندم وواقع مؤلم وفتور وإرهاق مصحوب بخمول واكتئاب، وحدوث نوبات من العصبية الزائدة الحساسية الشديدة والاضطراب والتوتر الانفعالي الدائم والذي ينتج عنه بالضرورة ضعف القدرة على التكيف الاجتماعي، وتحطيم إرادة الفرد المتعاطي وذلك لأن تعاطي المخدرات يجعل الفرد يفقد كل القيم الدينية والأخلاقية، ويختلف عن عمله الوظيفي والتعليم مما يقلل إنتاجيته ونشاطه اجتماعياً وثقافياً.

وهناك ظاهرة خطيرة جداً على المجتمع وهي انتشار المخدرات بين مدارس الطلبة نحو **البانغو وأفضل والتنمية**

وأكبر إشكالية تواجه مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية التي تتعامل مع تعاطي المخدرات والمنشطات العقلية: هي انتشار تعاطي المخدرات بين طلبة المدارس، وهنا طبعاً لا ننكر دور المدرسة و مع الأسف نسمع بانتشار المخدرات حتى في أوساط المستويات الأولى و يوازيها هذا عدم التوعية من قبل المدرسة ظناً أن الموضوع لا يعني إلا المراهقين و الشباب.

من المفترض أن يتم التعاون بين جميع فئات المجتمع و المؤسسات التربوية لهذه التوعية و دور الأسرة التي ينشأ فيها هذا الشاب أساساً و مهماً و إن أفتقر فيها الوعي و المعاملة الحكيم لجأ الفرد منها إلا محبيه و أصدقائه و هكذا نراها سلسلة من التأثيرات لأن الأخيرة لو صلحت صلح بها الشاب و إن فسست أخذت معها العديد في الهاوية.

وهذه بعض الإحصائيات للسنوات الماضية

تشير هذه الإحصائيات عن واقع المخدرات في السلطنة إلى أن عدد المقيدين بالسجل الوطني حتى نهاية عام ٢٠١٢ بلغ (١٨٢٦) حالة ما بين مدمن على المخدرات أو على المؤثرات العقلية، منهم (١٣٤٥) حالة قد تم قيدهم في سجل مستشفى ابن سينا حتى نهاية عام ٢٠٠٨ م.

الخطوات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات:

ولقد وضعت السلطنة خطة وطنية لمكافحة المخدرات عبر استراتيجيات موضوعة تتمثل في مكافحة وخفض العرض، وخفض الطلب على المواد المخدرة، وتقليل الضرر. ويمثل تزايد أعداد المدمنين مخاوف لدى أفراد المجتمع في الوقت الذي سجل فيه الثالث الأول من عام ٢٠٠٩ (١٧٠) جريمة مخدرات، وألقي خلالها القبض على (٤١) شخصاً.

وأتخذت الحكومة عدة إجراءات على الصعيد الوطني، أبرزها صدور المرسوم السلطاني رقم (٩٩/١٧) الخاص بإصدار قانون المخدرات والذي وضع الأسس والتدابير التي يتم التعامل بها في مجال المخدرات.

إنشاء المصحات النفسية التي تتوي وزارة الصحة إنشاءها خلال الخطة الخمسية
الحالية لتطوير خدمات علاج الإدمان والرعاية اللاحقة حيث سيحتوي إن شاء الله تعالى على ٢٤٥ سريراً وهو مشروع متكامل وسيضم عدة أقسام تخصصية منها ٥٠ سريراً لمدمني المخدرات بالإضافة إلى أقسام الرعاية التأهيلية الحياتية والمهنية وال حاجة إلى زيادة عدد الأطباء وتدريبهم على المهام والأساليب الصحية الناجحة في علاج مدمني المخدرات والمؤثرات العقلية وال الحاجة إلى إيجاد الموارد المالية اللازمة للبرامج المخصصة لمكافحة المخدرات وضمان ديمومتها وإجراء البحث والدراسات عن مدمني المخدرات في السلطنة كي نستطيع تقييم الاحتياجات الحقيقية من الخدمات والإجراءات **الضرورية اللازمة**.

وأوضح وكيل وزارة الصحة للشؤون الصحية أن تقرير مخدرات العالم لعام ٢٠٠٧ الذي يعده مكتب مكافحة الجريمة والمخدرات التابع لمنظمة الأمم المتحدة أشار إلى أن

هناك ٢٠٠ مليون شخص أي ٥% من إجمالي سكان العالم من الفئة العمرية بين ١٥ و ٤٦ عاماً قد استخدمو المخدر لمرة واحدة على الأقل خلال الـ ١٢ شهراً السابقة للبحث وأن عدد مستخدمي المخدرات مازال أقل بكثير من عدد الأشخاص الذين يستخدمون المؤثرات العقلية حيث تصل نسبتهم إلى حوالي ٣٠% من السكان البالغين في العالم.

تشكيل اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية التي من مهامها وضع السياسة العامة المتعلقة بالمخدرات وتنسيق التعاون مع مختلف الجهات المعنية داخلياً وخارجياً ووضع خطط الوقاية والعلاج الازمة، ويتم دورياً دعم أجهزة مكافحة المخدرات بشرطة عمان السلطانية وتأمين كافة المتطلبات وإعداد الكوادر والعناصر المتخصصة عبر إيفادها لدورات خارجية تخصصية من شأنها تعزيز مقومات النجاح في عملها وأدائها لمهامها الموكلة إليها.

دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بمضار تعاطي المخدرات

وقد قامت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بعدة حملات للتوعية المواطنين من عواقب تعاطي المخدرات هذه الحملة تعد الثانية على مستوى السلطنة بعد حملة "فاز من حياته إنجاز" وأن رسالة مؤسسة ركيز هي تصرف الشباب بمسؤولية ذاتية لتحقيق المصلحة الفردية والجماعية وأشار كذلك إلى أن مسؤوليات الفرد تزيد بزيادة الأدوار التي يقوم بها في المجتمع وبين أن الإنسان يمر بأربع مراحل حتى يتعلم الأشياء و هذه المراحل هي: ١- لاوعي ولا مهارة، ٢-وعي ولا مهارة، ٣-وعي و مهارة، ٤- لاوعي و مهارة. وتطرق إلى أن تقبل المسؤولية الذاتية يتم من خلال مراقبة النفس ومحاسبتها، تبني أفكار المسؤولية و تحسين السلوك .

إنشاء المؤسسة الوطنية لمعالجة الإدمان

إنشاء المؤسسة الوطنية للإرشاد الاجتماعي والتوجيه المهني

زيادة مراكز التنمية البشرية و مراكز توجيه الشباب الإبداعية لأن الشباب في هذا العمر لا يجد الكثير من الاهتمام من قبل الأندية والمنتديات الإبداعية فلا يجد أي مكانة يعبر فيها عن نفسه فتتلقفه أيدي تجار هذه السموم

زيادة جرعات الأنشطة الطلابية والرياضية داخل المدرسة وأيضاً في الأندية الرياضية والاجتماعية

ثالثاً قضايا وظواهر غير أخلاقية في المجتمع العماني

١- ظاهرة الأندية والصالونات الصحية

انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة غير أخلاقية وهي ظاهرة الأندية الصحية وأخذت تنتشر في قلب مجتمعنا الفتى تأتي على صور وأنماط مختلفة كأندية صحية و صالونات خاصة يغلب على أنشطتها السرية وعدم معرفة ما يدور فيها من ممارسات غير أخلاقية ويعيي عليها البعض ما يدور في أوقتها من ممارسات وتجاوزات تتنافى مع قيم المجتمع وأعرافه السائدة، وبين هذا وذاك نجد فئة أخرى من الشباب تروج عنها بصورة تبدو أقل حدة مما هي عليها وذلك عن طريق الترويج لهذه الأندية الصحية عبر الإعلانات والكثير من الشواهد التي تؤكد تواجد هذه الظاهرة في مجتمعنا. ونستند إلى قراءات ومشاهدات الواقع المتجلّي بحقائق تبدو واضحة للجميع وإن حاول البعض إخفاءها أو إنكارها في قضية كبرى تطرق لها أكثر من صحفة وأكثر من جهة إعلامية لما لها من خطورة على المجتمع بأسره لاسيما فئة الشباب عماد هذا المجتمع وصفوة نشاطه.

وجود بعض قضايا ممارسة الجنس والدعارة

بطبيعة الحال أن كل مجتمع ممهد لأن يتعرض لمثل هذه الممارسات لأن كل المجتمعات العربية أو الغنية معرضة لمثل هذه التعرضات والممارسات، وقضية شبكات الدعارة منتشرة في دول الخليج والدول العربية، وجميع المؤشرات تشير إلى تنامي ظاهرة الجنس والدعارة في المجتمعات العربية والخليجية قبل وقت ليس بالقصير مع ظهور أشكال جديدة لهذه الظواهر مثل الأندية الصحية والشقق الفندقية ومحلات التجميل الخاصة بالإضافة إلى الجانب المتعلق بالترويج عن الجنس من خلال بيع الأفلام الإباحية لفترة (١٨) عاماً. وظاهرة نقشى الجنس والدعارة من أشد المشكلات الاجتماعية خطورة على المجتمعات الخليجية والمحافظة وإذا ما استمرت هذه الظاهرة لا نعد أن نشهد لها أسوأ رائحة تتأثر بالعرض والطلب على غرار الأسواق التجارية وأماكن مخصصة يتم فيها ممارسة هذه المهنة التي لا تقل خطورة عن المخدرات.

ورغم أن القانون يعاقب من يزاول الدعاارة إلا أنه لا يستطيع استصال شأفتها أو وضع حد لها ما لم تسارع الجهات المختصة بوضع قيود على أنشطتها تحد من معروضها. وما لاشك فيه أن هناك نسبة من اللواتي يعملن في الدعاارة من الأجنبيات والعربات ضحية لتجارة البشر هذا ما تم الكشف عنه مؤخرا من أول حالة منظمة يتم ضبطها في السلطنة حيث تم إدخالهن للبلاد بعقود زواج.

أهم أسباب تفشي ظاهرة الجنس والدعاارة في أي مجتمع كان هو

١- الفقر المدقع وغياب التعليم بالإضافة إلى

٢- ضعف الدور التربوي والإعلامي وعانت دول كثيرة في الوطن العربي ومنطقة الخليج من انتشار الدعاارة في مجتمعاتها مما حدا حكومات تلك الدول بسرعة التدخل لمكافحة هذه الآفة التي لا تثبت أن تخفي ثم لا تثبت أن تصعد آخذة في طريقها كل مقومات المجتمع وأسلحته كذلك ظهرت قضية الاتجار بالبشر في هذا الإطار فقد أقي القبض على عدد من الأجانب يستغلون بعض الأجنبيات ويجارون فيهن كبعايا والقى على بعض الوافدين ممن يؤسسون شبكات دعاارة تتكون من بعض الوافدات واللواتي يتخدن بعض الفنادق الكبرى كأوكار لهن

وقد يؤدي هذا إلى بعض مظاهر الانحلال والتردي وانتشار هذه الممارسات غير الأخلاقية بين الشباب العماني ومن قبل فتيان وفتيات في مقتبل العمر ويکفي هنا أن نشير إلى أعداد العمانيين المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة(الإيدز) من الجنسين نتيجة انحرافاتهم في مثل تلك الممارسات بسبب تراجع الدور التربوي وغياب الوازع الديني وتلك مسؤولية مشتركة تقع على عاتق أكثر من جهة مثل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام.

وهناك وظاهرة مشاهدة الأفلام الإباحية عبر الانترنت وتنزيلها من على شبكة الانترنت وخاصة بالنسبة للشباب الذين يستطيعون اختراق الشبكة وكسر البروكسي وبعدما اختفت بعض الوقت نتيجة تكثيف حملات التفتيش والمداهمة والتي أسفرت عن قبض عدد من الباعة ومعظمهم من الأجانب ومصادره الآف الأقراص المدمجة التي تدخل إلى البلد من المنافذ البحرية والبرية ومعظمها تأتي من الدول المجاورة وأخرى يتم تنزيلها من الشبكة العنكبوتية (الانترنت) وتحمل جودة الأفلام الأصلية صوتا وصورة، وهناك شبكة منظمة تتولى عملية

إحضار الأفلام الإباحية بين موزع ومبرج وبائع ومراقب لمداخل السوق ومخارجها خشية حملات التفتيش المباغتة التي تقوم بها بلدية مسقط. وهذه قضايا مرتبطة بحركة العولمة

قضايا الأسرة العمانية

الفشل الاجتماعي

أولاً قضايا الفشل الاجتماعي التي تقع فيه المرأة:

تعاني المرأة في عمان من مسألة الفشل الاجتماعي في ثلاث حالات في الحب والزواج والمعاملة داخل الأسرة ومن أسباب الفشل الاجتماعي:

- ١ - التناقض في ديناميكية الحياة
- ٢ - التزرت داخل الأسرة وتفضيل البنت على الولد
- ٣ - التأزم النفسي المرأة بين الواقع والتخيل
- ٤ - التناقض بين قيم الحياة وقيم الفرد المجتمع يري أن تكون إنسان ناجح والفرد ربما يكون لديه قيم أخرى وقناعات أخرى
- ٥ - الضغوط المادية والاجتماعية على رب الأسرة الفرق بين القطاعات والإرادة

ثانياً قضية الصدقة بين المرأة والرجل

يرفض الكثير من العُمانيين مسألة أي علاقة غير شرعية بين الرجل والمرأة قبل الزواج، ويبليور علاقة الرجل والمرأة في الإطار الشرعي أما علاقة خطوبة أو زواج، ولكن في الفترة الأخيرة ونتيجة الانفتاح في المجتمع وتطور وسائل الاتصال؛ ظهر ما يسمى بالصدقة بين الرجل و المرأة وهي ظاهرة مرفوضة دينياً واجتماعياً، ولكنها موجودة ومتتحقق في مجتمعنا، رغم رفض المجتمع لها في إطارها الأخلاقي والإنساني

ويمكن أن ننظر لهذه القضية في إطار انتشار العلاقات خارج إطار الأسرة والخيانة الزوجية

ما هي أسباب الخيانة؟

لماذا يخون الرجل زوجته؟

لماذا تخون المرأة زوجها؟

الخيانة الزوجية: هناك أسباب كثيرة تقريراً نفس الأسباب التي من أجلها يخون الرجل..

الفرق في العمر والتجارب وعدم وجود السعادة الزوجية، البحث وراء الجمال والمظاهر الكاذبة وأحيانا تكون المرأة هي سبب في خيانة زوجها فهي لا تهتم به ولا بمتطلباته كزوج وأحيانا كثيرة يخون الزوج زوجته مع صديقتها المقربة لأن الزوجة تفتح الباب أمام الزوج لكي يتعرف على صديقتها

وربما تكون أحد أسباب الخيانة الزوجية انتشار العلاقات خارج إطار الزوجية أو ما يعرف بالصداقه بين الرجل والمرأة والعلاقات العاطفية وهنا نقولها بصرامة أحيانا تساهل المرأة في إقامة علاقه مع رجل متزوج بهدف الزواج أو الصداقة العابرة يزيد من حالات الخيانة في المجتمع كما أنه يكثر من حالات الطلاق بسبب حدوث المشاكل بين الزوج وزوجته.

ولاشك أن العنوسه هي إحدى المشكلات الكبيرة التي تعانيها مجتمعاتنا العربية والإسلامية عامة ومجتمع الخليج بصفه خاصة، وهي سبب رئيسي لانتشار العلاقات بين الرجل المتزوج والبنت العانس، ومشكلة واحدة تأخر الزواج بالنسبة للفتاة، مشكلة منتشرة في دول الخليج وفي عمان بصورة كبيرة

ظاهرة العنوسه أسبابها ونتائجها:

الواقع أن ظاهرة العنوسه لها أسباباً كثيرة في الواقع من أسبابها أن الزواج أصبح يكلف كثيراً جداً، ولا يستطيع الشاب في بدء حياته العملية حينما يخطو الخطوات الأولى في السلم الوظيفي عندما يتخرج من الجامعة ثم يتسلم عمله لا يستطيع أن يتحمل أعباء الزواج وحده، والواقع أن الناس هم الذين عسرو ما يسر الله عز وجل، ولكن الناس هم الذين عسروه وصفعوه بما وضعوا من عقبات وما وضعوا من تكاليف، فأصبح الشاب لا يستطيع ذلك فيتأخر الزواج وقد يضطر للزواج من الخارج.

وبهذا بدأت ظاهرة العنوسه تتزايد وتتفاقم لدرجة أن بعض الفتيات يسلكن طرق غير أخلاقية وانحرافية ويغضبن برضين بالزواج من رجل يكبرهن بأكثر من عشرين عام.

ما هي أسباب انتشار العنوسه

١- وأن أحد أكثر أسباب ارتفاع نسبة العنوسه في المجتمع هو عزوف الشباب عن

الزواج بسبب تكاليف الزواج

٢- كما أن غلاء المهر: وطُرحت الحلول ولكن القليل من الناس قبل بها وعمل

بها، مثل

٣ - ظهور فوارق مادية كبيرة بين طبقتين الغنية والفقيرة ازدياد نسبة الغلوسة

في المجتمع

٤ - ظهور الفوارق الطبقية بين القبائل وبين الرجل والمرأة

٥ - الاهتمام بالدراسة والعمل

٦ - قلة الجمال

٧ - ارتباط البنت لابن عمها أو خالها ثم الفشل في الارتباط والفشل في الحب أيضا

حيث يرتبط الحبيبان فترات طويلة دون وجود أمل في الزواج مما يضيق على
البنت أكثر من فرصة في الارتباط وانتظار الحبيب الموعود

٨ - عدم وجود تفاصيل بين البنت وأفراد الأسرة

أولا من خلال معلوماتي أن أسباب تأخر المرأة في عمان إلى خمسة أسباب

١ - الارتباطات بين الأهل بـان يسموا فلان لفلاته وعندما يحين وقت الزواج يترك

فلان فلاتة وبخطبها غيرها ويحدث هذا بـيت الأهل فيما يسمى بالزواج الألهي

كم أن علاقات الحب الطويلة تؤدي إلى هذا النوع من التأخير، حيث يربط

الشباب الفتاة بـعلاقة حب طويلة تستمر لسنوات ثم يتخلى عنها فجأة بعد أن يتم
رفض البنت من قبل أهل الشباب ويأخذ برأيهم ويترك البنت التي أحبته
وانتظرته طوال تلك الفترة

٢ - أن البنت تشغل نفسها بالدراسة أو بالعمل أو ما يسمى ببناء مستقبلاها على
حساب الزواج

٣ - أن تقاضي البنت بين المتقدمين لها حسب الشكل والمكانة ويفاضل الأهل بين
المتقدمين حسب القبيلة والطبقة وتمضي أيام العمر والبنت تنتظر الأفضل أو
الشخص المناسب ولا تتزوج البته

٤ - تحكم الإباء في مستقبل بناتهم والخوف على راتب البنت عندما تكون تشغله أو
الميراث إذا كانت من بنات الأثرياء أو من بنات القبائل المعروفة

٥ - ويبقى المستوى الجمالي والاجتماعي وكذلك بعض التحرشات الجنسية في
الصغر والمشكلات الاجتماعية والاضطرابات الجنسية سببا رئيسا في عدم
الزواج

• والحل من وجهة نظرى الشخصى يتمحور:

- ١ - خفض قيمة المهرور وذلك لا يتم إلا من خلال ضغط الجهات الحكومية على الأهالي وإطلاق الحملات التوعوية من أجل تشجيع الآباء على تزويج بناتهم بأقل المهرور مراعاةً لحالة الشاب المادية.
 - ٢ - تطبيق تعدد الزوجات حتى تجد الفتيات من يتزوجهن حتى وإن كان متزوجاً وتأكدوا ما زادت نسبة العنوسة إلا من بعد ما ترکنا تعدد الزوجات وهذا مؤكداً.
 - ٣ - تأسيس صندوق الزواج وذلك لتقديم المساعدات والتسهيلات للشباب للزواج من قبل الجهات الحكومية.
- طبعاً مفهوم العنوسة _____ يختلف من بيت لآخر_____. المقصود أن هناك عائلات تقول أن سن العنوسة يبدأ من ٢٥ مثلاً.. وغيرهم يقولون أن سن العنوسة يبدأ بعد الثلاثي _____
- ١ - ومصطلح العانسة كما نعرفه عامه هو البنت البالغة التي لم تتزوج / أو الرجل البالغ الذي لم يتزوج.. ولكن مجتمعنا العربي خصص هذا المصطلح على المرأة فقط.. وهذه نقطة جديرة بالاهتمام.
 - ٢ - تقليل المهرور بأن يتغاضى أولياء الأمور عن المهرور المرتفعة
 - ٣ - إنشاء صناديق للزواج تساعد الشباب على الزواج وتكليفه
 - ٤ - قيام صناعات حرفية صغيرة يبدأ بها الشباب توجههم نحو المستقبل
 - ٥ - تشجيع القطاع الخاص على قبول المواطن المقبل على الزواج أولاً للعمل ومن ثم الجاليات الأخرى .. الخ

أمثلة على ارتفاع تكلفة الزواج أحد أسباب الطلاق بسلطنة عمان منقول من إحدى المنتديات العمانية:

كان حفل زفاف شيخة موظفة الاستقبال في عام ٢٠٠٥ فخما حضره ٧٠٠ مدعو في احد أفخم فنادق سلطنة عمان.. وانفق العريس ٣٨ ألف ريال (٩٩٠٦٨ دولاراً) على الحفل ودفع مهرها تسعة آلاف ريال واشترى شقة جديدة لعروسه وانفق آلاف الريالات على رحلة شهر العسل.

وتقول شيخة التي طلت عدم نشر اسمها الأخير «تزوجت مثل الأميرات وفي غضون ثلاثة أشهر هجرني كشحادة. بدأت خلافتنا عندما اتهمني زوجي بأنني سبب استدانته

وحصل زوج شيخة مثل كثرين من العمانيين على قرض مصرفي لسداد تكاليف الزواج التي عادة ما يتحملها الرجل. وأثرت الأعباء المالية على حياة الزوجين وطلقها زوجها رغم اعنة أرادتها في عام ٢٠٠٨.

واحتفظت شيخة بالمهر وعادة ما ينفق على شراء الحلي الذهبية والملابس والممتلكات بينما تركت طليقها مثقلًا بالديون التي تراكمت بدايةً من حفل الزفاف. ويقول أحد المهمتين بالشؤون الاجتماعية «يقل الدخل الشهري لأكثر من نصف الرجال العمانيين عن ٧٠٠ ريال. يعجزون عن دفع تكاليف الزفاف وفي النهاية يسقطون في مستنقع الدين في السنوات الأولى للزواج».

وتتابع «غالبية حالات الطلاق بسبب المشاكل المالية الكامنة ورغم أن المهر قد لا يكون سبباً مباشراً للطلاق فإنه يسهم في إذكاء التوترات المالية والخلافات الشخصية». وطفت مشكلة تكاليف الزواج الباهظة التي دفعت كثرين للإجحاف عن الزواج على السطح خلال الاحتجاجات العنفية التي هزت سلطنة عمان العام الجاري مع اتساع نطاق الاضطرابات السياسية في العالم العربي.

وفضلاً عن احتجاجات مطالبة بتحسين الأجور وتوفير فرص عمل ومحاربة الفساد في السلطنة طلب متظاهرون الحكومة بالتحرك لإنشاء صندوق لدعم الزواج لمساعدة الشبان على تحمل التكالفة الآخذة في الارتفاع

قضايا المرأة

رفعت الحكومة شعار تمكين المرأة وشركاء في التنمية وكم ندوة عقدت في هذا الإطار ولكن النتائج سلبية جداً لا زالت المرأة تعاني المرأة من عدة قضايا منها العنف ضد المرأة، ومعاملة المتزوجة من شخص أجنبى معاملة غير مناسبة بالنسبة للأولادها ولقد حققت المرأة في عمان الكثير على المستوى الحقوقى والإعلامي ولكن لا تزال هناك عدد من القضايا التي لا زالت معلقة ولم تتحقق لها حلول ناجحة منها

بعض قضايا المرأة في عمان

- ١- عدم وجود قوانين منظمة لحقوق المرأة وكفيلة بحفظ حقوق المرأة (قانون الأحوال الشخصية - قانون حماية الأسرة)
- ٢- زيادة حالات طلاق متزايدة بسبب ضغوطات الحياة المتراكمة على الزوجين وضياع حقوق المرأة المادية والمعنوية نتيجة لطول النظر في قضايا الزواج وعدم وجود متابعة فعلية لتنفيذ الأحكام، و ضرورة حصول المرأة على كامل حقوقها
- ٣- انتشار العلاقات خارج إطار الأسرة وانتشار ظاهرة الغلوسة، الفشل في تجارب الحب والزواج قصص الخيانة العاطفية أو الزوجية
- ٤- ازدياد حالات العنف ضد المرأة
- ٥- عدم حصول أبناء المتزوجة بغير العماني على الجنسية العمانية فلا يزال العديد من النساء لا يزال أولادهن لا يحصلون على الجنسية العمانية وفي حالة الطلاق تظل أولادها معلقين بين الأبوين بدون
- ٦- عدم حصول الزوج المرأة العمانية على الجنسية العمانية لا تزال الشروط الموضوعة صعبة التحقيق ولا زالت حقوق المتزوجة من أجنبى أقل من تلك التي متزوجة من عمان والشروط المرتبطة بهذا الزواج لا تزال موضع انتقاد من قبل جمعيات النسائية في العالم
- ٧- لا تزال حقوق بعض النساء والقضايا في المحاكم ولم يحسم فيها ولا يحصلن على النفقة ولا يحصلن على حقوقهن المنصوص عليها في قانون الجزاء العماني
- ٨- عدم صدور قانون الأحوال الشخصية العماني الذي يحدد صلاحيات الأسرة ومسؤولياتها

قضايا الشباب

ربما تكون قضية الشباب الأساسية في الجانب الفكري والثقافي وهي التوظيف الأمثل لطاقات الشباب العماني، فـ ٦٥٪ من الشعب العماني هم من فئة الشباب ولكن هذه الفئة تعاني من تشتت جهودها الذاتية الفكرية واحتزاز جهودها في الرياضة وفي كرة القدم على وجه الخصوص وان اختزال هذه الجهود في هذا المجال يحرم المجتمع من جهود ثلاثة أرباع طاقاته. ويعاني الشباب العماني من عدم وجود مراكز لتنمية الإبداع وعدم وجود مراكز علمية وثقافية في أي من مناطق السلطنة، ما عدا محافظة مسقط يوجد بها فقط النادي العلمي والمنتدى الأدبي والنادي الثقافي ووصلة بها مركز ثقافي مخصص للأنشطة الثقافية فأين مراكز تنمية الإبداع؟

ومما نلاحظه على المشهد الفكري والثقافي في عمان، أن طاقات الشباب العماني فعلاً معطلة ومركزة في مجال الرياضة وكرة القدم، فمثلاً يوجد لدينا خمس مجموعات رياضية أو ست في معظم ولايات السلطنة ولكنها لا تعمل حتى في مجال الرياضة فقط يستقبل منها واحد أو اثنين مباريات كرة قدم مرة أو مرتين في السنة وتستخدم لإجراء مباريات الدوري، معظم الأندية الرياضية مهتمة بالجانب الرياضي، لا يوجد أية مكتبات عامة، لا فالمحافظات ولا في الولايات لكي يتسع للشباب تنمية ثقافتهم أو أفقهم الثقافي، وكنا نتمنى لو صرفت هذه الميزانيات الكبيرة في بناء المجموعات الرياضية، في إنشاء عدد من الأندية الثقافية والفنية وفي إنشاء مراكز أبداعية وفنية ومكتبات عامة، وبالتالي سوف تكون لها مرود ثقافي أكبر من مرود المجمع الرياضي

هناك لجان كثيرة شكلت لتنمية الطاقات الشبابية وعقدت ندوات كبيرة ولكنها لم تنفذ توصياتها، آخر ندوة عقدت تطلعات الشباب في عالم متغير كانت ندوة هزلية ولم تطرح موضوعات ذات صلة بواقع الشباب، الشباب يريدون من يعالج قضيائهم لا من يقدم صورة غير حقيقة وواقعية عن واقعهم أكثر الندوات التي تعقد في عمان تحاول أن تصقل صورة الحكومة وتقدمها في شكل جميل دون التعمق في واقع الشباب

وما يمكن ملاحظته أن صناع القرار ليس لديهم أي استعداد للأخذ برأي الشباب، الشباب لديهم طموحات وقضايا متعددة انعدام الحوار بين الأجيال وانعدام الحوار بين الشباب ومؤسسات الدولة عدم وجود منتديات فكرية ولا أندية ثقافية ولا مكتبات عامة. ومن جهة أخرى لا توجد وظائف كافية ولا اهتمام رسمي بالتوظيف أو المساعدة على الدراسات العليا ولا يوجد مؤسسات لدعم الزواج مع ارتفاع تكاليفه كل هذا يولد شعور بالإحباط لدى معظم الشباب العماني، والمعالجات الرسمية لا ترقى لمستوى فهم الشباب هناك خلل كبير في فهم قضايا الشباب والمعالجات الحالية لقضايا ومشاكل الشباب معالجات قاصرة يتم تشكيل لجان وطنية ليست لها صلاحيات تقدم توصيات واقتراحات تظل بدون تنفيذ، وبدون قوة تنفيذية وبعض المعالجات تبقى سطحية ولا تصل إلى مرحلة العمق ومعالجة جذور المشكلة

لماذا يحصر دور الشباب في الرياضة فقط وفي كرة القدم تحديداً لدينا وزارة للشباب والرياضة لكن ليس لدينا وزارة للشباب والثقافة

ضرورة المحافظة على الهوية الوطنية مطلب شبابي لكن لا يجد من ينفذه أو من يقوم على تنفيذه والجان التي تشكل ليس لها صلاحيات ولا أي تأثير في صانع القرار وتمثل الفئات

الممثلة لهم مثلاً لجنة الشباب لا يوجد تمثيل لمختلف الفئات الشبابية قط العاملين في وزارة الشباب والتعليم العالي وبالتالي هم يمثلون صوت الحكومة ولا يوجد تمثيل حقيقي لمختلف فئات الشباب في المجتمع

ينبغي استخدام تقنيات جديدة في مخاطبة الشباب وإعداد برامج جديدة تناطح عقولهم وأفكارهم وتعزز الوعي العام لديهم وتعمق أصول الانتماء والهوية الوطنية
ومن قضايا الشباب المعاصرة هي الحافظة على الهوية الوطنية

لقد أثرت أدوات العولمة في تغير القيم كما بينا سابقاً وكم أردت إلى تغيير نظرة الشباب للهوية الوطنية وللقيم والسلوكيات وفي التعامل مع قيم الحضارة الغربية، فقد أثر بعض الشباب في قبل هذه المفاهيم وقام بتغيير أفكاره وشكله بناءً على هذه الأفكار والقيم ونلاحظ سرعة التأثر بأفكار العولمة لدى الشباب وذلك لأن بعض الشباب لا يملكون قيم وأفكار وطنية قوية، ولذلك نجدهم يتأثرون بسرعة بمثل هذه الأفكار، كما أن بعض المجتمعات العمانية تعاني من ازدواجية دخلها في توجهها الفكرية في أفكارها الداخلية، كما هناك ازدواجية داخل الشباب ذاته: تعكسها مظاهر منها لبس الملابس الغربية وتبني ظواهر غربية مثل ظاهر الأيمو أو مفاهيم جديدة مثل البويم

طالما نحن بصدده ظاهرة مرتبطة بالهوية الوطنية وبالسلوك الاجتماعي أو الفردي يجب أن نضع في اعتبارنا أن السلوك ما هو إلا حركة تعبيرية تصدر من الفرد كاستجابة لمعنى ما وتحكم فيها مجموعة من الخبرات المكتسبة أو هي رد فعل لفعل معين وفق لخبرات الفرد وأفكاره، ولا شك أن الكثير من الشباب العماني لا يزال محافظاً على هويته العمانية والعربية والإسلامية على الرغم من هجمة العولمة

وهنا ممكن أن نقدم رؤية حول مدى تقبل الشباب العماني لأفكار ومفاهيم العولمة وتنوع مشارب الشباب العماني ومستوياته وكذلك تعامله مع مفاهيم العولمة إلى عدة فئات ومستويات ثقافية وفكرية:

الفئة الأولى:

ت تكون من فئة من الشباب حصل على فرص تعليم جيد وأمتلك مهارات متعددة يتقن أكثر من لغة، هذه الفئة بالطبع تنتمي اقتصادياً إلى الأثرياء القادرين على شراء خدمات تعليمية أرقى من

المتاح، وفرص تطوير معرفي أضل — وبالتالي فإن أسواق العمل أمامهم متاحة وواسعة، تلك الفئة تجيد استخدام تكنولوجيا الاتصال بمهارة وتستفيد منها في إنجاز أعمالها.

ولا تصطدم تلك الفئة كثيراً بالقيم المبنية عبر القنوات الفضائية وإن كانت تتعكس على مظهرهم وسلوكهم وموسيقاهم وسياراتهم وطبيعة علاقاتهم بالجنس الآخر وحتى بمجموعاتهم وأسرهم. تضم هذه الفئة شباب من ذوي المكانة الاجتماعية العالية من أبناء الوزراء والتجار وأبناء الشيوخ القادرين على تعليم أبنائهم خارج السلطة والذين يتواصلون مع تكنولوجيا العولمة عبر القنوات الفضائية والإنترنت وأجهزة الاتصالات المتقدمة والتي ما يستخدمونها غالباً كأدوات للمتعة واللعب والتمرد على المحظورات أكثر من كونه وسيلة لسب معرفية متاحة. فهم شباب تمت بقدر كبير من حرية الاختيار — مقارنة بنظرائهم — تحكمهم علاقات أسرية أكثر مرونة وأقل عبئاً ب بصورة عامة لا يشغل شباب هذه الفئة بالقضايا السياسية المحلية ولا ببعض السياسات المتبعة طالما لم تمسه، وقد أمدت العولمة هذه الفئة بأدوات رفاهية جديدة — وإمكانيات أعلى للمعرفة والمتعة وفرص تعلم، وخبرات أوسع وقدرات اتصالية هائلة، الأمر الذي أمد هذه الفئة بعلاقات اتصالية أعمق بالعالم، في حين ضفت الصلة بعلاقته بالمجتمع وأفراد الأسرة الآخرين حيث لم تعد هناك فاعلات محلية قادرة على جذبه وانتزاع اهتمامه كذلك الإحداث الوافدة عبر التكنولوجيا وأجهزة الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة بحيث أصبح مشغوفاً بها وأسيراً لهذه التكنولوجيا ومستوعباً لمفاهيمها أكثر من شغفه بأي مفاهيم وأفكار محلية أو اجتماعية أو دينية أخرى

الفئة الثانية:

وهي الفئة الغالبة من الشباب الذين يتعاطون مع الإمكانيات الوطنية المتاحة التي غالباً ما تكون محددة العطاء والتي تتيح لهم الحصول على شهادات دراسية متنوعة، إلا أنها لا ت redund بهم بالمهارات والمعارف التي تفتح لهم سوق العمل وهذه الفئة التي تمثل غالبية الشباب

العماني الباحثين عن عمل وهو ما يقدر بعشرة وستين ألف مواطن عماني حسب الإحصائية الأخيرة لهيئة الوطنية للقوى العاملة

تتأقى هذه الفئة قيم العولمة عبر القنوات الفضائية وعبر تقليد الفئة الأولى سلوكها -
وساهم ذلك في تغيير ثقافة هذه الفئة التي استطاعت تخلي المحظورات الاجتماعية عبر التفكير
في شغل وظائف جيدة أو تطوير قدراتهم المادية والاجتماعية والثقافية ولذا نرى أن أكثر
المثقفين والإدارات في المؤسسات القطاع الخاص هم من هذه الفئة

وظلت هذه الفئة من الشباب على خط وسطي في علاقته بالأسرة يظهر وجهاً أقل تمداً من
زملائهم في المجموعة الأولى ويبدى بعض الولاء الأسري - ويحافظ بأخر سر يمارس به كل
ما يستطيع تجاوزه - مع احتفاظ الفتيات بالخطوط الحديثة للموضة ومحاولة تتبع كلما تتجه
دار الأزياء الغربية من فساتين ومواضيع حديثة - فهم في سعي دائم للوصول إلى حالة توازن
بين الثقافة القادمة والثقافة المحلية التي تلفّها بعض القيود.

برغم ذلك، فهو لاء الشباب هم الأكثر التصاقاً بهموم الوطن - وهم العمود الفقري
لسياسات التحديث التي تقوم بها الدولة، وهم يمثلون القوة الشرائية لمنتجات العولمة وهي التي
تغذى الطموحات الاستهلاكية.

وإذا كان هناك ثمة صراع ثقافي داخلي يتشكل داخل الفئة الأولى، فإن الصراع الداخلي لدى هذه
الفئة أعلى صوتاً، خاصة صراع البحث عن الهوية.

شباب هذه الفئة هم أبناء الطبقة الوسطي بكل سماتها الحافظة للثقافة المحلية والناقة لها.
ويصف د. نادر فرجاني تلك الفئة قائلاً: (أنها فئة اجتماعية ملتبسة تقوم دور وسطي بين
القمة وبين القاعدة، فئة يسكنها التوتر الاجتماعي وتعانى من الضمور النبى نتيجة الإفقار
الذى صاحب الاقتصاديات العربية، ويضيف بأن الفئة الوسطي تمثل للعمل في قضايا النهضة في
مراحل المد القومى) .

هذه الفئة من الشباب هم في الغالب القوة الشبابية الفاعلة في حركة المجتمع المدني خاصة الجمعيات ومنظمات الطلبية والاجتماعية - وهم القوة المرصودة من قبل الأجهزة الحكومية
الشبابية لاستقطابها)٥*

الفئة الثالثة:

وهم الفئة من الشباب الذين لم يتعلماً أو لم يستكملوا دراستهم أو أولئك الحاصلين على دبلوم الثانوية العامة والمنتمين لطبقات الضمان الاجتماعي أو الطبقات الاجتماعية المحرومة من التنمية أو القرى البعيدة والمهمشة، هؤلاء إما محروميين حرماناً تاماً من تكنولوجيا العولمة أو مستهلكين للمواد الإعلامية المنبثقة عبر الإعلام المرئي والمسموع - وهم فئة واسعة يختلف حجمها من منطقة لأخرى، إلا أن أخطر مشكلاتها، هو هذا التعرض الكثيف لقيم جديدة تقدم بواسطة آنداد لهم من شرائح أخرى، الأمر الذي يدفع شباب تلك الفئة إلى التقليد بدون الاستناد إلى بناء فكري نقي يقلص من التقليد، فتكتنولوجيا العولمة تكرس الشعور بالدونية والحرمان لدى تلك الفئة من الشباب، وتدفع بهم إلى اليأس أو العنف - هذه الفئة تشكل (القوة الأساسية) للجريمة - وللمخدرات - وللعنف المنظم في كل أشكاله.

وهذه الفئة من الشباب التي تتفاوت آمالها بين تطلعات مستحيلة، وقدرات عاجزة، تدفع ضريبة التداعيات الاقتصادية للعولمة، فلا تتعاطى مع تداعيات العولمة الثقافية إلا بمنطق "الفرصة المسرورة" وهم أكثر العناصر تداولاً للأفلام المخلة والتقليد الأجوف، وهم أكثر الشباب تعرضاً للافة المخدرات.

أشار بحث علمي أجرته الثقافية للعلومة لم تتوفر لهؤلاء إلا مناخاً مستفزًا - ولم تتصل بهم سوى من جانبهما اللا أخلاقي، ولم تعرف بهم كفئة قائمة بالأساس .

إن رؤية هذه الفئة الشباب للعلومة لا يتم بصورة واحدة لدى الفئات المختلفة للشباب الأمر الذي يعزز ويعمق نوعين من الإزدواجية.

برغم ذلك، فهوّلء الشباب هم الأكثر تصافياً بهموم الوطن - وهم العمود الفقري لسياسات التحديث التي تقوم بها الدولة، وهم يمثلون القوة الشرائية لمنتجات العولمة وهي التي تغذى الطموحات الاستهلاكية.

وإذا كان هناك ثمة صراع ثقافي داخلي يتشكل داخل الفئة الأولى، فإن الصراع الداخلي لدى هذه الفئة أعلى صوتاً، خاصة صراع البحث عن الهوية.

شباب هذه الفئة هم أبناء الطبقة الوسطي بكل سماتها الحافظة للثقافة المحلية والناقلة لها. ويصف د. نادر فرجاني تلك الفئة قائلاً: (أنها فئة اجتماعية ملتسبة تقوم بدور وسطي بين القمة وبين القاعدة، فئة يسكنها التوتر الاجتماعي وتعانى من الضمور النسبي نتيجة الإفقار الذي صاحب الاقتصاديات العربية، ويضيف بأن الفئة الوسطي تمثل للعمل في قضايا النهضة في مراحل المد القومي)" .

هذه الفئة من الشباب هم في الغالب القوة الشبابية الفاعلة في منظمات المجتمع المدني العربي خاصة الجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان – وهم القوة المرصودة من قبل الأجهزة الحكومية الشبابية لاستقطابها)

وإن الشاب العماني الآن تحكمه حالتان:
الأولى: التفاعل مع التكنولوجيا القادمة والتذوق الإعلامي والمعلومات القادم إليه عبر الانترنت والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية والأدوات التكنولوجية اليومية.

الثانية: الانزلاك عن التكنولوجيا والحفاظ على الهوية العربية للشاب العماني وبخصوصيته الدينية والثقافية

الكثير من الندوات تعقد حول قضايا ومشاكل الشباب أخرها كانت ندوة "ـ تطلعات الشباب في عالم متغير" ولكن المتحدثين لم يطرحوا أيها من مشاكل وقضايا الشباب كانت الندوة عبارة عن وجهة نظر حكومية وهنا نعرض بعض ما جاء لورقة الدكتور محمود السليمي المتحدث الرئيسي وعضو لجنة الشباب المشرفة على إقامة هذه الندوة (منقول عن جريدة عمان)

د. محمود السليمي: تحولات سياسية كبرى تهدد كيان الدول القومية والوطنية
قدم الدكتور محمود بن مبارك السليمي ورقة عمل بعنوان الهوية والاتماء بين الوعي التاريخي ومرجعياته التراثية في عالم متغير قال فيها: أن العالم يشهد منذ تسعينيات القرن العشرين تحولات سياسية كبرى تهدد كيان الدول القومية والوطنية ويجري الحديث عن نظام عالمي جديد تتلاشى فيه حدود الدول لتندمج في إطار واسع هو الدولة العالمية وعن تحول تكنولوجي هائل وعن "صدمة معلوماتية" تقود إلى مواجهة ثلاثة هي الحداثة والى إحداث تغييرات عميقه في تفكيرنا وأنماط حياتنا وعاداتنا اليومية ويجري الحديث عن انبعاث حضارة جديدة لم تحدد معالمها النهائية بعد وترافق هذه التحولات سواء على مستوى الدول والمجتمعات أو على

مستوى الأفراد مع نوع من العنف اللاعقلالية في لعبة الأبعاد والتهميش وسحق هوية الآخرين في القائمين عليها استعداد فطري للقسوة وتعمد سحق أي تيار فكري يحمل إرثاً فكرياً ويعبّر عن مثل إنسانية يحمل لواءها علماء ومفكرون وحكماء يجدون أنفسهم اليوم ومجتمعاتهم أمام تقاليد وايدولوجيا متناقضة تبرز الخصومات الدائمة مع كل شيء له علاقة بالتاريخ والجغرافيا والثقافة والهوية الوطنية وإن انماج أركان المعمورة قاطبة في قرية كونية معرفية واحدة معلومة يتقلص الزمن وتتلاشى المسافات وتنتقل رؤوس الأموال والسلع والمعلومات والمفاهيم والأفكار والأخبار والأدوات بسرعة مذهلة وبحرية تامة غير معروفة برقابة حكومية أو بحدود وطنية أو برفض إيديولوجي.

وأشار السليمي إلى أنه من المهم التأكيد على حقيقة أن الحضارات التقليدية التي أرسست في تاريخ البشرية أكبر الإبداعات ترثي تحت وطأة بلاهة تسبب الشلل أكثر فأكثر وتعرض لعزلة ثقافية وتعيش اليوم أزمة الهوية والانتماء من الداخل فالعلوم ظاهرة غريبة كلياً عن الحضارات التقليدية بما في ذلك حضارتنا العربية الإسلامية وجعلت الإنسان في مجتمعنا مقطوعاً عن جذور ذاكرته الأصلية ونحن بسببيها في دوامة إعصار تاريخي لم نشارك في صنعه أبداً وأخطر ما نتعرض له هو ظاهرة تضييع الذكرة وإلغائها وفق عملية منهجية ومدروسة ونصف القيم الأخلاقية والتخلي عن الجوهر الروحية وتبني الميول والغرائز المستوردة ويتجسد خطر العولمة في تكريس ظاهرة التغريب المكثفة وفي الاستلاب التدريجي لقيمنا الحضارية. وأشار السليمي إلى أن الواقع الحاضر خليط من المقدس والمقدس وخلط من الثقافة المضيفة والثقافة والأفكار المستوردة تتدخل فيها ثقافات يستحيل التوفيق بينها وابسط ما يمكن أن يقال عنها: "أنها تهدد الهوية والانتماء وقيم حضارتنا التقليدية التي هي خلاصة جهد الآباء والأجداد عبر مئات السنين" نلاحظ أن الدكتور السليمي يتمكّن عن أراء وأفكار عامة دون التعمق في مشكلة الهوية الوطنية الحقيقة والتي هي عنوان ورقة ، كما أن كبار المسؤولين المشاركون في الندوة عرضوا لوجهة نظر الحكومة حول دور الشباب والتمسك بالهوية الوطنية دون التعمق في مشكلات الشباب والتي طرحتها سابقاً .

قضية البحث عن الحرية الشخصية والفكرية

المواطن في عمان كان ولا يزال يطالب بالمزيد من الحريات العامة ويطلب بالمزيد من الحريات العامة وانتقاد ومحاسبة المسؤولين المقصرين أو بتقديمهم للمحاكمة ومعرفة الأخطاء التي يقع فيها المسؤولين والمقصرين، كما نلاحظ في أكثر البرامج الإذاعية

والتليفزيونية التي تطرح هموم المواطنين كما نلاحظ من خلال هذه البرامج أن الحرية مفقودة في وسائل التي كانت تضم الإنجازات لكنها لم تكن تعكس الإخفاقات ولا رأء المواطنين للقيادة العليا، كم نلاحظ عدم وجود وسائل اتصال بين المواطنين والمسؤولين مما يستدعي بالضرورة اتصال المواطنين بهذه البرامج أو النزول إلى الشارع وهي ظاهرة جديدة على المجتمع

فالمواطن العماني وجد فرصته الحقيقية في التعبير عن رأيه في النزول إلى الشارع وإبداء مطالبته بعد أن أغلقت وسدت كل الأبواب في وجهه. حتى شعار العدالة الاجتماعية وإطلاق الحريات وتمكين المرأة بقيت شعارات غير قابلة للتنفيذ وحتى الإصلاحات الديموقراطية الأخيرة التي أطلقها السلطان قابوس لم تكن كافية لإسكات الشارع العماني وجاءت متأخرة وغير كافية في مضمونها لتلبية مطالب المواطنين وإطلاق الحريات العامة

أن ما تعنيه مفهوم الحريات في مضمونها الدولي هو قيام دولة المواطنة والحكم الرشيد المبني على تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية أو الإصلاحات الديموقراطية التي ترتكز على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وخدمة المواطن العماني أيمنا كان كما ينبغي تفعيل الحوار الوطني وإن توجد قنوات مباشرة للحوار بين المواطنين والتواصل بين مختلف شرائح المجتمع وبين المسؤولين في مختلف وزاراة الدولة

قضايا الحرية الإعلامية

أن قضية الحرية الإعلامية تتجلى في واقع وسائل الإعلام العمانية والتي تمثل صوت الحكومة، وأن شد بعضها عن السرب بأنه يتعرض للمحاكمة والاعتقال وهو ما حدث مع رئيس تحرير جريدة الزمن وغيره من الإعلاميين والمفكرين والحقوقيين وهذا التضييق الإعلامي في عمان يواجهه على صعيد آخر حرية إعلامية على القنوات الفضائية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، والمعادلة الصعبة تقول كيف يمكن أن تمارس وسائل التضييق الإعلامي بينما نجد القنوات الفضائية مفتوحة للمعارضين، فالقنوات الفضائية وما تبثه من مواد إعلامية "تجد أرضًا خصبة في المنطقة العربية وفي العالم، تتفاوت في تأثيرها ويمكن أن تتأثر بأدوات العولمة والتكنولوجيا المعاصرة واستخدام الانترنت وموائع التواصل الاجتماعي والافتتاح الذي يشهده العالم العربي

لقد وجد الإعلام بكافة وسائله المرئية والسمعية والمقرؤة لخدمة القضايا المجتمعية لما له من دور فاعل في التأثير على فئات المجتمع من خلال طريقة التناول والطرح وهو إحدى وسائل الاتصال الرئيسية بين الحدث والجمهور كما أنه يلعب دوراً مهماً في توسيع مدارك الناس وتنقيفهم.

وأمام بعض القضايا الساخنة والشائكة التي تشهد لها المجتمعات العربية والخليجية تتوافق الرؤى والتوجهات في كثير من الأحيان لدى وسائل الإعلام ويبقى الفرق في كيفية التناول ودرجة الطرح بين إعلام، الإعلام راصد لكل إحداث المجتمع وهو يؤدي رسالته بسلاح المعالجة الوعائية التي تفتح الطرق أمام الجهات المسئولة عن تنفيذ الحل وأمام المجتمع المحتاج إلى أن تكون الصورة واضحة إمامه ليرقى بنفسه عن العثرات غير المحسوبة ولرب كبوة بسيطة في ظاهرها عظيمة في أثرها.

نقول أن الإعلام يجب أن يكون صوت المجتمع النابض وأن يطرح مختلف القضايا بصورة واضحة لا أن يغض الطرف عن القضايا الساخنة ويعرض للقضايا التي لا تضر ولا تنفع، الإعلام العماني نظر قضايا الإيدز والمخدرات وما يمكن أن تقود إليه من انهيارات أخلاقية لقيم الاجتماعية الأخرى ولكنه يتغاضى عن قضايا العدالة الاجتماعية والسياسات المحلية ومطالب المواطنين في الحرية والعدالة، ثم أن مهمة الرقيب التي تؤديها وزارة الإعلام على الأفلام والبرامج والكتب من شأنها أن من تطور الفكر المجتمعي وأشكال الثقافة العمانية، لقد فقدت وزارة الإعلام دورها وسلطتها في أكثر الدول العربية والعالمية وأصبح الإعلام يدار من قبل مؤسسات خاصة لا تتبع للدولة وإنما تعكس صوت ورأي المجتمع

الإعلام لدينا يمتنع عن عرض موضوعات ذات صلة بالمواطنين خوفاً من المسؤولين عنها. الإعلام رسمي لا ينقل ما يدور بداخل المجتمع ومثال على ذلك كم وسيلة إعلامية كتبت أو نقلت التظاهرات والاحتجاجات الأخيرة

نحن بحاجة إلى إعلام حر ونزيه وينقل صورة واقعية وحقيقة مما يجري من التطورات التي تحدث في المجتمع وتتأثر على مسيرته وفاته.

قضايا سياسية

من القضايا السياسية المشاركة السياسية قضايا المجتمع العماني وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية والعدالة والحرية ومن ضمن القضايا السياسية هي المطالبات الإصلاحية في عمان

والتساؤل الذي يطرح هل كانت المطالبات الإصلاحية هو تعبير عن تغيير في الهوية السياسية أو في التوجهات الفكرية

هل تعتبر المطالبات الإصلاحية الأخيرة هي إعادة لصياغة الهوية الفكرية أو توجهات سياسية جديدة في الفكر السياسي في عمان ؟

يبدو إننا في عمان متوجهين لإعادة الخريطة الفكرية والسياسية للمجتمع من خلال عدة مظاهر اجتماعية والمطالبات الإصلاحية وينبغي دراسة هذه التحركات والمظاهر الاجتماعية ودلائلها الفكرية ونتائجها الاجتماعية والفكرية والسياسية فهناك عدة مظاهر منها الاحتجاجات والإضرابات وحركة المعارضة لبعض السياسات

يجب أن تدرس بعناية والتوصل إلى حقيقة مغزاها فبداية نلاحظ تطور في المصطلحات الاجتماعية والسياسية وفي استخدام أدوات التعبير عن معارضة سياسات الحكومة ولكن هذه المعارضة لم تنتج من خلال مجلس الشورى ولا من خلال المنتديات الفكرية وال الحوارية وإنما من خلال الشارع مباشرة وهو الأمر الأكثر غرابة وفي الوقت نفسه يعبر عن انسداد لغة الحوار بين المعارضين والحكومة وعدم قدرة مجلس الشورى على إيجاد معارضة حقيقة لسياسات الحكومة.

وقد برزت في الآونة الأخيرة مصطلحات نحو حرية التعبير والتعبير السلمي عن المطالب وإيصال صوت المواطنين للمسؤولين عن طريق التعبير السلمي لهذه المطالب.

وهناك أدوات جديدة للتعبير عن المطلب مثل الإضراب ومسألة المسؤولين عن التقسيم واستدعاء الوزراء من قبل مجلس الشورى ويظهر مصطلح الحقوقين وهم الذين يدافعون عن حقوق الإنسان وقد ظهرت مجموعة من المثقفين في عمان الذين تبرعوا بالدفاع عن حقوق الإنسان العماني، وهو جهد يشكون عليه ولكن ربما كان خطأهم الخلط بين المطالبات الفئوية والشعبية وبين المطالبات السياسية والدستورية وربما استقل بعض الغوغائيين في

الإساءة إلى بعض الشخصيات العامة وفي توجيهه بعض الألفاظ والتصرفات الغوغائية التي لا تؤيد أي تحركات إصلاحية

ولقد تفاوت مطالب المواطنين وهناك خلط بين ثلاثة أنواع من المطلب:

١- مطالب شعبية وفتوية وقد قام أصحابها بتقديمها إلى المسؤولين مثل الاحتجاجات على الأوضاع الوظيفية والمعيشية والاجتماعية في قطاعات مختلفة مثل الأطباء وعمال النفط وموظفي البنوك وغيرهم وعدم وجود وظائف أو أعمال مناسبة لعدد من الباحثين عن عمل أو من فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص وعدم وجود من يدعم مطالبهم وهذه مطالب مادية وإدارية وتنظيمية مقبولة وقد تمت دراستها والاستجابة إليها حسب الإمكانيات المالية

٢- مطالب سياسية وهي مثل إصلاح الفساد وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية وتعيين رئيس وزراء وإرساء دستور تعافي جديد بين السلطة والشعب وأخرها إقامة ملكية دستورية وهذه المطالب سياسية ودستورية بامتياز ولا يمكن تنفيذها إلا بتقريب وحوار بين السلطات وبين الحقوقين أو بين ممثلي الشعب

٣- وهناك بعض مطالب شخصية التي يقدمها بعض المنتفعين ويحاولوا إثارة الفوضى والتزاعات ويقومون بالإساءة إلى الشخصيات العامة والتخريب بعرض تأخير عجلة التنمية أو تشويه بعض الشخصيات وهذه المجموعات من مستغلين للأحداث ليس لهم أي هدف سوى إثارة الفتنة وهو ما يرفضه الشعب العماني

وأتصور إن المواطنين الذين يمتازون بالمسؤولية وبحس وطمي عال هم الذين يحاولون في تقديم مطالبهم رغبة في الإصلاح وأن أكثر المواطنين إنما يحاولون الوصول إلى عدة أهداف هي: الحرية في التعبير والعدالة الاجتماعية والتساوي في

توزيع الثروة وإرساء دولة القانون وكشف الفساد الإداري والمالي في الحكومة

ومحاسبة المقصرين

ولقد ظلت طرق التعبير عن هذه المطالب أيضاً متفاوتة فمثلاً بعض المطالبات تخللها أعمال عنف وتخريب لأن بعض المواطنين تم استغلالهم للقيام بـأعمال التخريب وهناك بعض المندسين ولكن يتضح من خلال هذه الممارسات أن ما ينقص الطرفين هو الحوار لأنه إلى الآن لا يوجد مؤسسة أو مكان أو جهة ترعى الحوار الإيجابي بين الحكومة وبين هؤلاء المطالبين بحقوقهم وقد حاول أعضاء مجلس الشورى مؤخراً القيام بدور إيجابي ولكن إلى الآن لم يظهر دور واضح وفعال لأعضاء مجلس الشورى في دعم هؤلاء المحتجين أو إيجاد معارضة حقيقة

لسياسات الحكومة

ومن المعروف في الدول الديمقراطية أن النزول للشارع أو التظاهر لا يتم إلا بعد إقامة حوار ديمقراطي بين المعارضين واستئناف طرق الحوار بين المعارضين ولكننا في عمان ولأنه لا يوجد أي سبيل للحوار أو إيصال صوت المواطن للمسئول فإنه يتم التوجه للشارع مباشرةً فعلى سبيل المثال ماذا يمكن أن يعمل مجموعة من مواطنين أو العمال يشعرون بأن حقوقهم قد هضمت حقوقهم في منطقة ما في عمان من قبل مواطن آخر أكبر سلطة وثراء أو مسئول في الإدارة المحلية فهو عليه أن يتوجه لمكتب الوالي ليشتكي أو عضو مجلس الشورى وإذا كان هؤلاء لم يستجيبوا لشكواهم ولا يستطيعوا أن يحلوا قضيتهم، فماذا يمكن أن يعملا غير الاحتجاج بذلك الطريقة بعد أن فقدوا وسائل الاتصال والحوار مع المسئولين

لازالنا نطالب بإيجاد قنوات اتصال وحوار بين المواطنين وبين المسؤولين ونطالب بإنشاء منتدى عمان للحوار لأن المشاكل ستظل قائمةً مادامت لغة الحوار مفقودة وعدم وجود حلول ناجعة لقضايا المواطنين

ونطالب بدور أكبر لأعضاء مجلس الشورى المنتخبين من الشعب في إيصال صوت المواطن واهتمامه ومشكلاته للمسئولين الأعلى

إن حركة المطالبات والتحركات الإصلاحية ربما تكون متفاوتة في الأحقيتها ووفي أولوياتها ولكنها تعبّر عن توجهات فكرية وسياسية معينة وتعبر عن تغيير في الفكر الاجتماعي السياسي في عمان وأن على المسؤولين أن يوعوا بهذه المطالب وأن تكون ردة فعلهم أكثر إيجابية واستيعاب لهذه المطالب ودراستها ومحاولة إيجاد حلول ناجعة لمشكلات المجتمع والاستجابة لصوت المواطنين ومطالبهم المحقة وأن المشكلات والقضايا الاجتماعية والمطالبات المعيشية والسياسية بحاجة إلى فكر ورؤى جديدة وإلى معالجات فكرية وسياسية جديدة وترجع عن إطار المعالجات التقليدية وتساير الواقع العالمي الجديد وتأخذ في الحسبان التحركات الإصلاحية الجديدة في العالم العربي وإجراء المزيد من الحوار والقيام بالإصلاحات المطلوبة ومحاربة الفساد. وقد تنوّعت المطالب الشعبية بين المطالب السياسية بفصل السلطات التنفيذية عن التشريعية، فالطالبات الشعبية بضرورة فصل السلطات ووضع دستور تعاقدي جديد وأن يكون هناك فصل للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وأن يصار إلى تعيين رئيس وزراء يقدم برنامج حكومته إلى البرلمان وتنتمي مناقشتها من قبل أعضاء مجلس الشورى وهو مطلب بُرز في الاحتجاجات الأخيرة.

ومن بين المطالب السياسية الأخيرة محاسبة المسؤولين عن الفساد وهي من القضايا التي تهم المجتمع العماني وتشغل باله وهي محاربة الفساد ومحاسبة المسؤولين عنه، فمحاسبة المسؤولين الفاسدين مطلب شعبي، فإلى اليوم لم يتم محاسبة أي وزير أو مسئول فاسد وحتى المقصرین لم يتم محاسبتهم ثم أن هذه الأموال الضائعة هم أموال الشعب العماني الذي حرّم منها وذهب إلى جيوب هؤلاء الفاسدين فلماذا لا يتم محاسبتهم وإرجاعها إلى خزينة الدولة ما زال هذا الوطن يبحث عن نفسه والمواطن يبحث عن حقوقه الضائعة ولا يزال السؤال قائما هل التعديلات الأخيرة أو الإجراءات التي اتخذت أدت حقيقة إلى تطور في الوضع أم أنها مجرد مسكنات وقئية لا تقدم ولا تؤخر

وإذا كانا نطالب بتطبيق القيم الدينية وهي القيم المستسقة من القيم الإسلامية علينا أن نطبقها على كل من يخطئ أو يرتكب، لا عندما يخطأ الفقير نحاسبه ونعقابه وعندما يخطأ الغني فإنهم يتربكونه، الرسول عليه الصلاة والسلام يقول والله لو فاطمة بنت محمد شرقت لقطعت يديها

فالموطن يلاحظ أنه إذا اتهم مواطن فقير فإنه يتم التشهير به لكن إذا أخطأ مواطن آخر كبير أو معرف أو اخترس يتم التستر عليه وإخفاء جريمته ولا يتم التحقيق معه، المواطن يريد أن تتم معاملة الجميع معاملة واحدة في العدالة الجميع متساون في الحقوق والواجبات وفي مسألة الصدق والأمانة والعدالة سواسية في المعاملة

كيف يمكن للمواطن أن يصدق الحكومة أو كبار القوم أو شيوخ القبائل وهو يرى الفرق في المعاملة والازدواجية في المعايير والقيم الأخلاقية

من المفترض أن تقدم الحكومة والنيابة العامة المثال الأفضل في تطبيق القيم ومحاسبة المقصرين والمفسدين ونلاحظ في عمان أنه لم تتم محاسبة أي مسئول إلا من تغليب عليه السلطات العليا أما من يكون مرضيا عنه فإنه لا تتم محاسبته أبدا

كيف يمكن أن نطلب من المواطنين أن يكون صادقا وأمنيا وهو يرى أن بعض المسؤولين لا يتصرفون بمثل هذه الصفات ولا تتم محاسبتهم عندما يخطئون

قضايا تعليمية

يوجد عدد من القضايا المتعلقة بالعلمية التعليمية في سلطنة عمان، وأكبر قضية تواجه واضعي التخطيط التعليمي في عمان هي مخرجات التعليم وأنها ليست في مستوى الجودة التي تناسب سوق العمل والدليل على ذلك الزيادات التي تشهدها أعداد الباحثين عن عمل وعدم وجود فرص كافية لشغل الوظائف

ومن القضايا التعليمية التي تشغل بال المجتمع:

١- عدم وجود فرص تعليمية كافية مخصصة من قبل الدولة فقد دلت الإحصائيات الأخيرة انه في كل سنة يخرج ما بين ٤٥ ألف طالب وخمسين ألف طالب يلتحق منهم حوالي عشرين ألف طالب في الجامعات والكليات الحكومية والخاصة بينما يتبقى العشرين ألف خريج في منازلهم

٢- مخرجات التعليم في عمان ليست بتلك الكفاءة المطلوبة

٣- مخرجات التعليم تكون مرکزة في عدة مجالات ويكون الخريجون متخصصون فيها مثل تقنية المعلومات (الآتي) وتنمية الموارد البشرية وفي مجال التربية والتعليم الخريجون يتخصصون في مجال الآداب واللغة الإنجليزية ومصادر التعلم، وهذه التخصصات لا يوجد لها وظائف محددة وشاغرة

٤- لا يوجد توجه ملموس لنشر وتطوير التعليم الفني والتقني الذي يقوم على دراسة احتياجات السوق

٥- تدني المستويات الفنية للهيئات التعليمية مما يخلف طلب ذوي مستويات متدينة ومعلمين

٦- وإدارات المدرسية أكثرها ذوي أعمار متقدمة بينما المعلمين والطلاب ذوي أعمار سنينة حديثة مما يصنع إشكاليات كبيرة بين الهيئة الدراسية والتدريسية وبين الطلاب

٧- أساليب التعليم والتوصيل لا زالت تعتمد على الحفظ والتلقى والتعبير والإشارة وليس على الفهم والتعلم الذاتي واستخدام التقانات الحديثة في التعليم

٨- عدم إتاحة الفرصة للطلاب للتعبير عن رأيهم في المناهج أو في المعلم نفسه.

٩- سيطرة الفكر الديني في التعليم فلا زالت مدارسنا تدار كحلقات المساجد وأكثر من يعلمون فيها ذوي الأفكار الدينية المتشددة، لو دخلت أي حصة تعليمية لتصورت إنك في حلقة دراسية في مسجد من مساجد عمان القديمة في عمان كانوا ولا يزالون يفكرون بطريقة الشيوخ والمدرسين المصريين القدماء خريجي كلية دار العلوم، حيث يسيطر على كليات التربية وفي الجامعة مدرسي كلية دار العلوم والأزهر

١٠- سيطرة الفكر التقليدي في التعليم وغياب الفكر الإبداعي ولتجديدي في طرح المعلمين للمادة العلمية والمنهاج، ولهذا تظل مخرجات التعليم الأكاديمي متخلفة وتمثل وجهة نظر واحدة دون تجديد

قضايا التعليم العالي:

١- لماذا لم تقام الجامعة الحكومية الثانية إلى الآن كانت مطالب المواطنين تطالب بإقامة جامعات حكومية جديدة تفتح للمواطنين أفق جديدة وتحميه من شجع الجامعات والكليات الخاصة ما الذي يمنع أن تقام جامعات حكومية برسوم رمزية أن الجامعات الحكومية سوف تفتح أفاق جديدة في الوظائف وفي التدريب الأكاديمي وفي زيادة أعداد المقبولين سنوياً فعلى سبيل المثال لو فتحنا فروع جامعة السلطان قابوس في الولايات أو المناطق الإدارية البعيدة عن مسقط لو فتحنا مئات الوظائف ومئات الفرص لطلبة الدبلوم وفتحنا فرص استثمارية جديدة للحكومة وللمواطن وللولايات التي ستقام فيها هذه الجامعات مثل مدينة نزوى شهدت تطور على مستوى الخدمات وعلى مستوى الجودة وفتحت للمواطن فرص استثمارية من خلال تأجير الشقق وبيع مستلزمات

المنازل وفتح فرص استثمارية للمواطنين هناك حقيقة تاريخية تخصص مؤسسات التعليم العالي أن عمان الدولة الوحيدة التي فيها جامعة حكومية واحدة مقابل عشرات الجامعات الكليات الخاصة

في كل دول العالم تكون الجامعات الحكومية مضاعف للجامعات الخاصة نحن في عمان الدولة الوحيدة التي في جامعات خاصة أكثر من الجامعات الحكومية وكم طالبنا بفتح جامعة حكومية ثانية وثالثة وتصورا كم استفادت الجامعة والكليات الخاصة من المنحة التي أمر بها جلالة السلطان لهذه الجامعات لكن أين ذهبت هذه الأموال أليس كان من الأفضل أن تنشئ بهذه الأموال جامعة حكومية جديدة

رؤية مستقبلية لرفع مستوى التعليم في سلطنة عمان

نلاحظ أن سياسات التعليم غير واقعية، ومتذبذبة بين رؤية التطوير في الشكل والجمود في المضمون ورغم طرح بعض المبردات لتطوير التعليم الأساسي ودبلوم الثانية، ظلت نتائج التعليم ضعيفة المستوى، ولقد تم مؤخرا إنشاء مجلس أعلى للتعليم ومجلس آخر للتخطيط واللجنة الوطنية للشباب نشهد العملية التعليمية تخططا في سياسات التعليم وفي مخرجات التعليم أعداد كبيرة من الخريجين وفرص قليلة للعمل والتدريب كما نشهد أعداد كبيرة من المتسلسين من المدارس نتيجة الظروف الاجتماعية والمادية التي تمر بها الدولة وقد دلت على ذلك إحصائيات الباحثين عن عمل، حيث دلت أن النسبة الكبيرة من الباحثين عن عمل هم من ليس لديهم شهادات عليا ولا حتى شهادات ثانوية، أن العملية التعليمية هي منظومة شاملة فإن وجود خلل في جزء منها يستحق التفات الجميع لإبداء الرأي والمشورة للنهوض بمستوى التعليم في السلطنة

رؤية مستقبلية معنية بجوهر نظام التعليم.

المحور الأول: تصنيف شامل لجودة المعلمين. وهو يعني بالدرجة الأولى تصنيف المعلمين حسب كفاءاتهم مما يسهم في رفع مستوى التدريس في السلطنة وتهدف هذه الرؤية إلى تطوير العملية التعليمية وزرع روح التنافس بين المعلمين وزيادة من نشاطهم كما تسهم في ضمان الجودة وقوه مخرجات التعليم من أبنائنا الطلاب والطالبات.

ثانيا وضع تصنيف ملائم لجودة العملية التعليمية والمعلمين.

تطبيق نظام الجودة على العملية التعليمية وعلى المعلمين وضبط جودة التعليم عبر عدة مركبات وقواعد يتم تنظيمها على مدارس التربية والتعليم وكما نحن بحاجة إلى عملية تعليمية

قادرة على إنجاز و توفير طلاب ذوي مستوى كفاءة عالية كذلك نحن نحتاج لمعلمين أكفاء لتأسيس أبنائنا الطلاب. بالإضافة من تجارب الدول المتقدمة علمياً ولذلك علينا الاهتمام بمعلمي صنوف الحلقة الأولى ينبغي أن يكونوا من المعلمين الأكفاء ذوي الخبرة والقدرات العالية في التدريس. ولكن معلم مرحلة ما بعد التعليم الأساسي يجب أن يكون جيداً كأقل تصنيف ثالثاً الاهتمام بمخرجات التعليم وتطوير جودته لرفع كفاءة المتعلمين والذين سيقومون بدور المعلمين والأطباء في المستقبل

اقتراحات للتطوير التعليم العام والأساسي

١- التفكير في إنشاء كليات علمية متخصصة في التعليم المهني والفنى مثل إنشاء

كليات ليس للتعليم الفنى العام وتطوير التعليم الأساسي الفنى بحيث يكون رافد

للقطاع الفنى والصناعي في عمان

٢- إنشاء كلية تخرج دفعات من المعلمين لمدارس الحلقة الأولى.

٣- تطوير عملية التأهيل الخريجين حتى يحصلوا على درجة الماجستير.

٤- تعيين الخريجين في مدارس الحلقة الأولى بالدرجة المالية الأولى. بهذا نضمن

واقعية التأسيس المناسب لأبنائنا الطلاب وعدم تأخرهم في اكتساب المعارف الأساسية.

٥- زيادة الأنشطة الإثرائية تقييد الطالب المجيد أكثر من إفادة الطالب غير المجيد. كما

أن هناك العديد من الطلاب غير المجيدين لا يواصلون الدراسة بعد أن يتعثروا العدة سنوات.

٦- تطوير الامتحانات بحيث يوضع جديد لحساب الدرجات يرتكز على المشاركة الصافية وقياس المستويات العلمية للطلاب وليس فقط على درجات الامتحان النهائية، ويمكن وضع امتحان تجريبي قبل الامتحانات النهائية (امتحان قدرات) للطالب. يتم تقييم الطالب والوقوف على مقدار استفاداته من دراسته واستفاداته طوال السنة في جميع المواد الدراسية (يتم وضع هذا الامتحان على أساس تضعها وزارة التربية والتعليم لمعرفة مدى قدرة الطالب لمواصلة دراسته ").

٧- تقوم وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع وزارة القوى العاملة بتفعيل التدريب المهني لهؤلاء الطلاب وتدریسهم المهارات الأساسية الطالب لكي يتم إدخاله في برنامج التدريب المهني أو ما يشابهه وتفعيل دور التوجيه المهني.

قضايا اقتصادية نتيجة للعلومة

ظهر في الفترة الأخيرة عدد من القضايا المرتبطة بالغش التجاري مثل قضية بيع حليب فاسد للأطفال واستشراء الغش التجاري يأتي نتيجة لطبع بعض التجار ولا بد من يتفعيل هيئة حماية المستهلك لحماية المجتمع العماني من استشراء الغش التجاري واستغلال الموارد الاقتصادية من قبل رجال الأعمال رغم إننا نتبع سياسية الاقتصاد لكن هناك احتكار لوكالات التجارية ومنها التجارة المستترة التي يقوم بها بعض الوافدين، فلقد أثبتت التجارب الأخيرة وجود مافيا منظمة تسيطر على بعض الأسواق العمانية فهي تحكم في الاستيراد من الدول المجاورة وهي تحكم في الأسعار وفي الأيدي العاملة في هذه المواد مثل الخضار والفواكه والمواد الغذائية كما كشفت التحقيقات الأخيرة وجود تلاعب في أسعار المواد الغذائية وفي صلاحية تلك المواد التي تتوال في تلك الأسواق ولا زالت المحاكم تنظر في هذه القضايا التي تؤرق المجتمع العماني

قضايا صحية

تشهد حركة السفر من أجل العلاج تزايداً كبيراً من قبل العمانيين الذين يسافرون للخارج كل سنة، فلنتصور أن الطيران العماني لديه يومياً خمس رحلات إلى تايلاند، كل رحلة فيها ٣٠٠ راكب يعني في اليوم ألف وخمسة مواطن يسافرون لتايلاند وفي الشهر كم وفي السنة، ويبدو من هذه الأعداد الغفيرة التي تسافر إلى تايلاند ودول العالم المختلفة للعلاج أن المواطن العماني ليس لديه ثقة في العلاج في مستشفيات الدولة وحتى سياسيات وزارة الصحة لم تتغير منذ أول وزير للصحة للآن فلا يوجد مستشفيات تخصصية، تصوروا أن أول مستشفى في عمان هو مستشفى النهضة والذي يعالج فيه الحالات المحولة من داخل عمان وكبرت عمان وزادت نفوس مواطنيها وقاطنيها ولكن المستشفى التخصصي الوحيد للأمراض العيون والأذن والأذن والحنجرة لم يتغير فهو المستشفى المرجعي الوحيد في عمان لهذه الأمراض مجتمعة ولا أدرى متى سوف تتغير وزارة الصحة وتتجه لبناء مستشفيات مرجعية وتخصصية جديدة ، هل تعجز الدولة عن بناء مستشفى تخصصي جديد حتى إنشاء المستشفى السلطاني لم يحل التكدس في مستشفى النهضة او مستشفى خولة وبصراحة فإن هذه النقطة بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والدراسة وتقديم حلول ناجحة ومناسبة لهذه القضايا الصحية . لماذا لا توجد لدينا مستشفيات تخصصية؟ ولماذا يفضل المواطن الذهاب للعلاج في أوروبا وشرق آسيا والهند على المستشفيات المحلية؟ لماذا لا تفتح الدولة مستشفيات

تخصصية لـ السكري والعيون والأذن والحنجرة؟ وتصورا انه بعد أربعين سنة لا زالت عمان يعالجون في مستشفى النهضة الذي أقيم قبل ثلاثين عاما، وفي وحدات صغيرة يفد إليها عشرات الآف من المواطنين إلا يمثل هذا خللا في البنية الصحية ما لذى يمنع أن تنشي الحكومة عددا من المستشفيات التخصصية في مختلف مناطق وولايات السلطنة تصورا ان ولايات باكلمها ويتفوق سكانها الستين ألفا بينما لا يوجد فيها مستشفى مرجعي ويضطر المواطن الى الذهان الى العاصمه الاداريه للمحافظة لكي يحصل على العلاج وربما يحصل او لا يحصل وربما يحول الى مستشفيات العاصمه مسقط وهي أيضا مكتظة بمئات الآف من المواطنين.

وتعاني مستشفيات الدولة من عدة عيوب وأخطاء منها:

١- الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين والتي ظهر مستوى قصورها خلال الأحداث الماضية فنلاحظ ازدياد في أعداد المواطنين المراجعين لمستشفيان الدولة في ظل تناقص أعداد الأطباء والكوادر الطبية

٢- عدم وجود الكفاءات الطبية في المستشفيات الحكومية، حيث لا يوجد كفاءات طيبة مؤهلة وخاصة في المستشفيات الإقليمية ترقى لدرجة استشاري، كما أن مستوى الأطباء من خريجي جامعة السلطان قابوس أو الكليات الطبية ليس بتلك الدرجة من الكفاءة مما يتسبب في ضعف العلاج الطبي وفي توجه المواطنين للمستشفيات الخاصة والبحث عن العلاج الطبي خارج عمان

٣- الأخطاء الطبية في مستشفيات السلطنة الحكومية وعدم وجود محاسبة أو ردع، والأخطاء الطبية في مجتمعنا ليست بوليدة اليوم، بل هي ظاهره مستمرة وضحاياها من الأبرياء، لكن ماذا عسانا أن نفعل، هل نقطع المنشآت الصحية، أم نذهب لطلب العلاج في الخارج الذي أصبح مكلف وبعض الأسر لا تقدر على السفر للخارج للعلاج، هنا يجب أن تتدخل الوزارة المعنية وتضع حد للتجاوزات والأخطاء الطبية التي تصدر من بعض الأطباء...

بعض قضايا المجتمع العماني في ظل عدم وجود تحطيط حكومي واضح
وهنا بعض التساؤلات حول بعض القضايا التي تهم المجتمع العماني والتي ينبغي أن نبحث لها حلولاً عملية وبشكل فعال:

- ١- لماذا لا يشارك القطاع الخاص بفاعلية في عملية التنمية والشراكة المجتمعية القطاع الخاص متهم بأنه لا يؤدي دوره كاملاً في تنمية المجتمع والشراكة المجتمعية، دور القطاع الخاص في التوظيف لا يزال ضعيفاً، لقد تم رفع الرواتب في القطاع الخاص بأمر من مجلس الوزراء إلى ٣٢٥ ولكن حتى هذا الراتب لا يزال ضعيفاً
- ٢- بالنسبة للتوظيف في القطاع الخاص لا بد من تطوير آليات التوظيف في القطاع الخاص، و أين وصل مشروع سند ومشروع تنمية المشروعات الصغيرة ومشروع راوند الجديد هل سيلقي نفس مصير المشاريع السابقة
- ٣- تمكين المرأة كم ندوة عقدت في هذا الإطار ولكن النتائج سلبية جداً ولا زالت بعض قضایا المرأة لم تجد حلولاً ناجعة
- ٤- تم إنشاء مجلس أعلى للتعليم ومجلس آخر للتخطيط واللجنة الوطنية للشباب بينما نشهد تباطؤ في سياسات التعليم وفي مخرجات التعليم، نجد أعداداً كبيرة من الخريجين بينما تبقى فرص العمل والتدريب قليلة ، كما نشهد أعداد كبيرة من المتسربين من المدارس نتيجة الظروف الاجتماعية والعادية التي تمر بها الدولة، وقد دلت على ذلك إحصائيات الباحثين عن عمل حيث دلت أن النسبة الكبيرة من الباحثين عن عمل هم ممن ليس لديهم شهادات علياً ولا حتى شهادات ثانوية
- ٥- أكثر اللجان لا تمثل الشأن الذي أقيمت من أجله فمثلاً لجنة حقوق الإنسان لا يوجد فيها حقوقية واحد ولا يوجد فيها أي محامي أو من درس القانون كل أعضائها ممثلين لجهات حكومية لا علاقة لهم بقضية حقوق الإنسان لذلك هم يمثلون صوت الحكومة حتى القرارات والتوصيات التي تصدر عن هذه اللجنة لا تنفذ ولا يؤخذ بها فتبقى جبرا على ورق وكم من اللجان الوطنية التي أقيمت لتفعيل دور الشباب معظم أفرادها يمثلون الجهات الرسمية ولا علاقة لهم برأي الشباب

٦- من يحاسب المسئول عن سياساته الخاصة في الوزارة أليس من المفترض أن تكون هناك محاسبة ل الوزراء المقصرين أو على الأقل محاسبة للسياسات التي تتبع نرى كل هذا التقصير لكن لم نكن الوسائل الكافية لمعالجة هذه القصور ينبغي أن تكون هناك محاسبات مفصلة وعميقة لكل هذه التصرفات

٧- دور مجلس الشورى معطل ليس له أي فاعلية في رسم السياسات المحلية ولا القيام بدور المجلس الحسيبي والمراقب لأداء الحكومة،

٨- ازدياد النسبة السكانية وتضاؤل فرص التعليم والعمل والزواج
حسب إحصائيات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون بلغ أعداد الطلاب فقد بلغ تمثيل طلاب المرحلة الابتدائية نسبة ٤٨% من عدد الطلاب في جميع المراحل الدراسية، ونسبة طلاب المرحلة المتوسطة بلغت ٢٤%， أما طلاب المرحلة الثانوية فقد بلغت نسبتهم ١٨%， لتبقى ١٠% هي نسبة عدد الطلاب في المرحلة الجامعية في دول المجلس.
يعني أن عدد السكان في ازدياد وعدد الوافدين الأجانب في تزايد كان عدد الأجانب في الأعوام الماضية ٨٠٠ ألف بلغ هذه السنة مليون ومائتين ألف و الشباب يشكون صعوبة الحصول على عمل مناسب بسبب الزيادة السكانية وازدياد عدد الباحثين عن عمل مقابل محدودية الوظائف الشاغرة
أن التوظيف أصبح صعبا في عمان لأن عدد السكان يزيد وبالتالي عدد الباحثين عن العمل يزيد وبالتالي ترتفع البطالة في المجتمع العماني، كما ستقل نسبة العلاج لكل مواطن وكذلك فرص التعليم الجامعي وكذلك العمل إذا لم تجد الحكومة حلولاً مناسبة لكل هذه المشاكل والإشكاليات

المصادر الورقية والرقمية

أولاً المصادر الورقية

- عبد الرزاق محمد صالح ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية الدنمارك ٢٠٠٨ م ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كلية الادارة والاقتصاد
- عبد المجيد راشد - آليات نظام العولمة - مركز دمشق للدراسات النظرية - ٢٠٠٧
- عيسان ، صالحة عبد الله ، الآثار الاجتماعية والثقافية للعاملة الوافدة على المجتمع العماني، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- الفلكلور والروايات الشعبية في ظفار ، بحث البروفيسور تي . جونستون ، حصاد ندوة الدراسات العمانية، الجزء السابع، إصدار وزارة التراث القومي والثقافة ١٩٨١ ، وكذلك راجع : دراسة في الحكايات الشعبية العمانية ، آمنة الحمدان ، فعاليات ومناشط المنتدى الأدبي لعام ١٩٩٢ م
- مبادئ علم الاجتماع، دار المعارف ، القاهرة ٢٠٠٠ ،
- محمد إبراهيم عبد البني، التعليم والمجتمع، دراية النهضة العربية، القاهرة.
- الموسوى شير بن شرف الموسوى ، دكتور ، أثر التغير الاجتماعي على سلطنة عمان ، دار غريب القاهرة ٢٠١١
- الموسوي، شير شرف الموسوى ، دكتور القصة القصيرة في سلطنة عمان ، إصدار وزارة التراث والثقافة سلطنة عمان ٢٠٠٦
- نادية جمال، التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، مجلة التربية المعاصرة، عدد سبتمبر ١٩٨٤ ، القاهرة.
- نبيل محمد السمالوطي، البناء النظري لعلم الاجتماع ، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٤ ، ص ١١٩.
- نجيب الفونس خرام ، قيم الشباب العماني - دراسة تحليلية ، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٠ ،

ثانياً المصادر الرقمية عبر شبكة الانترنت

قدس برس - العولمة تزيد من ازمة البطالة في الوطن العربي - اسلام اون لاين ٢٠٠٠

- عبد الخالق عبد الله - عولمة السياسة والعلوم السياسية - الاتحاد الدولي لنقابات العمال

١٩٩٩ موقع الاتحاد الدولي لنقابات العمال

علي أحمد مذكور، العولمة وحيثباتها التكنولوجية والحسنة الثقافية ، بحث مقدم الى ندوة

العلومة وأولياء التربية، كلية التربية جامعة الملك سعود، ٤ ٢٠٠٤

- السيد يس - العولمة فرص ومخاطر، www.bustanbooks.com ١ ٢٠٠٠

- سليمان دباغ - العولمة- www.ajras.org ٢٠٠٧

- فؤاد عبد الكريم آل عبد الكريم - العولمة الاجتماعية للمرأة والاسرة. www.grenc.

موقع عمانية على الانترنت

١- احصائيات منقولة عن صادرة عن الهيئة العامة للسجل القوى العاملة وشرطة عمان

٢- اعتمدنا في كل الارقام الورادة في هذا الكتاب على الارقام الوردة في وسائل الاعلام
الرمية مثل جريدة عمان

٣- موقع اللجنة الوطنية للمخدرات والمؤثرات العقلية

٤- موقع السبلة العمانية والساحة العمانية وموقع الحارة العمانية وغيرها

٥- موقع جريدة عمان

٦- موقع شرطة عمان السلطانية

٧- موقع وزارة الاعلام

٨- موقع وزارة التنمية الاجتماعية دائرة الدراسات والبحوث

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٤	مقدمة الكتاب
٧	تمهيد: مفهوم العولمة
	الفصل الأول
	أثر العولمة على التغيرات الاجتماعية وتأثير فكر العولمة على الأسرة والمجتمع
١٠	
	آثار الثورة التكنولوجية على المجتمع العربي والعماني
١٤	
١٥	مظاهر التغير في المجتمع العماني في ظل العولمة
	أولاً - التغير في النظم
١٥	
	ثانياً التغير لأسري في ظل العولمة:
١٨	
٢٠	الفصل الثاني دور الثقافة الشعبية و الدينية والهوية الوطنية في مواجهة مفاهيم العولمة
٢٠	دور الحصانة الثقافية: الإسلامية والقومية والوطنية
٢٢	أولاً: قيم الثقافة الشعبية للمجتمع العماني:
٢٩	ثانياً قيم الثقافة الدينية في سلطنة عمان
	ثالثاً دور الهوية الوطنية في مواجهة العولمة
٣٢	
	ثالثاً أثر العولمة في تغيير قيم والسلوكيات
٣٤	
٤٠	مظاهر التغير في القيم في المجتمع العماني:
٤٩	الفصل الثالث قضايا المجتمع العماني في ظل العولمة
	أولاً القضايا الاجتماعية
٤٠	
٥٠	قضية الباحثين عن عمل
٦٠	قضية حوادث السيارات
٦٥	قضية تناول المخدرات والمنشطات العقلية

٧٦.....	قضايا وظواهر غير إلخالية في المجتمع العماني.....
٧٨.....	قضايا الأسرة العمانية.....
٧٨.....	الفشل الاجتماعي.....
٧٩.....	ظاهرة العنوسنة أسبابها ونتائجها.....
٨٢.....	قضايا المرأة.....
٨٤.....	قضايا الشباب.....
٨٩.....	قضايا الحرية والعدالة الاجتماعية.....
٩٠.....	قضية الحرية الاعلامية.....
٩١.....	قضايا سياسية.....
٩٠.....	قضايا تعليمية.....
٩٩.....	قضايا اقتصادية.....
٩٩.....	قضايا صحية.....
١٠١.....	قضايا المجتمع العماني في ظل التخطيط الحكومي الحالي المقدمة
١٠٢.....	ادر الورقي والرقمية.....
١٠٥.....	المحتويات.....

السيرة الذاتية للدكتور شُبَّر بن شرف الموسوي-

أول عمانى حائز على درجتي دكتوراه في الآداب وفي علم الاجتماع
وأول عمانى حاصل على دكتوراه في علم الاجتماع اللغوى والنفسى

ولد في ولاية الخابورة بسلطنة عمان .

شهادات ومؤهلاته العلمية

حاصل على عدة شهادات :

١- شهادة المراقبة الجوية من كلية الطيران المدني بدولة قطر عام ١٩٨٣ م .

٢- شهادة الليسانس في الآداب من جامعة بيروت عام ١٩٨٩ م .

٣- دبلوم عالي في الدراسات الأدبية واللغوية من جامعة عين شمس عام ١٩٩٥ م .

٤- درجة الماجستير في الآداب بتقدير ممتاز من جامعة عين شمس عام ١٩٩٩ .

حاصل على درجتي دكتوراه:

١- درجة دكتوراه في الآداب تخصص لغة عربية مع مرتبة الشرف من الدرجة الثانية من
جامعة بيروت العربية عام ٢٠٠٤ عن أطروحته المعونة " القصة القصيرة في عمان دراسة
فنية موضوعية "

٢- درجة دكتوراه ثانية في علم الاجتماع اللغوى مع مرتبة الشرف من الدرجة الثانية من
جامعة بيروت العربية عام ٢٠٠٩ عن أطروحته المعونة " أثر التغير الاجتماعى على
اللغة العربية في سلطنة عمان "

بصدور تحضير دكتوراه جديدة في مجال النشر الإلكتروني في الأكاديمية العربية في
الدنمارك

حاصل على شهادة معتمدة في التدريب والتحقيق الدولي من كلية القيادة والسيطرة
العربية في سلطنة عمان أبريل ٢٠١٠

- حاصل على شهادة معتمدة في برنامج التدقيق الدولي الشامل للسلامة المهنية من مركز تدريب شؤون الطيران المدني - مايو ٢٠١٠
- حاصل على شهادة في إدارة نظام الجودة من معهد الرؤية الدولية ٢٠١١
- حاصل على شهادة في كسب التأييد لمؤسسات المجتمع المدني من مركز تواصل في سلطنة عمان - أكتوبر عام ٢٠١٠
- حصل على درع التكريم من جمعية الكتاب والأدباء في سلطنة عمان بمناسبة العيد الوطني الأربعين المجيد عام ٢٠١٠
- خبير فني في اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم منذ عام ٢٠٠٦ .
- رئيس مركز مسقط لتنمية الإبداع والاستشارات الإدراكية والمهنية والتربية والأسرية
- محل نفسي واستشاري تنمية بشرية ومفسر أحالم

كتبه ودراساته :

- ١- كتاب هرولة بين الحزن والأمل " عام ١٩٨٦ م
- ٢- كتاب اتجاهات الشعر العماني المعاصر" عام ٢٠٠٣م. (طبعة ثانية عام ٢٠١١) ، ويُدرس هذا الكتاب في كليات التربية في سلطنة عمان كمقرر دراسي ، ويُعد أول كتاب عماني يتم تدريسه في كليات التربية في سلطنة عمان .
- ٣- دراسات في الشعر العماني المعاصر ، ضمن إصدارات المنتدى الأدبي عام ٢٠٠١م.
- ٤- كتاب "القصة القصيرة في عمان دراسة فنية موضوعية" ، عام ٢٠٠٦ ، ضمن إصدارات مسقط عاصمة الثقافة العربية .
- ٥- كتاب "أثر التغير الاجتماعي على اللغة العربية في سلطنة عمان" عام ٢٠١١ .
- ٦- كتاب "الآئي عمانية - صور من عبقرية الإنسان العماني " عام ٢٠١٢
- ٧- كتاب "قضايا المجتمع العماني في ظل العولمة" عام ٢٠١٣
- ٨- ديوان شعرى بعنوان "أنت الحبيبة والقصيدة" نشر إلكترونى في موقع الكاتب .

□ لديه عدة كتب مخطوطة منها :

- ١- كتاب "هبة الريح دراسات في تحليل الشخصية العمانية "
- ٢- صرخة أثني "أريد أن اتزوج" تحليل لمشكلات العونسة في سلطنة عمان
- ٣- الساكنات في قلوبنا تجارب ثلاثة امرأة عمانية في الحب والحياة

- ٤- كتاب "علاقة اللغة الشحرية باللغات السامية"
٣- مجموعة قصصية بعنوان "مساء صاحبة العصافير".

الندوات والمسابقات التي شارك فيها :

- شارك في الندوة التي أقامتها وحدة الدراسات العمانية بجامعة آل البيت في لاذكرى المؤنوية لوفاة الشيخ نور الدين السالمي في الفترة من مايو ٢٠١٠م ببحث عنوانه الشيخ نور الدين السالمي "فقيه في الدين ومحنك في السياسة ومؤرخ بارع"
- شارك في المؤتمر العلمي السابع لوحدة الدراسات العمانية بعنوان "ابن دريد الأزدي" الذي نظمته وحدة الدراسات العمانية بجامعة آل البيت في الفترة من ١٤-١٢ مايو ٢٠٠٩م ببحث عنوانه "رؤى جديدة لنتاج ابن دريد الفكري"
- شارك في ندوة (القصة القصيرة وأفق التحولات ٢٠٠٦-٢٠٠١) التي أقامتها المنتدى الأدبي في الفترة من ١٠-١١ نوفمبر ٢٠٠٨ وذلك بورقة تحت عنوان "الوعي الفني وإشكالية القص في القصة القصيرة العمانية"
- شارك في منتدى الدوحة الثقافي في الفترة من ٢٠-٢٢ إبريل ٢٠٠٨ بورقة حول "واقع الأدب العربي : آفاق وتحديات"

- مساهماته في مجال التطوير الفني والمهني وتنمية الشخصية الإبداعية:**
- له اهتمامات في مجال تنمية الابداع، والتطوير الذاتي والإداري، وقدم عدة محاضرات عن تنمية الشخصية الإبداعية وتنمية المهارات الشخصية، منها :
 - ١- شارك في أسبوع التوجيه المهني بمدرسة التربية الفكرية بتتفيد ورشة عمل بعنوان "مهارات الاتصال والتوجيه الأسري" يوم ٢٧ ماي ٢٠١٢
 - ٢- شارك في أسبوع الابداع الطلابي الذي إقامته وزارة التربية والتعليم على مستوى عمان في منطقة شمال الباطنة التعليمية في ولاية صحار في ابريل ٢٠١١ بمحاضرة بعنوان "اكتشاف ورعاية الطلاب المبدعين"
 - ٣- شارك في ندوة "دور اللغة العربية في بناء الشخصية المتكاملة" والتي نظمها اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم ، بورقة عنوانها " بتاريخ ٢٣-٢٤ فبراير ٢٠١٠ .

- ٤- ألقى محاضرة بعنوان "مهارات رعاية المواهب الإبداعية" في ملتقى المواهب الطلابية على مستوى السلطنة خلال الفترة ٢٠٠٩/٢/١٠-٧ والذي أقامته المديرية العامة للتربية والتعليم لمنطقة الباطنة شمال.
- ٥- ألقى محاضرة عن "تنمية الشخصية الإبداعية"، في ملتقى الإرشاد النسوى الذي تنظمه وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بجامع السلطان قابوس الأكبر في يونيو ٢٠٠٨
- ٦- ألقى محاضرة عن "مهارات التفوق الدراسي" في جمعية الزهراء الخيرية بالغبرة في عام ٢٠٠٩.
- ٧- شارك في ندوة المخترع الصغير الذي تنظمه وزارة التربية المديرية العامة للتربية في مسقط لمدارس ولاية بوشر وذلك ببحث بعنوان "اكتشاف ورعاية الموهوبين في الابتكارات العلمية بين الواقع والمأمول" وذلك بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨ في مدرسة شمس المعارف في ولاية بوشر - منطقة الخوير.
- ٨- ألقى عدة محاضرات عن تنمية القدرات الإبداعية وتنمية المهارات الشخصية، في الكليات (كلية الخليج ٢٠٠٨ ، كلية الشرق الأوسط ٢٠١١) وعدد من مدارس وزارة التربية والتعليم في عمان (مدرسة الوفاء في السويق ٣٠١٠ ، مدرسة درة العلم في الخابورة ٣٠١١ ، مدرسة القرية في الوستاق ٢٠١١)
- ٩- لديه عدة بحوث عن تنمية مقومات الشخصية الإبداعية ودراسات وتحليل الشخصية العمانية ، ولديه بحث عن "تنمية القدرات الإبداعية في عمان : الوسائل والأهداف والمعوقات" .
- ١٠- لديه دراسات عن التنمية الإبداعية والتدريب المهني والفكري ومهارات الاتصال والبرمجة العصبية في القرآن
- وظيفته الحالية:**
- يعمل حالياً في وظيفة رئيس قسم معلومات طيران في مطار مسقط الدولي وقد حصل على عدة شهادات ودورات تدريبية وفي مجال الطيران والمراقبة الجوية واللغة الإنجليزية من دولة قطر والمملكة المتحدة والمانيا وسنغافورة . وشارك في عدة ندوات ومؤتمرات دولية في مجال معلومات الطيران في إيران وعمان وجمهورية مصر العربية.
- العنوان :**
- ص. ب. ٣٥٤ - الرمز البريدي ١١١ مسقط - سلطنة عمان

هاتف العمل : ٢٤٥١٩٣٥٠ - ٢٤٥١٩٣٠٦ ،

هاتف نقال ٩٩٠٣٥٩٥٤

الفاكس: ٢٤٥١٩٨٥٠

بريد إلكتروني : dr-omani554@hotmail.com - shobber@cca.gov.om

Shobber.al-musawi.com

قضايا المجتمع العماني في ظل العولمة



Shobber.el-nusawi.com